

الصَّيْنَاءَةُ

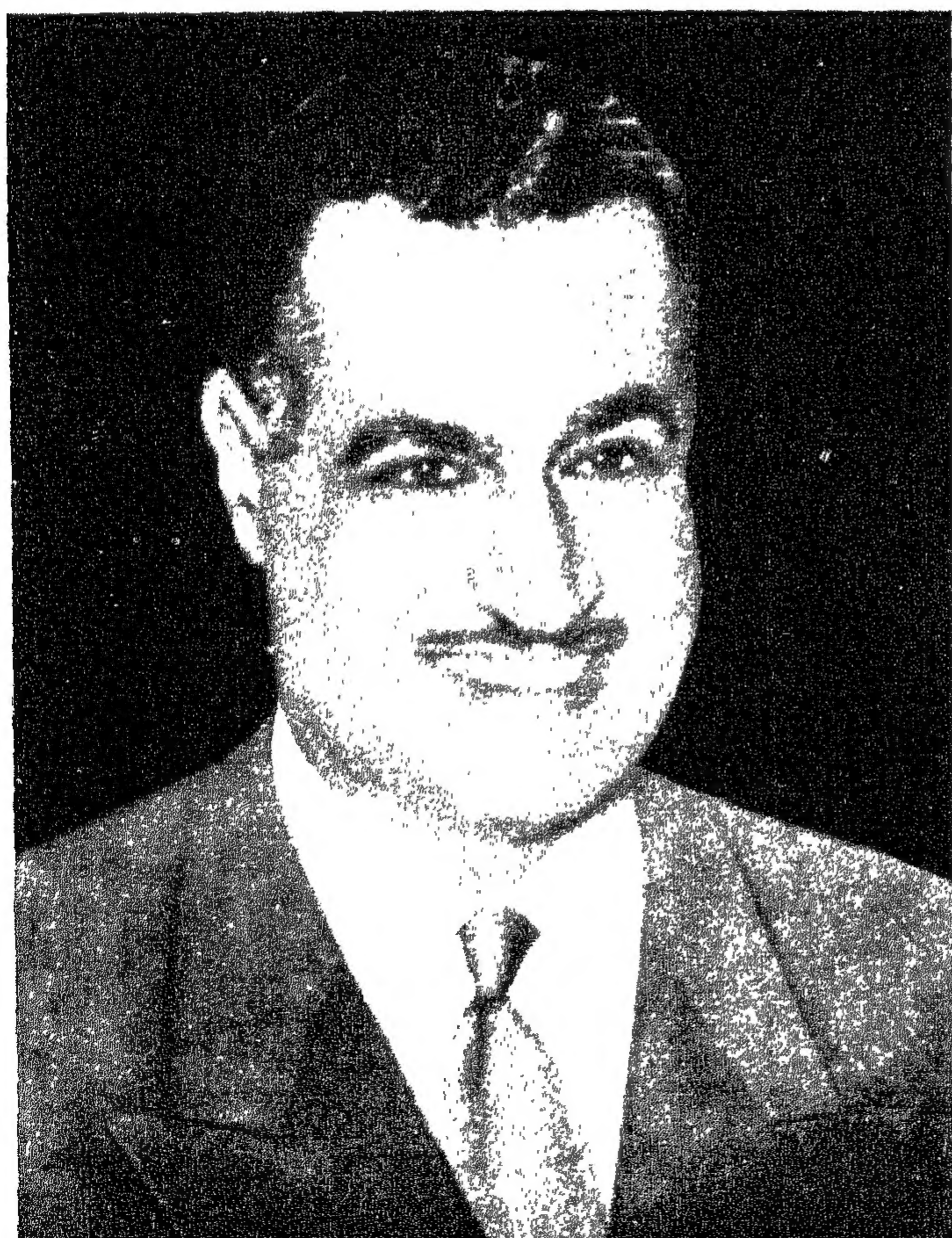
في

الجمهورية العربية المتحدة



الصَّناعة

في الجمهورية العربية المتحدة



مقدمة

لقد آمنت الدولة فيما آمنت به من أسس العلاج والتطور ، بأن التوسع في تصنيع البلاد وتنمية الانتاج من أهم الدعائم التي يقوم عليها استقلال البلاد الاقتصادي فيتحقق للوطن الخلاص من برائن الاستعمار وسيطرة الاقطاع والاحتكار .

فمنذ أن قامت الثورة كان من أهم اهدافها رفع مستوى المعيشة للشعب بالعمل على تنمية الانتاج في جميع قطاعاته ، وقد كان للصناعة شرف المساهمة بنصيب كبير فيما حقته الدولة من نجاح في هذا السبيل حتى الآن . فحتى قيام الثورة كان الانتاج الصناعي في البلاد لا يمثل الا جزءا بسيطا من الانتاج القومي اذ لم تلق الصناعة في الماضي التشجيع الذي يمكنها من النهوض والنمو فان سياسة المستعمر من الخارج والمستغل من الداخل كانت تعمل على أن تبقى بلادنا زراعية وموردا للمواد الخام تصدرها للدول الصناعية ونعتمد في سد حاجتنا من المنتجات المصنوعة على استيرادها من تلك الدول في أوروبا وغيرها .

ولا شك ان هذه الأوضاع قد انعكست آثارها على الصناعات التي قامت بالبلاد في سنوات ما قبل الثورة مما أدى الى عدم نجاح بعضها والى نعثر البعض الآخر نتيجة لعدم وجود سياسة واضحة مرسومة تهدف الى النهوض بالصناعة وتهيئة السبيل أمامها لتزدهر وتنمو لتؤدي رسالتها في اقتصادنا القومي .

ومنذ البداية وجهت حكومة الثورة عنايتها للصناعة فصدرت التشريعات المختلفة لتدعيم الصناعة وتشجيعها والنهوض بها وبدىء بتنفيذ عدد من المشروعات الصناعية الضخمة التي طال في الماضي تعطيلها كمشروع كهربية خزان أسوان ومشروع الحديد والصلب ومشروع السماد وغيرها . وكان واضحا أن الصناعة قد سارت اخيرا في طريقها لتساهم بنصيبها الى جانب الزراعة في خدمة اقتصادنا القومي .

وفي سنة ١٩٥٦ بدت أهمية الصناعة وضرورة تدعيم الجهاز القائم على شئونها فأنشئت وزارة الصناعة في أول يوليو من تلك السنة . وكان لابد لنا أن نحدد معالم الطريق الذي يجب أن نتبعه لتحقيق النمو والنجاح الذي ننشده للصناعة .

ورات الدولة في عام ١٩٥٧ في الاقليم الجنوبي ، أن تقوم الصناعة على أساس مدروس يلبي حاجة المواطنين فرسمت مشروع السنوات الخمس للصناعة الذي بدىء في تنفيذه في أول يوليو سنة ١٩٥٧ وكان مقررا له خمس سنوات ولكن العزيمة الصادقة قد قصرت هذه المدة وجعلتها ثلاث سنوات بحيث أتى هذا المشروع اكمله وثمره في عام ١٩٦٠ . وكذلك الحال بالنسبة للاقليم الشمالى ، ففي أوائل أكتوبر من عام ١٩٥٨ أعلن عن وضع مشروع السنوات الخمس وهو يتكامل في مشروعاته مع الاقليم الجنوبي .

وكان من آثار هذا المشروع زيادة في الدخل القومى مع توفير أكبر فرصة للمواطنين في ميادين العمل وتوفير العيش الهانئ لأكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون مواطن في اقليمى الجمهورية . وقد استطعنا أن نحقق به وفرا في العملات الأجنبية فلا تكون تحت رحمة الدول الكبرى . وبعد أن قارب مشروع السنوات الخمس الأول على الانتهاء تم وضع المشروع الثانى للسنوات الخمس القادمة وتبلغ جملة الاستثمارات فيه ٤٣٤ مليون جنيه وقد قامت مشروعات البرنامج الجديد على أساس ما اكتسب من خبرة عند تنفيذ البرنامج الأول كما تحددت أهداف البرنامج في تكامل مشروعاته مع المشروعات الداخلة في البرنامج الأول .

وكان واضحا أنه لا بد وأن تكون هناك سياسة مرسومة يحدد فيها ما على الصناعة من واجبات وما توفره لها الدولة من تشجيع وحماية . فوضع قانون تنظيم وتشجيع الصناعة وقصد به أن يكون دستورا للصناعة في بلادنا حددت فيه الأوضاع التى تكفل للدولة الرقابة والتوجيه على النشاط الصناعى في البلاد ونص القانون على حقوق المنتجين في الحماية والتشجيع من جانب الدولة طالما التزموا أهداف الدولة وطبقوا سياستها كما نظم القانون الاجهزة القائمة على شئون الصناعة ومنها اتحاد الصناعات والغرف الصناعية .

وقد حظيت الصناعة في ظل هذا القانون بحماية الدولة لها من المنافسة الأجنبية طالما كان الانتاج المحلى يرقى الى المستوى الذى 'عتاد' المستهلك ولا يحمله عبئا زائدا من ناحية السعر . ومن خلال هذا العرض السريع نرى أن عجلة الصناعة تسير في قوة وفي عزم لتبلغ هدفها المنشود من تدعيم كيان المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاونى .

تنظيم الصناعة

لما كانت الدول الحديثة تعتمد على الصناعة كأساس لبناء اقتصادها ووسيلة للخروج من نطاق التخلف الاقتصادي الذي قد توجد فيه الى دور النمو والتقدم ، اذ ان التصنيع يحقق لكل بلد استقلاله واكتفائه الذاتي ويضمن نمو انتاجه نموا متوازنا ويمنع تعرضه للهزات الدورية العنيفة التي يتعرض لها عادة اقتصاد البلاد الزراعية وذلك فضلا عما يؤدي اليه انتشار الصناعة الحديثة من استثمار القوى الانتاجية العاطلة مما يزيد الدخل القومي ويدفع عجلة التطور بقوة الى الامام .

لذلك كله عنت الدولة بأمور الصناعة عناية خاصة وكان ذلك ايمانا منها بما للقطاع الصناعي في حياتنا من أهمية وخطر . وآية هذه العناية القوانين المختلفة التي أصدرتها الحكومة مقرررة الاعفاءات والتخفيضات الضريبية لمشروعات دعم الاقتصاد القومي والقوانين الجمركية الخاصة بالقبول المؤقت ورد الرسوم وتنظيم المناطق الحرة كما عملت الحكومة بشتى الوسائل على توجيه رؤوس الاموال الخاصة نحو الاستغلال الصناعي ودعمت البنك الصناعي بما يزيد قدرته في التمويل والتسليف، بل ولم تتردد الحكومة في المساهمة بأموالها الى جانب الافراد في المشروعات الصناعية التي ظهرت ضرورتها ونفعها على نحو واضح جلى . وعمدت الحكومة بعد ذلك الى وضع اساس قوى لنهضة البلاد الصناعية فأنشأت وزارة الصناعة كى ترعى النشاط الصناعي وتصرف اليه اهتمامها وضمت الى الوزارة المصالح الخاصة بالصناعة والثروة المعدنية والقوى المحركة واعيد تنظيم بعض هذه المصالح حتى تكون اقدر على اداء الرسالة الموكولة اليها في عهدها الجديد .

وقد رأت الحكومة ان تتوج هذا المجهود فاعدت قانونا خاصا بالتنظيم الصناعي بحيث تكون احكامه بمثابة دستور للصناعة اذ ان هذا القانون يشمل قواعد شاملة مرنة تهدف جميعا الى تمكين الجهات الحكومية المختصة من دعم النشاط الصناعي في البلاد وتشجيعه وتوجيهه الوجهة الاقتصادية والفنية السليمة مستعينة في ذلك بالهيئات الصناعية التي اعيد تنظيمها ووسع نطاقها بحيث تكون اكبر اثرا منها الآن .

ويهدف القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ لتحقيق الاهداف التالية :

أولا - التنظيم الصناعي .

ثانيا - تشجيع ودعم الصناعة .

ثالثا - رسم الاحكام العامة والانتقالية .

وقد صدر كذلك في التاسع عشر من مارس ١٩٥٩ قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بمرين احكام القانون

رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ - في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها بالاقليم الجنوبي على الاقليم الشمالي وهو ما سنوضحه فيما بعد .

قوانين تنظيم الصناعة

احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨

أولا - الترخيص والتقييد

مادة ١ - لا تجوز اقامة المنشآت الصناعية أو تكبير حجمها أو تغيير غرضها الصناعي أو مكان اقامتها الا بترخيص من وزير الصناعة بعد أخذ رأي لجنة يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية ، يصدر بمراعاة حاجة البلاد الاقتصادية وامكانيات الاستهلاك المحلي والتصدير وفي نطاق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

مادة ٢ - يقدم طلب الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة مع جميع ما تتطلبه القوانين المتعلقة بهذا الشأن من أوراق ومستندات الى وزارة الصناعة . .

وتقوم وزارة الصناعة بالاتصال بالجهات الحكومية المختصة للحصول على موافقتها وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية .

مادة ٣ - تشكل بقرار من رئيس الجمهورية لجنة من الوزارات المختصة تكون مهمتها النظر في الغاء التراخيص . ويكون الغاء الترخيص بقرار من وزير الصناعة بعد سماع أقوال صاحب الشأن والاطلاع على قرار اللجنة المذكورة في هذا الصدد .

مادة ٤ - يلغى الترخيص بعد صدوره اذا ثبت أن صاحب الشأن قد تخلف بغير سبب معقول عن اقامة المنشأة أو تكبير حجمها أو تغيير الغرض الصناعي لها على النحو المرخص به خلال المهلة الواردة في الترخيص أو خلال الامتداد الذي يكون قد اعطى له ، كما يلغى الترخيص اذا توقف صاحب الشأن عن البدء في العمل الذي رخص له به مدة تزيد على السنة دون اذن مكتوب من وزارة الصناعة أو اذا خالف شروط الترخيص .

مادة ٥ - على أصحاب المنشأة أو القوائم على إدارتها أن يقدم إلى وزارة الصناعة جميع البيانات الخاصة بنشاطها طبقا للاوضاع التي تنص عليها اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية التي تصدر في هذا الخصوص .

مادة ٦ - لا يجوز لأية منشأة صناعية مباشر نشاطها في الصناعات الأساسية أو الاحتكارية أن توقف انتاجها أو تقلل منه فيما يجاوز الحدود التي تبينها القوانين أو القرارات التي تصدرها الجهات الوزارية المختصة إلا بأذن من وزارة الصناعة وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات المنظمة لذلك .

مادة ٧ - يقدم طلب الحصول على الاذن المنصوص عايه في المادة السابقة الى وزارة الصناعة مصحوبا بالبيانات والمستندات التي تبينها اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن وعلى الوزارة فحص هذا الطلب واصدار قرار في شأنه وتخطر به صاحب الشأن في ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ ورود الطلب اليها .

مادة ٨ - على المنشآت الصناعية القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي يصدر بتحديدھا القرار المشار اليه بالمادة ١٣ من هذا القانون أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ طلبا الى وزارة الصناعة لقيدها في سجل يعد لهذا الغرض .

ويكون تقديم الطلب وقيده بالشروط والالوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

مادة ٩ - تقوم وزارة الصناعة بعد سماع أقوال صاحب الشأن - بتصحيح القيد المنصوص عليه في المادة السابقة واخطاره بذلك اذا ثبت لديها انه تم بناء على بيانات غير صحيحة في شأن أي بيان من البيانات الواردة في طاب القيد .

ويشطب القيد اذا أصبحت المنشأة غير خاضعة لاحكام هذا الفصل .

مادة ١٠ - لصاحب الشأن أن يتظلم لوزير الصناعة من القرارات الصادرة في شأن تطبيق هذا الفصل وذلك خلال شهرين من تاريخ اخطاره بمضمون القرار بكتاب موصى عليه .

ويصدر الوزير قراره في التظلم المشار اليه خلال شهر من وروده وذلك بعد أخذ رأى لجنة فنية تشكل بالوزارة طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية وسماع أقوال صاحب الشأن . ويكون قرار الوزير في هذا التظلم مسببا ونهائيا .

مادة ١١ - تخضع الطلبات والشهادات والمستخرجات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الفصل والتي تحددها اللائحة التنفيذية للرسوم التي تبينها تلك اللائحة بشرط ألا تجاوز مائة جنيه .

مادة ١٢ - يكون لموظفى وزارة الصناعة الذين يصدر بتعيينهم قرار وزارى الاطلاع على الدفاتر والمستندات والحسابات الخاصة بنشاط المنشآت المذكورة بما يستلزمه تطبيق احكام هذا القانون .
ويكون الاطلاع فى مقر المنشأة وفى اوقات العمل المعتادة .
وكل من امتنع عمدا عن تمكين هؤلاء الموظفين من الاطلاع على الدفاتر والاوراق يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد عن الالف جنيه .

مادة ١٣ - تسرى احكام هذا الفصل على المنشآت الصناعية التى يصدر ببيانها قرار من وزير الصناعة .

ثانيا - تحديد المواصفات والمعايير :

مادة ١٤ - تقوم وزارة الصناعة - بعد اخذ رأى الجهات المختصة - باعداد قوائم بأنواع المنتجات الصناعية المصرية والمواد الاولية المحلية ومواصفاتها .

مادة ١٥ - لوزير الصناعة ان يتخذ قرارات ملزمة للمنشآت الصناعية فيما يتعلق بالمسائل الآتية :

- ايجاد معايير موحدة تطبقها الصناعة فى عملياتها الانتاجية .
- تحديد مواصفات المنتجات والخامات المستعملة فى الصناعة .

مادة ١٦ - مع عدم الاخلال بتطبيق عقوبة اشد ينص عليها أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز الالف جنيه كل من خالف احكام هذا الباب أو اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة بالتطبيق له أو قدم على وجه غير صحيح البيانات أو المعلومات المنصوص عليها فى تلك الاحكام أو أثبت هذه البيانات أو المعلومات على غير حقيقتها فى أى دفتر أو حساب أو اقرار أو كشف أو فى أى مستند آخر ينص على هذا الباب أو اللائحة التنفيذية والقرارات الوزارية على تقديمه .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ذكر على المكاتبات والمطبوعات والاعلانات المتعلقة بنشاطه بيانات غير صحيحة تتصل بتطبيق احكام هذا الباب أو اللائحة التنفيذية أو القرارات الوزارية .

ثالثا - تشجيع الصناعة :

مادة ١٧ - تمد وزارة الصناعة اصحاب الشأن بناء على طلبهم بالمعلومات والبيانات الاحصائية والبحوث والخرائط الفنية التى تلزمهم فى إنشاء صناعة معينة أو التوسع فيها أو النهوض بها على وجه العموم .

ويجوز تحصيل رسم مقابل ذلك وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية بشرط
أن لا يجاوز ٥٠٠ جنيه .

مادة ١٨ - لوزارة الصناعة أن تقدم الى الهيئات والمؤسسات
العلمية أو الفنية المختصة اعانات ومكافآت أو منحا مالية تحدد بقرار
من وزير الصناعة وذلك نظير قيام الهيئات والمؤسسات المذكورة بأبحاث
أو تجارب تتصل بنشر الصناعة أو رفع مستواها على وجه العموم .

مادة ١٩ - يجوز للجهات المختصة بالاتفاق مع وزارة الصناعة
تأجير مساحات محدودة من الاراضى الحكومية أو الاراضى المملوكة
للمؤسسات العامة بإيجار اسمى أو بيع تلك الاراضى بثمن مخفض أو على
آجال بشرط أن يكون الغرض من هذا التأجير أو البيع هو إقامة منشآت
أو أنشاءات صناعية على الاراضى المذكورة .

مادة ٢٠ - تقوم الجهات الحكومية المختصة بالاتفاق مع وزارة
الصناعية بتقديم المعونة والتسهيلات اللازمة لإقامة أبنية المنشآت
الصناعية .

مادة ٢١ - على الهيئات والمؤسسات المختصة أن تأخذ رأى وزارة
الصناعة فى رسم سياسة التمويل والتسليف الصناعيين .

مادة ٢٢ - يجوز لوزارة الصناعة انشاء مراكز للتدريب المهنى
ورفع مستوى الكفاية الانتاجية كما يجوز لها تكوين هيئات للمواصفات
والتصميم الصناعى ولها أن تقوم بذلك بنفسها أو بالمساهمة مع الهيئات
والمنشآت المعنية بهذه الامور أو بتقديم منح للهيئات والمنشآت المذكورة
مادة ٢٣ - يعتبر انتاجا «مصريا» كل انتاج لا تقل فيه نسبة التكاليف
المضافة عن طريق التصنيع فى الاقليم المصرى عن ٢٥ ٪ من تكاليفه
النهائية .

رابعاً - دعم الصناعة :

مادة ٢٤ - تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية هيئة تسمى « الهيئة
العامة لدعم الصناعة » وتعتبر من المؤسسات العامة .

مادة ٢٥ - يجوز أن يفرض على المنشآت الصناعية رسم لدعم
الصناعة لا يجاوز ٦ ٪ من ثمن المادة أو المواد الأولية الداخلة فى عملية
التشغيل فى المنشأة أو من قيمة الماكينات والاجور المستحقة على المنشأة عن
السنة المالية السابقة .

ويصدر رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الصناعة بالاتفاق مع
وزراء الاقتصاد والتجارة والخزانة قرارا بتعيين وعاء الرسم ونسبته
بخصوص كل صناعة وتخصيص الحصيلة الناتجة منه وتبين اللائحة
التنفيذية طريقة تحصيل هذا الرسم وحالات الاعفاء منه وتضاف قيمة

الرسم على تكاليف انتاج المنشآت الصناعية الملزمة بأدائه ويكون للرسم حق امتياز على أموال المزمين بأدائه يأتي في الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم ، ويجوز تحصيله بطريق الحجز الإداري .

مادة ٢٦ - تنشأ لجان لكل صناعة أو صناعات مشتركة وتكون مهمتها اقتراح وجه صرف أموال التنمية الصناعية المخصصة لها بميزانية الهيئة العامة لدعم الصناعة كما يكون لها الإشراف على كيفية صرف تلك الأموال .

مادة ٢٧ - يعاقب من لا يؤدي الرسم المبين في المادة ٢٥ في المواعيد المحددة باللائحة التنفيذية بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيه وتضاعف هذه الغرامة في حالة العود .

مادة ٢٨ - تنشأ الهيئات الآتية بقرار من رئيس الجمهورية :

١ - الغرف الصناعية .

٢ - المجالس الإقليمية للصناعة .

٣ - اتحاد الصناعات .

ويكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية وتعتبر من المؤسسات العامة .

أحكام عامة وانتقالية :

مادة ٢٩ - كل شخص كلف بتنفيذ أحكام هذا القانون ملزم بمراعاة سر المهنة والا عوقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٣٠ - تحل الهيئة العامة لدعم محل صناديق الدعم القائمة عند العمل بهذا القانون في جميع حقوقها والتزاماتها وبعد وفاء التزامات الصناديق المشار إليها تختص كل صناعة بـ ٧٥ ٪ من مال صندوقها الملقى وتؤول نسبة الـ ٢٥ ٪ الباقية إلى الهيئة العامة لدعم الصناعة .

مادة ٣١ - تلغى القوانين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ و ٦ لسنة ١٩٥٤ و ٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليها كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٣٢ - تظل الهيئات المشكلة طبقا للقانونين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ و ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليهما قائمة إلى أن يتم تشكيل الهيئات الجديدة طبقا لأحكام هذا القانون .

- مادة ٣٣ - تصدر اللائحة التنفيذية المشار اليها في هذا القانون
بقرار من رئيس الجمهورية .
- مادة ٣٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في
الاقليم المصرى من تاريخ نشره .

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨

صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ونشرت في
الجريدة الرسمية بالعدد ١٢ الصادر في ٢٩ مايو ١٩٥٨
وأهم ما اشتملت عليه اللائحة البيانات التالية :

أولا - الترخيص والتقييد

وتلزم اللائحة تقديم طلبات الحصول على الترخيص المنصوص عليه
الى مصلحة التنظيم الصناعى لدراسته واتخاذ قرار بشأنه ويحرر طلب
الترخيص على نموذج خاص معد لذلك ويبين فيه اسم المنشأة وكيانها
القانونى ونوع الصناعة واسم المدير المسئول وتكاليف انشاء المصنع وما
الى ذلك من بيانات .

اما في حالة المنشأة القائمة والتي ترغب في التوسع فيجب ان يقدم طلب
الترخيص بالتوسع على نموذج آخر خاص بذلك ويوضع فيه الفرض
من التوسع واسبابه ومقدار رأس المال الحالى ومقدار الزيادة التي
ستطرا عليه وعدد العمال الحاليين وعددهم بعد التوسع والقدرة الانتاجية
قبل وبعد التوسع . واذا رغبت أى منشأة في وقف انتاجها أو تقليل فيما
يجاوز الحدود التي تعينها فعليها ان تقدم طلبا الى وزارة الصناعة يبين
فيه اسم المنشأة وعنوانها ونوع نشاطها وعدد موظفيها وكمية الانتاج
والسلع أو المنتجات التي سيتناولها التعديل أو التوقف والاسباب التي
أدت لذلك والتاريخ الذي ترغب فيه المنشأة اجراء التوقف ، وقد ألزم
القانون كل منشأة ان تقدم طلبا لقيدها في السجل المعد بإدارة
التسجيل .

ثانيا - تشجيع الصناعة

ورغبة في تشجيع الصناعة قررت اللائحة انه اذا رغب أحد اصحاب
المنشآت في الحصول على معلومات أو بيانات احصائية أو خرائط فنية
أو بحوث تعاونية في انشاء صناعة معينة أو التوسع فيها فعليه ان يتقدم
بذلك الى مدير عام مصلحة التنظيم الصناعى ، وتقوم مصلحة التنظيم
الصناعى باعدادها واعطائها للطالب .

ثالثا - إنشاء مجالس اقليمية للصناعة

تنشأ مجالس اقليمية للصناعة وتضم هذه المجالس المنشآت الصناعية بالاقليم التى يتوفر فيها أحد الشرطين الآتيين :

١ - أن يكون عدد العمال المشتغلين بها أكثر من عشرين عاملا .

٢ - ألا يقل رأس المال من خمسة آلاف جنيه .

ويختص المجلس الاقليمى بتقديم المقترحات التى تعين وزير الصناعة على رسم الخطط للتنمية الصناعية فى الاقليم سواء كان ذلك بنسأء على طلب من الوزير أو من تلقاء نفسها والعمل على تحسين حال الصناعة فى الاقليم ورعاية المصالح المشتركة للصناعات وكذلك العمل على توافر الخدمات العامة .

هذا وقد صدر القراران الوزاريان رقما ١٥ و ٤٩ لسنة ١٩٥٩ بإنشاء مجالس اقليمية للصناعة فى المناطق الآتية :

منطقة الاسكندرية - منطقة الدلتا - منطقة وسط الدلتا - منطقة غرب الدلتا - منطقة شرق الدلتا - منطقة العريش - منطقة مصر الوسطى - منطقة مصر العليا .

رابعا - تصنيف الصناعات

تقنم الصناعات المختلفة الى تسعة اقسام رئيسية بيانها كالتالى :

- صناعة المواد والمنتجات الغذائية والدخان .
- صناعة القزل والنسيج بما فيها الالياف الصناعية .
- صناعة التعدين والبتروول وتشمل البحث عن الخامات .
- الصناعات الكيماوية بما فيها صناعة الزيوت والأدوية والزجاج والجلود والورق والمطاط .
- صناعة الاخشاب والفلين والمواد البنائية والحسارارية والمواد العازلة .
- صناعة الماكينات ووسائل النقل « ما عدا الكهربائية » .
- صناعة المنتجات المعدنية .
- الصناعات الكهربائية

خامسا - الهيئة العامة لدعم الصناعة :

انشئت هيئة تسمى « الهيئة العامة لدعم الصناعة » وتكون لها شخصية اعتبارية وتعتبر من المؤسسات العامة ويكون مركزها مدينة القاهرة .

وتختص الهيئة العامة بما يأتى :

○ العمل على تحسين المستوى الانتاجى للصناعة بوجه عام وذلك بوسائل اخصها :

(ا) التدريب المهنى .

(ب) تشجيع البحث العلمى فى الصناعة .

(ج) العمل على رفع مستوى الكفاية الانتاجية والادارية فى المشروعات الصناعية وخفض تكاليف الانتاج بما فيه فتح اعانات تخصص لذلك .

● التعاون مع الهيئات المختصة فى اقراض المنشآت الصناعية وتمويلها .

التمويل الصناعى

التمويل الداخلى :

اولا - البنك الصناعى بالاقليم الجنوبى :

كان من الطبيعى وقد اتخذت الدولة خطوات ايجابية فى سبيل النهوض بالصناعة المحلية أن تهىء لها من وسائل التشجيع ما يحقق لها التوسع والنمو والازدهار ، ولذلك اهتمت بتدعيم البنك الصناعى وزيادة امكانياته للقيام بالمهام الملقاة على عاتقه ، حتى يساهم بنصيب وافر فى العمل على التقدم الصناعى المنشود .

والبنك الصناعى شركة مساهمة مصرية أسست برأس مال قدره مليون ونصف مليون من الجنيهات وقد ساهمت فيه الحكومة بحصة قدرها ٥١٪ من رأس المال وخصص ٣٠٪ منه لمساهمة الهيئات والمؤسسات المساهمة والافراد .

وتتلخص الاهداف التى انشئ البنك من اجلها فيما يلى :

١ - الاشتراك فى انشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية .

٢ - مساهمة الصناعة في الاقليم الجنوبي بامدادها بالمواد الخام وبالات اللازمة لها او بغير ذلك من وسائل المساعدة وكذلك بتقديم سلف بضمان عيني او شخصي .

٣ - معاونة خريجي المعاهد الفنية للقيام بالمشروعات الصناعية بمنحهم سلفا بضمان عيني او شخصي او بغير ذلك .

٤ - استثمار الفائض من الاموال في شراء اسهم وسندات الشركات الصناعية .

نشاط البنك الصناعي :

زادت قيمة قروض البنك الصناعي من ٢٠٥ مليون جنيه في ديسمبر سنة ١٩٥٨ الى ٦٧٧ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٥٩ أي بنسبة ٢٨٩٪ مقابل ٤٧٧ مليون جنيه في نهاية سنة ١٩٥٧ .

وكانت جملة القروض والاعتمادات التي وافق البنك على منحها خلال سنة ١٩٥٩ حوالي ٢٩٩ مليون جنيه مقابل ٢ مليون سنة ١٩٥٨ اما المبالغ التي صرفت فعلا فقد بلغت ١٦٣٣٠٠٠ مقابل ١٤٥٦٠٠٠ في سنة ١٩٥٨ بزيادة قدرها ١٧٧٠٠٠ أو ١٢٢٪ وقد كان عدد المشروعات التي استفادت من المبالغ المنصرفة ٤٥ مؤسسة يبلغ مجموع رؤوس أموالها حوالي ٢٥ مليون جنيه مقابل ٢٤ مؤسسة تبلغ جملة رؤوس أموالها ٢٢ مليون جنيه في سنة ١٩٥٨

ويوضح البيان التالي توزيع القروض المنصرفة خلال عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ بالالف جنيه حسب الصناعات :

نوع الصناعة	سنة ١٩٥٨	النسبة	سنة ١٩٥٩	النسبة
معدنية وميكانيكية وكهربائية	١٠١١	٪ ٦٩٤	٥٩٢	٪ ٣٦٣
مقاولات ومواد البناء	١٦٣	٪ ١١٢	٥٠٢	٪ ٣٠٧
غزل ونسيج	١٥٠	٪ ١٠٣	٢٥٩	٪ ١٥٩
طباعة وورق	—	—	١٠١	٪ ٦٢
كيمياوية	٨٠	٪ ٥٥	٩٣	٪ ٥٧
غذائية	٢٨	٪ ١٩	٧٩	٪ ٤٨
فنادق وصناعات أخرى	٢٤	٪ ١٧	٧	٪ ٠٤
الجملة	١٤٥٦	١٠٠٪	١٦٣٣	١٠٠٪

البنك الصناعي في الاقليم الشمالي :

تتلخص وظيفة البنك في تقديم القروض لاجال متوسطة وطويلة والمساهمة في تأسيس شركات مساهمة صناعية استثمارية وشراء اسهم وسندات الشركات الصناعية وابداء المشورة الفنية لاصحاب الصناعات .
نشاط المصرف الصناعي في عامه الاول :

وبالرغم من قصر المدة التي مرت على تأسيسه فقد أنجز دراسة طلبات ومنح القروض المبينة في الجدول الآتي :

عدد الطلبات	نوع الصناعة	قروض قصيرة الاجل ل . س	قروض متوسطة الاجل ل . س	المجموع
المقدمة				
٢٦	صناعة الغزل والنسيج	٥٣٠٠٠٠٠	٢٠١٦٦٥٠٠	٢٥٤٦٦٥٠٠
١٩	والالياف الصناعية			
	صناعة المواد والمنتجات الغذائية	١١١١٢٠٠٠	١٠٥٢٠٠٠	١٢١٦٤٠٠٠
٥	صناعة مواد البناء	٦٠٠٠٠٠	٥٠٦٠٠٠٠	٥٦٦٠٠٠٠
١١	الصناعات الكيماوية	١٠٧٥٠٠٠	٥٥٧٠٠٠	١٦٣٢٠٠٠
٨	صناعة المنتجات المعدنية	٢٢٥٠٠٠	١٠١٠٠٠٠	١٢٣٥٠٠٠
١	صناعات الماكينات	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
١٢	صناعات مختلفة	١٢٦٠٠٠٠	١٣٨٥٠٠٠	٢٦٤٥٠٠٠
٨٢	المجموع	١٩٥٩٧٠٠٠	٢٩٢٣٠٥٠٠	٤٨٨٢٧٥٠٠

ومنه يتضح أن عدد الطلبات التي قدمت من القطاع الصناعي للحصول على القروض والسلف قد بلغت حتى الآن ٨٢ طلبا بمجموع مبالغها (٤٨٨٢٧٥٠٠) ليرة سورية ومنع من هذه المبالغ حتى نهاية عام ١٩٥٩ ٢٠٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية منها ١٣٦٤٠٠٠٠ ليرة قروض قصيرة الاجل و ٨٣٠٠٠٠٠٠ ليرة سورية قروض متوسطة الاجل كما ساهم المصرف بالاضافة الى ذلك في تأسيس الشركات الصناعية وبحصص مجموعها ٥٥٠٠٠٠ ليرة سورية .

وبالاضافة الى ما تقدم فقد أصبح اعتبارا من بدء عام ١٩٦٠ مستعدا للقيام بسائر الاعمال المصرفية الاخرى الداخلة في اختصاصاته والمحددة في انظمتها وهي قبول الودائع وفتح الحسابات الجارية وتقديم الكفالات المصرفية لضمان ثمن شراء الآلات والتجهيزات الصناعية والمواد الأولية .
هذا وقد افتتح فرع للبنك في حلب بغية تسهيل شئون الائتماني الصناعي في المدينة المذكورة وبأشر هذا الفرع اعماله .

ثانياً - المؤسسة الاقتصادية :

أما اشتراك المؤسسة الاقتصادية في تمويل المشروعات الصناعية الضخمة فقد أوضحنا الدور الخطير الذي تقوم به عند الكلام عن الشؤون المالية في الفصل المخصص لها من هذا الكتاب .

ثالثاً - اشتراك الافراد والمؤسسات الاهلية والشركات المساهمة :

كان اقبال الافراد والمؤسسات الاهلية والشركات المساهمة في التمويل الصناعي دليل على نمو الوعي لدى المواطنين اذ أنه ما يكاد يعلن من البدء في مشروع صناعي وطرح أسهمه في الاسواق الا وتغطي في دقائق معدودة وهذا يؤكد لنا مدى الثقة الائتمانية في أسواقنا المالية وتقديرها للمشروعات الصناعية التي تقوم بها الدولة أو التي يقوم بها الافراد ويكفي أن ندلل على ذلك بالقول بأن جملة المبالغ التي ساهم بها الافراد والشركات في المشروعات الصناعية في عام ١٩٥٨ بلغت ٦٤ مليون جنيه .

التمويل الخارجي :

وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي فقد أمكن تدبيره عن طريق العلاقات التجارية والاقتصادية الطيبة التي تقيمها الحكومة مع غيرها من البلاد الأخرى ، ذلك أنه الى جانب ما يتوافر لبلادنا من وسائل الدفع الخارجي نتيجة معاملتنا مع تلك البلاد ، حصلت الحكومة على تسهيلات ائتمانية تضمنتها الاتفاقات التي تعقدها مع الحكومات المختلفة ، مما يتسنى بفضلها أن تسدد قيمة تكاليف وارداتنا اللازمة لمشروعاتنا الصناعية على آجال طويلة ، روعي فيها أن تكون قد تمت اقامة المشروعات المختلفة وأخلت ثوتى أكلها ومن ثم يؤدي الثمن مما تقطعه من ثمرات .

هذا وقد بلغت قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية التي تم الاتفاق على استخدامها لتمويل المشروعات الصناعية في خطة التنمية مبلغ ١١٦ مليون جنيه موزعة على الدول المختلفة ، وقد بلغ المستخدم منها لهذا الغرض مبلغ ٧٠.٩ مليون جنيه موزعة بين الدول على الوجه الآتي :

الدول	قيمة الاشتراك	قيمة المستخدم	الفاصل
الاتحاد السوفيتي	٦٠.٩	٤٦.٢	١٤.٧
ألمانيا الشرقية	٧.٥	٢.٣	٥.٢
ألمانيا الغربية	٣٧.٥	١٨.٩	١٨.٦
اليابان	١.٥	٣.٥	٧.٠
الجملة	١١٦.٤	٧٠.٩	٤٥.٥

هذا بخلاف التسهيلات الائتمانية من ايطاليا وامريكا وتشيكوسلوفاكيا والسويد التى تبلغ فى مجموعها ٨٢٢ مليون جنيه .

وذلك بالاضافة الى ما امكن الاتفاق عليه بواسطة القطاع الخاص مع شركات فى المانيا الغربية وانجلترا واليابان وسويسرا وبلجيكا والدانمرك . وتتجه النية الى استخدام الفائض من التسهيلات الائتمانية القائمة فى تمويل المشروعات الصناعية للوفاء بما تتطلبه من معونة فنية ومعدات ومهمات، غير انه يجدر التنويه الى عدم كفاية هذا الفائض لسد احتياجات مشروعات الخطة من النقد الاجنبى اللازم مما يقتضى ضرورة العمل على ابرام اتفاقات لتسهيلات ائتمانية جديدة .

تطوير الصناعات

واضح من العرض السابق للجهود التى بذلت فى غضون الخمس سنوات الاخيرة أن سياسة البلاد الاقتصادية تبلورت فى اتجاهين : واضحين :

اولهما : تعبئة الجهود بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة القطاع الصناعى .

ثانيهما : اقرار مبدأ التخطيط الاقتصادى باعتباره الوسيلة المثلى لتنسيق الجهود التى تبذل فى هذا الصدد وليس أدل على ذلك مما جاء فى المادة السابعة من الدستور فقد نص فى هذه المادة على أن تنظيم الاقتصاد القومى يكون وفقا لخطوط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف الى تنمية الانتاج ورفع مستوى المعيشة .

ومما لا شك فيه أن المهمة الملقة على عاتق وزارة الصناعة تتناول النشاط الصناعى فى البلاد سواء فى ذلك القطاع الاهلى أو الحكومى ، لذلك فانها لا تستأثر بالرأى فى المسائل العامة المتعلقة بالصناعة وانما تستعين بالرأى والمشورة والخبرة التى يمثلها المشتغلون بالصناعة فى القطاع الاهلى .

١ - السياسة التصنيعية وتخطيطها :

بمجرد انشاء وزارة الصناعة بدىء العمل فى رسم سياسة تصنيعية واضحة المعالم متصلة النتائج من الناحيتين الفنية والاقتصادية ونظرا الى أهمية تناسق سياسة التصنيع مع سياسة التنمية فى القطاعات الاخرى

كان على القائمين بوضع هذه السياسة ترجمتها الى برامج زمنية واضحة وقد وضعت السياسة الصناعية على اساس نظام الأولوية بين الخطة التي يجب ان تتبع في سبيل التنمية الصناعية على ان يراعى في اعداد هذا البرنامج ان يكون مرنا قابلا للنقص كما هو قابل للزيادة بحيث يمكن تحديد الفترة اللازمة لتنفيذه على ضوء احتياجات القطاعات الاخرى ، وقد روعى عند رسم السياسة الصناعية انبثاقها من واقع احتياجاتنا مع الأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر في اقتصادنا .

٢ - الأسس العامة التي تقوم عليها السياسة الصناعية :

أولا : تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل ما يمكن انتاجه محليا من المنتجات الصناعية التي يستهلكها السوق المحلي ونستوردها حاليا من الخارج وبهذا توفر العملات الاجنبية التي تنفق في استيرادها من الخارج بالاضافة الى ما يحققه ذلك من الدخل القومي نتيجة تشغيل الايدي العاملة والارباح الصناعية والتجارية التي تتحقق نتيجة لقيام هذه الصناعات .

ثانيا : اقامة الصناعات الاساسية التي تعتبر اساسا للنهضة الصناعية والتي من شأنها ان توسع امكانيات الاستثمار في الصناعات الاساسية في البرامج الصناعية . ولما كان وضع برنامج مفصل للتنمية الصناعية لتحقيق الاهداف التي سبق ذكرها في السياسة الصناعية حتى يكون السير في طريق التصنيع طبقا لسياسة مرسومة فتحدد السياسة في حد ذاته ليس غاية بل التنفيذ هو الغاية ومن ثم وضعت خطة التنفيذ لهذه السياسة حتى يتحدد مداها فكان برنامج السنوات الخمس الاول والثاني هذا فضلا عن انه عند رسم مشروع السنوات الخمس في الاقليم الشمالي روعى فيه تكامل المشروعات في اقليم الجمهورية وهذا ما نوضحه عند الكلام عن المشروعات لكل من الاقليمين .

٣ - نظام أولوية تنفيذ المشروعات الصناعية :

ولعل من أدق الوسائل التي تواجه هذين البرنامجين كيفية ترتيب مشروعات التنمية الصناعية المحتملة من حيث أولويتها وأحقيتها بالتنفيذ . قد كان الرائد الاول في البت في هذه الناحية الرغبة في تحقيق أكبر عائد ممكن من الدخل الاضافي بأقل استنفاد ممكن لموارد التنمية المحددة ، وبصفة خاصة بأقل استنفاد ممكن لمواردنا من العملات الاجنبية وبالتالي فقد نظر الى اعتماد المشروع المحتمل على المسوارد المتوفرة محليا سواء من المادة الأولية أو من العمل على اعتبار أنه من العوامل الهامة التي تهمل على تفضيله على سائر المشروعات الاخرى التي لا تتوافر فيها هذه الصفات بنفس الدرجة ، كذلك لما كانت تنمية الطاقة الانتاجية

المحلية في الصناعات الاساسية ذات اهمية خاصة لما يترتب عليها في الفترات التالية من تخليص برامج التنمية من الحدود التي يضعها عليها نقص مواردنا من العملات الاجنبية ، فان هذه الطائفة قد لاقت عناية خاصة في برنامج التنمية الحالي وكان لصفاتها هذه وزن كبير في ترتيب اولويتها بين مشروعات التنمية . على أن هذه الاولوية لا تعنى أن البرنامج قد اتجه إلى إهمال تنمية الصناعات الاستهلاكية إذ من الظاهر أن التنمية الصناعية عامة من شأنها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ونتيجة لزيادة الدخل كما أن تنمية الصناعات الاستهلاكية من شأنها في كثير من الحالات أن تعاون على توفير بعض موارد العملات الأجنبية التي كانت تستخدم باستيراد منتجاتها من الخارج .

ويمكن تلخيص اعتبارات الاولوية التي اخدها برنامج السنوات الخمس الاول والتي كانت موضع اعتبار عند وضع البرنامج الخمسي الثاني على الوجه الآتي :

- ١ - مدى ماينتظر أن يضيفه المشروع الى دخل الاقليم .
- ٢ - مدى ما يحتاج اليه المشروع من موارد التمويل بصفة عامة .
- ٣ - مدى ما يحتاج اليه المشروع من العملات الأجنبية والمحلية .
- ٤ - معدل الربح الذي يغله المشروع كمعيار لكفاءته الانتاجية .
- ٥ - مدى ما يضيفه المشروع الى الطاقة الانتاجية في الصناعات المنتجة لاموال الانتاج .
- ٦ - مدى ما ينتجه المشروع الى امكانيات الانتاج الاستهلاكي .
- ٧ - مدى توفير المشروع للعملات الأجنبية .
- ٨ - مدى استخدام المشروع لامكانيات الانتاج المحلية : كالمال والمواد الأولية ومخلفات الانتاج المحلي .
- ٩ - الفترة اللازمة لتنفيذ المشروع .

البرنامج الاول للسنوات الخمس لتصنيع الاقليم السوري

اعد البرنامج الاول لتصنيع الاقليم السوري في صيف عام ١٩٥٨ واعلن في أوائل شهر نوفمبر ١٩٥٨ ليكون اطاراً صناعياً للاقليم السوري خلال السنوات الخمس الاولى . وفي شهر مارس ١٩٥٩ استقر الرأي على انجازه في ثلاث سنوات بدلا من خمس ورصدت الاعتمادات للمرحلة الاولى من القسم الذي ستتولى الدولة تنفيذه منه في الموازنة الانمائية (١٩٥٩ - ١٩٦٠) .

وقد ترك للمشروعات الخاصة امكانية تحقيق القسم الاكبر من الصناعات التحويلية كصناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والهندسية والبنائية .

ومن أهم المبادئ التى رسم على أساسها هذا المشروع :

١ - مراعاة تحقيق مستوى مرتفع من التكامل الاقتصادى بين اقليمى الجمهورية العربية المتحدة فى النطاق الصناعى اذ أن الوحدة الاقتصادية تستلزم قدرا من التخصص فى الانتاج يجعل من المتيسر قيام التبادل بينهما بصورة متوازنة .

٢ - أن يسعى فى رفع مستوى العمل فى الاقليم واستخدام ثرواته من الخامات الزراعية والمعدنية .

٣ - أن يؤدى الى اكبر رفع ممكن فى مستوى الدخل القومى فى الاقليم فى حدود الموارد التى تقرر تخصيصها له . وقد أعطيت له نفس الاهداف التى أعطيت لبرنامج التنمية الاقتصادية فى الاقليم الجنوبى ، فهو يرمى الى مضاعفة موارد الدخل القومى من القطاع الصناعى خلال مدة تنفيذه ، ولذلك فقد قرر أن يكون رأس المال المستثمر فيه حوالى ٥٦٠ مليوناً من الليرات السورية .

ويتناول البرنامج اربع نواح هامة من نواحى الصناعة هى :

أ - الصناعات البترولية .

ب - الصناعات التعدينية .

ج - الصناعات التحويلية .

د - الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى .

وقد اختصت الدولة بالصناعات البترولية والتعدينية وبمراكز الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى وبالدراسات اللازمة لمشروعين هامين وهما لب الورق والاسمدة الكيماوية وبدأت دراسة هذه المشروعات فى صيف عام ١٩٥٩ أما الصناعات التى تركت لرأس المال الخاص فقد نشط تنفيذها فور اعلان البرنامج .

وهذا عرض موجز لأهم المراحل التى تم تنفيذها من البرنامج الاول مع الإشارة الى أن هناك انفصالا بين كل من البرنامجين وأن المشاريع الواردة فى البرنامج الثانى تعتبر متممة لما ورد فى البرنامج الاول من مشاريع وأن لكل منهما مدة محددة سيتم خلالها تنفيذ مشاريعه .

١ - صناعات الغزل والنسيج :

١ مشاريع صناعة الغزل والنسيج القطنى قد نفذت بكاملها . ففي حمص تأسست شركة الغزل والنسيج وقوامها ٢٢٠٠٠ مغزل و ١٩٢ نولاً ووحدة للصباغة والطباعة والتجهيز . وكذلك فى حماه حيث تأسست شركة مساهمة لصناعة الغزل والنسيج برأسمال قدره تسعة

ملايين ليرة سورية وقوامها ٢٢.٠٠٠ مغزل و ١٩٢ نولا وبالإضافة الى ذلك فقد توسعت الشركات الثلاث الكبرى في دمشق بإضافة ٥.٠٠٠ مغزل و ٦٣٥ نولا عليها كما رخص لشركة المصايغ الفنية في حمص بإضافة ١.٠٠٠ مغزل و ٣٠٠ نول ولشركة الغزل والنسيج في حلب بإضافة ١.٠٠٠ مغزل .

ب - اما فيما يتعلق بصناعة الغزل والنسيج الصوفي فقد رخص بإقامة ثلاث وحدات في دمشق لغزل ونسج الصوف قوام الاولى ٦.٠٠٠ مغزل و ١٠٠ نول والثانية ١٠٠ نول والثالثة ٣.٠٠٠ مغزل و ٣٠ نولا . وستنتج هذه الوحدات مختلف انواع الخيوط والمنسوجات الصوفية .

ج - رخص بإقامة وحدة لصنع السجاد لآلى في دمشق قوامها أربعة أنوال .

٢ - الصناعات الكيماوية والغذائية :

ا (أنشئت في دمشق وحدة لصنع العلب اللازمة لحفظ المسود الغذائية .

ب (رخص بإقامة وحدتين لانتاج الالبان المعقمة ومشتقاتها في كل من دمشق وحمص .

ج (أقيمت في حلب وحدة لانتاج الزيوت المهدرجة .

د (أقيمت في محافظة حلب واللاذقية عدة معاصر فنية لعصر الزيتون .

٣ - الصناعات الهندسية والمعدنية والنباتية .

ا - جرى توسيع مصنع السلاسل في حلب .

ب - أنشئت وحدة لتجميع أجهزة الراديو .

ج - أنشئت وحدة لانتاج الواح الرخام وأحجار البناء .

تلك هي المشاريع التي نفذت من قبل القطاع الخاص . أما الصناعات البترولية والتعدينية فقد تولت الحكومة تنفيذها نظرا لاهمية هذه المشاريع بالنسبة للقطاع الصناعي وما تتطلبها من رؤوس أموال كبيرة وقد نفذ من هذه المشاريع ما يلي :

أ - الصناعات البترولية :

وهذا جدول يوضح مراحل تنفيذ هذه الصناعات :

مشاريع الصناعات البترولية الواردة في البرنامج الأول

ماورد في البرنامج الاول	رأس المال المقدر	مدى ما تم تنفيذه	المدة المقترحة
اعمال البحث والتنقيب	٤٠ مليون ليرة سورية	جغرافو متريك ٤٠	الربع الثالث ٦٢
اعمال العقد			
منشآت حقل كراتشول	٣٦ مليون ليرة سورية	سزميك ٣٠٪	الربع الاول ٦٢
وحدة تكرير القامشلي	٩٠ مليون ليرة سورية	حفر بئر رقم ٧	نهاية ٦٢
خط النقل الى البحر	٩٩ مليون ليرة سورية		
خطى نقل المنتجات	١٨٩٩ مليون ليرة سورية		
صهاريج التخزين	٩٠ أعلن في المناقصة		
المجموع	٢١٦٠٩ مليون ليرة سورية	١٨ شهرا من امر المباشرة في يوليه	

ب - الصناعات التعدينية الواردة في البرنامج الأول لتصنيع الاقليم السوري:

ما ورد في المشروع

- ١ - انشاء شركة للتعدين مهمتها البحث عن المعادن ثم استغلالها .
- ٢ - انشاء شركة لمواد المحاجر مهمتها الكشف عن هذه المواد ثم استغلالها .

- ٣ - انشاء مؤسسة لاستغلال ملح الطعام وعمل مصنع لتنقيته وتعبئته .

ما نفذ منه :

ما زالت مرحلة البحث تجرى ضمن برنامج الاتفاقية السوفيتية (العقد ٩٤٤ جولوجيا وتعدين) .

المرحلة الأولى من البحث جارى تنفيذها .

وعلى هذا يعتبر البرنامج الاول للسنوات الخمس لتصنيع الاقليم السوري أول عمل لتوجيه الصناعة على أسس علمية مدروسة .

البرنامج الثانى لتصنيع الاقليم السوري :

تقتضى خطة التنمية الصناعية الاستمرار فى مبادئ التخطيط والتوجيه وبما أن اقتصاد الاقليم السوري يحتاج لتأمين توازنه الى دعم

القطاع الصناعى وتقويته لتزداد نسبة دخله من مجموع الدخل القومى لذلك كان لابد من وضع برنامج ثان للتصنيع يضم ما قد يحتاج اليه الاقتصاد السورى من مشاريع صناعية انمائية فى سبيل تحقيق اهدافه التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اسس البرنامج الثانى

ان اهم الاسس التى بنى عليها البرنامج الثانى هى :

- ١ - تدعيم الصناعات القائمة بطريقتى التوسع الافقى والراسى حسبما تقتضيه ظروف كل صناعة والتفكير بعقد ذلك فى اقامة صناعات جديدة .
- ٢ - استغلال امكانيات البلاد من الخامات الزراعية والمعدنية والبتروولية .
- ٣ - استغلال امكانيات البلاد فى توليد الطاقة بمختلف اشكالها وتوفيرها بأسعار مناسبة .
- ٤ - توفير الخبرة الفنية اللازمة لدراسة المشروعات المطسلوب اقامتها ولتشغيلها وحسن استثمارها ونتاجها وذلك لكى تاتى مستوفية لجميع الشروط الكفيلة بنجاحها ويشمل ذلك نطاق الخبرة الاقتصادية ايضا .
- ٥ - توفير الخبرة الفنية اللازمة على مستوى المشرفين والعمال المختصين وذلك بواسطة معهد لتدريب المشرفين ومراكز التدريب المهنى للعمال .
- ٦ - مراعاة احتياجات الاستهلاك المحلى وامكانيات التصدير ومبدأ التكامل الاقتصادى بين اقليمى الجمهورية .

الخطوط الرئيسية للبرنامج الثانى

اقسام البرنامج

يشمل هذا المشروع الاقسام الاربعة التالية التى تبسّم مختلف انواع الصناعات :

- ١ - الصناعات البتروولية .
- ٢ - الصناعات التعدينية .
- ٣ - الصناعات التحويلية .
- ٤ - امداد القوى العاملة اللازمة للصناعات المختلفة .

١ - الصناعات البترولية

لقد قامت شركة منهل المنحلة بحفر ستة آبار للنفط في منطقة كراتشوك ولا زالت الهيئة العامة لشئون البترول وشركة كونكورديا تتابعان أعمال البحث والحفر والتنقيب في هذه المنطقة وفي منطقة السويداء . كما لا يزال الخبراء الجيولوجيون يتابعون دراسة التركيب الجيولوجي لأراضي الاقليم .

وقد قدر احتياطي البترول في منطقة كراتشوك وحدها ب (١٢٠ - ١٥٠) مليون طن يمكن استخراج (٤٠ - ٥٠) مليون طن منها توزع على ٢٥ سنة بإنتاج سنوي قدره (مليون طن) . ويجري العمل الآن لاستثمار هذا الحقل وإتمام حفرياته ومد خطوط الانابيب بين منطقة الآبار والبحر الأبيض المتوسط وذلك تنفيذا لما جاء في البرنامج الأول للتصنيع .

وقد ضم البرنامج الجديد عددا من مشاريع الصناعات البترولية الهامة وقد قدرت تكاليف هذه المشاريع بمبلغ ٨٧٠٥ مليون ليرة سورية كما سيعمل في هذه المشاريع ما يقارب من ألف موظف وعامل . أما التوفير في العملات الأجنبية عند البدء في الإنتاج فيقدر ب (٩٥) مليون ليرة سورية تقريبا . وأهم هذه المشاريع هي :

١ - مشروع البحث الاختباري والعميق قرب كراتشوك وتل دميلان :

ويتكلف هذا المشروع ٣٥٥٥ مليون ليرة سورية . وسيتم تنفيذ هذا المشروع خلال ثلاث سنوات تبدأ من أول عام ١٩٦١ . وسوف يعمل في هذا المشروع ٥٥٠ شخصا كما سيوفر من العملات الأجنبية ما يعادل ٧٠ مليون ليرة سورية سنويا إذا أمكن استغلال البترول .

ب - مشروع دراسة استثمار الغازات الطبيعية في مناطق حقول البترول :

وذلك ابتداء من أول عام ١٩٦١ ولمدة عام واحد . ويتكلف هذا المشروع حوالي ٢٥٥ مليون ليرة سورية . وينتظر أن يعمل في هذا المشروع ما يقرب من ٥٠ شخصا . أما العملات الأجنبية التي سيوفرها سنويا فتقدر ب ٩٧٥ مليون ليرة سورية (قيمة الغاز المستعمل) .

ج - مشروع صناعة زيوت التزيت المعدنية في المصفاة بحمص :

ويتكلف هذا المشروع ١٤٥٥ مليون ليرة سورية . ويتم تنفيذ هذا المشروع خلال عامين اعتبارا من أول ١٩٦٢ وسوف يعمل في هذا المشروع ما يقرب من ٦٠ شخصا كما ينتظر له أن يوفر من العملات الأجنبية

حوالي ١٢ مليون ليرة في السنة وهي ما يعادل مستوردات الاقليم من الزيوت بالاضافة الى مايمكن تصديره .

د - مشروع توسيع جهاز الاسفلت في مصفاة حمص

وذلك لتأمين حاجة الاستهلاك المحلي . ويتكلف هذا المشروع مبلغ خمسة ملايين ليرة سورية . وسيبدأ تنفيذ هذا المشروع في اول عام ١٩٦٣ وستستغرق عملية التوسيع مدة عام ونصف عام . وسوف يعمل في هذا التوسع ٤ شخصا اضافيا . كما سيوفر ٢ مليون ليرة سنويا عملات اجنبية تدفع الان لاستيراد تكملة الاستهلاك المحلي .

هـ - مشروع توسيع مستودعات البترول في المدن الرئيسية (حمص ، اللاذقية ، دمشق ، حلب)

وذلك بالاضافة الى المستودعات التي ستنشأ تنفيذا للبرنامج الاول للتصنيع وذلك لضمان سهولة تموين البلاد بالمنتجات البترولية بصفة مستمرة وعادية وسيتكلف هذا المشروع ١٢ مليون ليرة . وستستغرق عملية التوسيع المطلوبة اربع سنوات ابتداء من اول عام ١٩٦١ وينتظر ان يعمل في هذا المشروع مايقرب من ٣٠٠ موظف وعامل .

٢ - الصناعات المعدنية

تمشيا مع مبدأ حصر جميع الامكانيات والثروات الكامنة في البلاد واستغلال كل مايمكن استغلاله منها فقد تضمن هذا البرنامج ثمانية عشر مشروعا للبحث او الاستغلال في ميدان الثروة المعدنية . وتتكلف هذه المشاريع مبلغ ٣٠ مليون ليرة سورية تقريبا . ومن المنتظر ان يعمل في هذه المشاريع ما يقرب من الف شخص في كل سنة من السنوات الخمس المقبلة وهذه المشاريع هي ما يأتي :

١ - اتمام الخريطة الجيولوجية للاقليم بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠

وسينتهي هذا المشروع في نهاية العام اثناني لهذا البرنامج . كما ان جميع نفقاته محلية وتبلغ ٣٦٠ مليون ليرة سورية وينتظر ان يعمل في هذا المشروع ٣٥٠ عاملا .

٢ - عمل الخرائط الطبوغرافية بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠

وستستغرق هذه العملية مدة عامين اعتبارا من البدء في المشروع وستكون نفقات هذا المشروع بحدود ٣١٥٠ ليرة سورية . وسيعمل في هذا المشروع حوالي ١٤٠ عاملا .

٣ - اتمام الخرائط الجيولوجية بمقياس ١/٥٠٠٠٠

وذلك في المناطق التي يتوقع وجود خامات المعادن أو البترول فيها وستنتهي هذه العملية خلال العام الثالث للبرنامج وسيتكلف ههنا المشروع مبلغ (١٢٠٠) مليون ليرة سورية وسوف يعمل في هذا المشروع ما يقرب من ٢٨٠ شخصا .

٤ - اتمام التنقيب عن خام الحديد واجراء الدراسات المتصلة بتعدينه واستغلاله

وذلك في منطقة راجو والمناطق الاخرى : وسيتكلف ههنا المشروع مبلغ ١٦٢٥٠ مليون ليرة سورية تنفق خلال السنوات الخمس للبرنامج وذلك قبل البدء بمرحلة الاستغلال وسيعمل في ههنا المشروع ٤٦٠ شخصا تقريبا .

٥ - اتمام اعمال التنقيب عن خامات الكروم والمنجنيز والاسبستوس :

وسيكون هذا المشروع منتهيا في نهاية العام الاول للبرنامج وتقدر تكاليفه بـ ١٥٠ الف ليرة سورية اما الاشخاص الذين سيشتغلون في هذا المشروع فيقدر عددهم بخمسين شخصا .

٦ - مشروع دراسة واستخراج الملح وتنقيته :

ستبدأ مرحلة الاستغلال في مطلع العام الثالث للبرنامج اذ ان الدراسات التفصيلية والابحاث والانشاءات ستستغرق السنتين الاوليتين وسيتكلف هذا المشروع مبلغ ١٢٠٠ مليون ليرة سورية تنفق كلها خلال العامين الاولين وسيشتغل في هذا المشروع ١٨٠ شخصا تقريبا .

٧ - مشروع التنقيب عن الفوسفات :

وهو عمل جديد سيستغرق عامين كاملين ابتداء من السنة الثانية لهذا البرنامج كما يحتاج الى ٤٠٠ الف ليرة سورية وسيشتغل في هذا في هذا المشروع ما يقرب من ٦٥ شخصا .

٨ - مشروع التنقيب عن المواد المشعة في السلسلة التدمرية :

ويستغرق تنفيذ هذا المشروع عامين كاملين ابتداء من السنة الثانية لهذا البرنامج كما يحتاج الى ٤٠٠ الف ليرة سورية وسيشتغل في هذا المشروع حوالي ٤٠ عاملا .

٩ - مشروع التنقيب عن خامات الرصاص والزنك بالقرب من قرية جبات الزيت :

يستغرق تنفيذ هذا المشروع عامين ابتداء من السنة الثانية لهذا البرنامج ويتكلف مبلغ ٣٥٠ ألف ليرة سورية وسيشتغل في هذا المشروع ما يقرب من ٦٠ شخصا .

١٠ - مشروع التنقيب عن الوقود الصلب (البيجنيت والطفل الفحمي)

وذلك خلال العامين الثاني والثالث لتنفيذ هذا البرنامج . وتقدر تكاليف هذا المشروع بمبلغ ٣٠٠ ألف ليرة سورية وسيعمل في هذا المشروع حوالي ٥٠ شخصا .

١١ - مشروع استغلال الرخام واحجار الزينة

وستسبق عملية الاستغلال أعمال الكشف عن المواقع التي توجد فيها هذه الاحجار واعدادها للاستثمار وذلك خلال العام الثاني والعام الثالث لتنفيذ هذا البرنامج وسيكلف هذا المشروع مبلغ ٤٥٠ ألف ليرة سورية بما في ذلك شراء آلات القطع والرفع والصقل وسيعمل في هذا المشروع حوالي ٦٠ شخصا .

١٢ - مشروع التوسع في استغلال الاسفلت

وذلك خلال العامين الثاني والثالث لتنفيذ البرنامج وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ ١١٠٠ مليون ليرة سورية وسيشتغل في هذا المشروع حوالي ٢٠ شخصا .

١٣ - مشروع التنقيب عن المواد الحرارية والغرف في مختلف أنحاء الاقليم

سينفذ هذا المشروع خلال العامين الاخيرين من هذا البرنامج ويتكلف ٣٠٠ ألف ليرة سورية وسيعمل فيه اكثر من ثلاثين شخصا .

١٤ - مشروع التنقيب عن الرمال السوداء على شاطئ البحر الابيض المتوسط جنوبى اللاذقية

وسيكون تنفيذه خلال العامين الاخيرين لتنفيذ هذا البرنامج ويتكلف مبلغ ٢٥٠ ألف ليرة ويقدر عدد العمال الذين سيعملون في هذا المشروع بحوالي ٤٠ شخصا .

١٥ - مشروع التنقيب عن الجبس والانهدريت :

وذلك في عدة مناطق خلال العامين الاخيرين لتنفيذ هذا البرنامج وتقدر تكاليف هذا المشروع بمبلغ ١٩٥ ألف ليرة سورية . ويبلغ عدد الذين سيشتغلون بهذا المشروع ٤٠ شخصا تقريبا .

١٦ - مشروع دراسة المياه الكبريتية من الناحية الهيدروجيولوجية :

سينفذ هذا المشروع خلال العامين الاخيرين من البرنامج وتقدر تكاليفه بـ ٧٥ ألف ليرة سورية وسيعمل في هذا المشروع حوالي ٢٠ شخصا .

١٧ - مشروع التنقيب عن رمال الزجاج :

سينفذ هذا المشروع خلال العامين الاخيرين من البرنامج وتقدر تكاليفه بـ ٥٠ ألف ليرة سورية وسيعمل في هذا المشروع حوالي ٢٠ شخصا .

١٨ - مشروع التنقيب عن النحاس :

سينفذ هذا المشروع خلال العامين الاخيرين من البرنامج وتقدر تكاليفه بـ ٥٠ ألف ليرة سورية وسيعمل في هذا المشروع حوالي ٣٠ شخصا .

٣ - الصناعات التحويلية

تنقسم الصناعات التحويلية الواردة في هذا البرنامج الى اربعة اقسام رئيسية تبا لنوع منتجاتها :

أ - الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية والبنائية .

ب - الصناعات الكيماوية

ج - الصناعات الغذائية .

د - الغزل والنسيج .

أ - الصناعات الهندسية

ويشمل هذا القسم كل مشروعات الصناعات الكهربائية والصناعات المعدنية والتحويلية والصناعات التي تنتج مواد البناء المختلفة . وقد ضم هذا البرنامج احد عشر مشروعا من هذا النوع تحتاج الى توظيف حوالي ١٣ مليون ليرة سورية ويمكن ان تشغل حوالي ألف ومائة عامل . وينتظر لهذه المشاريع ان توفر حوالي خمسة ملايين ليرة سورية سنويا من العملات الاجنبية على الوجه الآتي :

١ - مشروع صنع محركات ومحولات كهربائية صغيرة :

ويقدر رأس مال هذا المشروع بـ ٧٥٠ ألف ليرة سورية وسيعمل فيه ما يقرب من مائة شخص ويوفر على البلاد من العملات الأجنبية في كل عام حوالي نصف مليون ليرة سورية .

٢ - مشروع صناعة القواطع اليدوية والآلية الصغيرة

ويقدر رأس مال هذا المشروع بـ ٨٢٥ ألف ليرة سورية . وسيعمل في هذا المشروع حوالي ١٠٠ عامل ويوفر على البلاد من العملات الأجنبية في كل عام حوالي ٦٥٠ ألف ليرة سورية .

٣ - مشروع صنع المصابيح الكهربائية

ويقدر رأس المال اللازم له بـ ٧٢٥ ألف ليرة سورية وسيعمل في هذا المشروع ٥٠ شخصا تقريبا كما يقدر أن يوفر من العملات الأجنبية حوالي ٢٠٠ ألف ليرة سنويا .

٤ - مشروع صنع القوالب المعدنية والمعالجة الحرارية

ويقدر رأسمال هذا المشروع بـ ٢٥٠ ألف ليرة سورية وسيعمل في هذا المشروع حوالي ١٠٠ عامل وموظف .

٥ - مشروع صنع الاتابيب الحديدية

ويقدر رأسماله بـ ٤٥٠ مليون ليرة سورية وينتظر لهذا المصنع أن يشغل ما يقرب من ٢٥٠ شخصا . أما العملات الأجنبية التي يوفرها فتعادل ٢ مليون ليرة سورية سنويا .

٦ - مشروع صنع الملاعق والشوك والسكاكين المطلية بالكروم والعادية:

يحتاج هذا المشروع لرأس مال قدره ٣٢٥ ألف ليرة سورية وينتظر له أن يشغل خمسين شخصا كما أنه يمكن أن يوفر من العملات الأجنبية ما يعادل ١٢٥ ألف ليرة سورية سنويا .

٧ - مشروع صنع الكتل والالواح الخفيفة المعدة البناء :

يقدر رأس ماله بـ ٤٠٠ مليون ليرة سورية وينتظر لهذا المشروع أن يشغل به مائة وخمسين شخصا تقريبا .

٨ - مشروع صنع أنابيب الاترنيث والاسمنت المضغوط :

يقدر رأسماله بـ ٣ مليون ليرة سورية كما يقدر أن يشتغل به حوالي ٤٠ شخصا .

٩ - مؤسسة لتنجور الخشبى العربى :

يقدر المال اللازم لاقامة هذه المؤسسة بـ ٤٤٠ ألف ليرة سورية وسيعمل في هذه المؤسسة أكثر من مائة عامل ميكانيكى وكهربائى وكذلك عشرة من المشرفين الاداريين .

١٠ - مؤسسة الموبيليا الحديثة مع التجيد :

تقدر تكاليفها بـ ٦٧٥ ألف ليرة سورية وسيعمل فيها أكثر من ١٢٠ شخصا .

١١ - مؤسسة الموبيليا والنجارة الفنية (الحفر وخلافه) :

يقدر مجموع رأس المال اللازم لهذه المؤسسة بـ ٢٧٥ ألف ليرة سورية وسيعمل فيها أكثر من ٣٥ شخص .

ب - الصناعات الكيماوية :

بلغ عدد هذه المشاريع ستة عشر مشروعا تتكلف ما يقرب من سبعة وعشرين مليون ليرة سورية تقريبا . ويحتمل لهذه المشاريع أن تشغل أكثر من ألف وسبعمائة عامل . كما يقدر لها أن توفر من العمـلات الاجنبية ما يعادل عشرة ملايين ليرة سورية سنويا .

وفيما يلى بيان موجز عن كل من مشاريع الصناعات الكيماوية :

١ - مشروع تحضير وتمبئة الادوية المضادة للحوية وخاصة البنسلين والستربتوميسين .

تبلغ تكاليف هذا المشروع مليون ليرة سورية كما ينتظر لهذا المشروع ان يشتغل به حوالي خمسين شخصا .

٢ - توسيع وتحسين الادوية المادية المنتجة حاليا .
يتطلب هذا التوسيع مقدار ٢ مليون ليرة سورية يجرى توظيفها خلال مدة هذا البرنامج ليتمكن الاقليم السوري من الاستفتاء عن مثيلاتها الاجنبية المستوردة .

٣ - مشروع صناعة الدهانات والمطالعات التى أساسها النتر و سيلولوز

والراتنجات الصناعية والدهانات المائية ذات الاساس المطاطى والطلاءات
(ورنيش) :

ويقدر رأس المال اللازم له بـ ١٦٠٠ مليون ليرة سورية . وينتظر
لهذا المشروع أن يشتغل به حوالى ٦٥ شخصا .

٤ - مشروع لصنع الخزف والبورسلان والادوات الصحية
والمنزلية :

يقدر رأس المال اللازم لهذا المشروع بـ ٥ ملايين ليرة سورية ويشغل
المشروع حوالى ٣٢٥ شخصا .

٥ - توسيع مصانع الزجاج الحالية لانتاج زجاج النوافذ والزجاج
المنفوخ : ويقدر رأس المال اللازم لهذا المشروع بـ ٢٥٠ مليون ليرة سورية
وينتظر لهذه التوسيعات أن تشغل اكثر من ١٠٠ شخص .

٦ - مشروع انتاج صفائح الفورمايكا وما يشابهها (بلاستيك) .
سيتكلف هذا المشروع ٦٠٠ الف ليرة سورية وسيعمل فى هذا
المشروع حوالى ٣٥ شخصا .

٧ - مشروع سحب ونفخ البلاستيك :
سيتكلف ١٣٥٠ مليون ليرة سورية . كما ينتظر لهذا المشروع ان
يشغل ١١٠ اشخاص تقريبا .

٨ - مشروع تشكيل البلاستيك بسحب الهواء .
يخصص هذا المشروع لانتاج العلب المختلفة وخاصة للمواد الفدائية
ولاحواض الحمام والمفاصل وأجسام الفسالات والثلاجات وتقدر طاقته
الانتاجية بـ ٣٠٠ طن سنويا كما يقدر رأس المال اللازم له بـ ٨٥٠ الف
ليرة سورية كما سيشغل حوالى ١٠٠ عامل .

٩ - مشروع حقن البلاستيك :
يخصص هذا المشروع لانتاج هياكل الراديو وبكرات اشرطة التسجيل
والاباجورات والادوات المنزلية والالعب والزهور الصناعية الخ ويقدر
رأس المال اللازم له بـ ٣٥٠ مليون ليرة سورية كما ينتظر لهذا المشروع
ان يشغل حوالى ٢٥٠ شخصا .

١٠ - مشروع لصنع البلاستيك الاسفنجى :
ويقدر رأس المال اللازم لهذا المشروع بمليون ليرة سورية وينتظر
لهذا المشروع ان يشغل ٦٥ شخصا .

١١ - مشروع صناعة الاطارات الداخلية والخارجية للدراجات العادية والدراجات التجارية :

يقدر رأس المال اللازم لهذا المشروع بمليون ليرة سورية وسيتم عمل في هذا المشروع حوالي مائة شخص .

١٢ - مشروع صناعة الكرات وأدوات اللعب والكفوف المطاطية (الجوانتيات) :

ويقدر رأسمال هذا المشروع بـ ٧٠٠ ألف ليرة سورية وسيتم عمل في هذا المشروع حوالي ٦٥ شخصا .

١٣ - مشروع صناعة القماش واللباد المكسو بالمطاط :

يقدر رأسمال المشروع بـ ٩٠٠ ألف ليرة سورية وسيشتغل في هذا المشروع حوالي ثمانين شخصا .

١٤ - مشروع صناعة الانابيب والقشط والجوانات والبروفيلات :
يقدر رأس المال اللازم لهذا المشروع بـ ٣٥٠ مليون ليرة سورية وسيشتغل به أكثر من مائة شخص .

١٥ - مشروع صناعة حمض الليمون :

يقدر رأسمال هذا المشروع بمليون ليرة سورية وسيشتغل في هذا المشروع حوالي ٥٠ شخصا .

١٦ - مشروع مركز للأبحاث الصناعية والاختبارات :

وتقدر تكاليف هذا المركز بحوالي ٣ ملايين ليرة سورية ويحتاج الى ١٦٠ موظفا .

ج - الصناعات الغذائية

يتضمن هذا البرنامج اقامة عدد من الصناعات الغذائية التي تعتمد على مواد أولية زراعية محلية والتي يمكن ان تستعمل للاستهلاك المحلي أو للتصدير . ويقدر رأس مال هذه الصناعات بخمسة عشر مليون ليرة سورية تقريبا وينتظر لهذه المشاريع ان تشغل حوالي ٦٠٠ عاملا وان توفر ما يقرب من أربعة ملايين ليرة سورية سنويا من العملات الصعبة .
وهذه المشاريع هي :

١ - اقامة وحدتين لانتاج علف الحيوان المركز : وتحتاج كل وحدة الى رأس مال قدره مليون ونصف ليرة سورية وسيشتغل في كل من هاتين الوحدتين حوالي ٦٠ شخصا .

٢ - مشروع لتصنيف الفواكه والخضار وتعبئتها وتغليفها :
ويتكلف هذا المشروع مليون ليرة سورية وسيعمل في هذا المشروع
أكثر من ٥٠ شخصا .

٣ - توسيع صناعة استخراج السكر من البنجر :
ويتكلف هذا التوسيع حوالي ٣ ملايين ليرة سورية وسيؤدي من
جهة أخرى الى توفير مليونين ونصف من الليرات السورية سنويا كعملات
أجنبية .

٤ - توسيع صناعة الكونسروة بمعدل مليون ونصف من الليرات
المورية وينتظر لهذا التوسع ان يشغل ما يقرب من ٦٥ عاملا .

٥ - انشاء مستودعات تبريد لحفظ الفاكهة والخضار في محافظة
اللاذقية تستوعب ٦٠٠٠ طن وينتظر ان تكلف هذه المستودعات مليون
ونصف ليرة سورية كما ينتظر ان يشغل فيها أكثر من ٨٠ عاملا .

٦ - توسيع صناعة النشا والجلوكوز :
ويتكلف هذا التوسيع مليون ونصف ليرة سورية وينتظر لهذا
التوسيع ان يشغل أكثر من ١٥٠ شخصا . كما ينتظر لهذا المشروع ان
يوفر سنويا من العملات الأجنبية ما يعادل مليون وربع ليرة سورية
تقريبا .

٧ - مشروع لصنع الثلج الصناعي ويتكلف هذا المشروع نصف
مليون ليرة سورية وسيشتغل في هذا المشروع ١٠ عمال .

٨ - مشروع لتجفيف البصل في مركز انتاجه الرئيسى (السلمية) :
يتكلف هذا المشروع مليون ليرة سورية وسيشتغل في هذا المشروع
ما يقرب من ٦٠ عاملا .

٩ - مشروع او أكثر لتجفيف وتعبئة التين والعنب في مراكز
انتاجه الرئيسية .

رأسماله ٣٠٠ الف ليرة سورية وسيشتغل في كل مشروع حوالي
١١ شخصا .

د - صناعات الفزل والنسيج

يتضمن البرنامج أربعة مشاريع لانتاج بعض المنسوجات والملابس
ويبلغ تكاليفها ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف ليرة سورية وينتظر
ان يعمل في هذه المشاريع أكثر من اربعمائة عامل وموظف .

وتتلخص هذه المشاريع فيما يلي :

١ - مشروع للخياطة والتفصيل والتحضير :

وهو ذو قدرة انتاجية تعادل ٣٦٠ طنا في السنة وبأسمال قدره مليون ليرة سورية وسيشتغل في هذه المؤسسة ٢٨٩ شخصا تقريبا .

٢ - مشروع لصنع منسوجات التريكو من الخيوط الرفيعة القطنية والصناعية :

يقدر رأس المال اللازم لهذا المشروع بـ ٧٥٠ ألف ليرة وسيشتغل في هذا المشروع أكثر من ٤٠ شخصا .

٣ - مشروع فني لصناعة الجورسيه الحرير والنايلون :

يقدر رأس المال اللازم لهذا المشروع بمليون ليرة سورية ويعمل في هذا المشروع ٤٠ شخصا .

٤ - مشروع لصناعة التريكو الصوفي برأسمال قدره مليون ليرة سورية . وسيشتغل في هذا المشروع ما يقرب من أربعين عاملا .

٤ - اعداد القوى العاملة اللازمة للصناعات المختلفة

تحتاج الصناعة الى انواع مختلفة من القوى العاملة المدربة التي تضمن لها أكبر قدر ممكن من الكفاية الانتاجية

وبما أن حاجة الصناعة الى المهندسين في تزايد مستمر لذلك يجرى توسيع كلية الهندسة في حلب وانشاء كلية للهندسة في دمشق وستقوم كلية التجارة في جامعة دمشق بتخريج عدد من الاداريين والمحاسبين كما ستقوم وزارة التربية بتخريج عدد آخر من المشرفين في كل عام من معهد التعليم المهني في حلب . كما تعقد دورات خاصة لتخريج وتدريب عدد آخر من الاداريين والمشرفين الفنيين بمعدل ٨٠٠ شخص سنويا فضلا عن انشاء عشرة مراكز للتدريب المهني في المحافظة المختلفة بالإضافة الى المراكز العشرة التي تضمنها البرنامج الاول والتي لا زالت قيد التنفيذ . وسوف تخرج هذه المراكز العشرة الجديدة حوالي ٢٠٠٠ عامل في السنة . هذا بالإضافة الى ما ستخرجه المدارس الصناعية التابعة لوزارة التربية والتعليم . وسوف تبلغ تكاليف هذه المراكز العشرة ٣٠ مليون ليرة سورية .

ملخص البرنامج الثاني لتصنيع الاقليم السوري

المجموعات الصناعية عدد المشاريع	التكاليف بالليرات السورية	القوى العاملة التي يحتمل تشغيلها	العمالة الاجنبية التي يحتمل تشغيلها	المجموع
الصناعات البترولية	٥	٨٧٥٠٠	٣٣٣ ٦٦٥ ٩٩٨	٩٥٠٠٠
الصناعات التعدينية	١٨	٢٩٩٥٥	٣١٥ ١٦٣٠ ١٩٤٥	
الصناعات التحويلية				
الفئة الاولى - الصناعات الهندسية	١١	١٢٩٠٥	٢٠٥ ٩١٥ ١١٢٠	٤٥٠٠
الفئة الثانية - الصناعات الكيميائية	١٦	٢٧٣٥٠	١٧٧ ١٥٩٥ ١٧٧٢	١٠٠٠٠
الفئة الثالثة - الصناعات الغذائية	١٣	١٥٤٠٠	٢٢ ٥٧٠ ٥٩٢	٣٧٠٠
الفئة الرابعة - غزل ونسيج	٤	٣٧٥٠	١١ ٤٠٢ ٤١٣	١٠٠٠

المجموع ٦٧ ١٧٦٨٦٠ ١٠٦٣ ٥٧٧٧ ٦٨٤٠ ١١٤٢٠٠

وذلك بخلاف المراكز العشرة التي ورد ذكرها في مشروع السنوات الخمس الاولى والتي لا زالت قيد التنفيذ .

الآثار المترتبة على البرنامج:

١ - سيؤدي البرنامج الاول الى رفع مستوى الدخل القومي في الاقليم السوري بصورة تدريجية حتى تبلغ الزيادة في الدخل ٢٠٦ مليون ليرة سورية سنة ١٩٦٤ ومن المنتظر ان تصبح هذه الزيادة ٢٨٨ مليون ليرة سورية نتيجة لتنفيذ البرنامج الثاني

٢ - سيعقق البرنامج الثاني عملا لحوالي سبعة آلاف عامل وموظف وذلك بالاضافة الى من ينتظر تشغيلهم نتيجة تنفيذ البرنامج الاول والذين يزيد عددهم على خمسة وعشرين الف عامل والى من ينتظر تشغيلهم في اوجه النشاط الاخرى كالمواصلات والشحن والتسويق والزراعة نتيجة لقيام الصناعات الجديدة والذين يقدر عددهم بثلاثة اضعاف من سيعملون في المشاريع الصناعية الجديدة المقترحة .

٣ - سيؤدي البرنامج الثاني تدريجيا الى توفير قدر اضافي من العملات الاجنبية يصل الى اكثر من مائة مليون ليرة في السنة الاخيرة .

برنامج السنوات الخمس الاول في الاقليم الجنوبي

يشمل مشروع السنوات الخمس الاول للاقليم الجنوبي جميع اوجه النشاط الصناعي سواء منها الصناعات التحويلية أو التعدينية أو البترولية بالإضافة الى رفع الكفاية الانتاجية في الصناعة عموما .

وقد بلغت جملة الاستثمارات لجميع اوجه النشاط التي تضمنها برنامج السنوات الخمس الاول ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات ثم اقتضت دواعي المصلحة العامة اضافة مشروعات جديدة اليها حتى بلغت جملة تكاليف ذلك البرنامج حوالي ٣٣٠ مليون جنيه .

ولامكان توفير الاموال المحلية والعملات الاجنبية اللازمة للاستثمار كان لا بد من اتباع نظام للاولويات بحيث يعطى الاسبقية في الانشاء والتنفيذ للمشروعات التي تغل عائدا سريعا ويمكن ان تحل محل الواردات فتوفر للبلاد ما هي بحاجة اليه من العملات الاجنبية أو تنتج سلعا قابلة للتصدير بحيث تكون موردا لهذه العملات وهكذا تستطيع برامج التنمية ان تعمل نفسها في اقصر مدة ممكنة . كذلك اقيم للصناعات التي تتطلب تشغيل عدد كبير من الايدي العاملة أهمية خاصة كما كان للاعتبارات الاستراتيجية والحربية وزنها عند منح الاولوية لبعض المشروعات كما سبق ان بينا ذلك .

على ان هناك اعتبارات اخرى كان لها وزنها في المفاضلة بين المشروعات المختلفة من حيث احققتها بالاستثمار بنصيب معلوم من موارد التنمية الصناعية المحدودة مثل الاعباء التمويلية لكل مشروع وخاصة الجزء المطلوب له من العملات الاجنبية والعائد الذي يحققه ثم مدى ما يضيفه الى الطاقة الانتاجية القومية ومدى استخدامه لعناصر الانتاج المتوفرة محليا وغير ذلك من العوامل .

كذلك كانت هناك اعتبارات اخرى لتقرير اولوية بعض الصناعات نذكر منها ان ازدهار بعض الصناعات الاساسية التي نفذت فعلا كصناعة الحديد والصلب لا يتحقق الا بقيام صناعات استهلاكية تقوم على استخدام منتجاتنا .

كما ان تنمية بعض الصناعات الاساسية كان يعوقه خلو النشاط

الصناعى من بعض الصناعات الاستهلاكية التى بدونها لا تستكمل السلع
عمليا التصنيع بالنسبة للمستهلك .

على أنه فى تحقيق الموازنة بين الصناعات الاساسية والاستهلاكية رأتى
أن ترسم سياستنا الصناعية بتركيز اكبر على الصناعات الاساسية
التي لم تتناولها التنمية خلال السنوات الماضية وكان هذا ضروريا
بالنسبة للنشاط التعدين بصفة خاصة اذ من المسلم به ان قيام نهضتنا
الصناعية على اساس من ثروتنا المعدنية القومية ادعى الى تقديمها بخطى
اوسع وبقائها بمأمن من مخاطر الاعتماد على مصادر غير مستقرة للمواد
التي تستخدمها .

وبالاضافة الى هذه العوامل الرئيسية التى تتحكم فى تحديد
الاولويات بين مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة فان هناك عوامل
اخرى تلعب دورا هاما فى تحديد الاولويات بالنسبة لطوائف معينة من
مشروعات التنمية كالصناعات التى يتوقف عليها امداد الصناعات
الاخرى باحتياجاتها من الآلات او المادة الاولى او الصناعات التى لا
تحتاج الى وقت طويل لاتمام تنفيذها .

ولتحقيق سياسة التنمية الصناعية كان علينا ان نسلک طريقين :
الاول : التوسع الافقى فى ميادين الانتاج المختلفة اى بزيادة الوحدات
الانتاجية وانشاء صناعات جديدة .

والثانى : التوسع الرأسى فى هذه الميادين بزيادة الانتاج من الوحدات
الانتاجية الحالية عن طريق رفع كفاءتها الانتاجية وتدريب الافراد فى
جميع المستويات تدريبا مهنيا واداريا يزيد من صلاحيتهم للقيام بالاعمال
الصناعية مما يساعد على رفع مستوى الانتاج وزيادته مع خفض تكاليفه
وهذا بيان بما تم تنفيذه من المشروعات التى تضمنها برنامج الخمس
سنوات الاول ومما يذكر أنه قد تم تنفيذ هذه المشروعات على ثلاث
سنوات بدلا من خمس سنوات على النحو التالى :

المشروعات التى بدأت الانتاج قبل ١٩٦٠/٦/٣٠

بلغ عدد هذه المشروعات ١٠٥ وبلغت تكاليفها الكلية ٨٣ر٤٦٤ر٩٦٨
جنيها وزعت كما يأتى :

المشروعات البترولية :

عددتها ثلاثة : وتشمل أعمال الكشف والابحاث الجيوفيزيكية برنامج
اول وناقلات البترول والبحث والتنقيب عن البترول وبلغت تكاليفها
الكلية ٩٣٣ر١٦٥ر٩ جنيها .

المشروعات التعدينية :

عددتها تسعة وبلغت تكاليفها الكلية ٨٦٠ر١٥٤ جنيها .

وتشمل : أبحاث رمال الزجاج بسيناء واستغلال المنجنيز بمنطقة
علبة والتوسع في استغلال رمال الزجاج ومعمل كيماوى لاعمال الحقل
وأبحاث تركيز خام الحديد وتجارب تركيز الرمال السوداء واستغلال
الفوسفات بسفاجة واستغلال الدولوميت بعقاة ودراسة تجهيز الطفلة
السوداء .

المشروعات الغذائية :

عددتها أربعة وعشرون مشروعا وبلغت تكاليفها ٩٨٥ر٤٧٧ جنيها .
وتشمل صناعة البسكويت والفطائر والخبز آليا والاعذية المحفوظة
(ما عدا تجميد الجمبرى) بأدفينا وتوسيع أدفينا لتجميد الجمبرى
والجبن الصناعى وتجميد الجمبرى ببور سعيد واستخراج النشا من
البطاطا (بشبرا الخيمة) وتعبئة الارز والبقول الجافة واللبن بمنوف
وتعبئة وحفظ الفواكه والخضر (وصناعة العلب الصفيح) بمديرية
التحرير واستكمال تحويل الطحن الى سلندرات ببنى سويف وتجفيف
وتصنيع البلح ببرنشت وتجفيف وتصنيع البلح بأم خان .

والتوسع في تجفيف البصل ببور سعيد وخلط الزيوت العطرية
وتقطير واستخلاص الزيوت العطرية بالفربية وصناعة الثلج ومخازن
تبريد اغذية وتقطير النباتات العطرية والطبية بامبابة وصناعة الثلج
وشراب عصير البرتقال والفاكهة الاخرى بأدفينا وفرز وتعبئة التقاوى
والارز والقمح وضرب الارز بالاسكندرية وضرب الارز ببلقاس وضرب
الارز بدسوق وصناعة الزبد والجبن بأصنافه المختلفة بالاسكندرية .

المشروعات الكيماوية :

عددتها ستة عشر مشروعا وبلغت تكاليفها ٣١٠ر٩٢٩ جنيها .

تشمل صناعة ورق الكربون بالقاهرة ومصنع الشمس للزجاج
والبللور بالقاهرة والزجاج الانجليزى بشبرا الخيمة والزجاج المتعادل
بشبرا الخيمة والتوسع في نترات الجير بالسويس وصناعة البويات
بالقاهرة ومنتجات الخزف والصينى بمسطرد والتوسع في شركة مصر
للمستحضرات الطبية بالقاهرة .

والتوسع في شركة تنمية الصناعات الكيماوية بالجيزة وصناعة
مواسير الغزل بالاسكندرية وصناعة البطاريات السائلة بالجيزة وصناعة
العبوات الالمنيوم ومعجون الاسنان ومستحضرات تجميل
بلنداكس بينها وصناعة الادوية ومستحضرات التجميل ومواد التنشئة

الدائمة بالقاهرة وصناعة معجون اسنسان برودنت وانتاج الاسمنت البورتلاندى بحلوان وانتاج مستحضرات التجميل الخاصة بالشعر بالاسكندرية « وىلا » .

المشروعات الهندسية :

عددھا ثلاثون مشروعا وبلغت تكاليفھا ٣٤٦٨٦٧٧٢ ر.جنيھا .

وتشمل سيارات اللورى والاورتوبيس (المرحلة الاولى) والمسامير والصواميل وعدادات القياس الكهربائى واسطوانات البوتاجاز وماكينات الخياطة والرادياتيرات وافران البوتاجاز والدراجات بمسطرد وراديو الترانزستور وعربات السكة الحديد والحديد والصلب بحلوان والمحولات الكهربائية والبطاريات الجافة وتيل الفرامل واليايات الورقية ومسامير الشيشة والابرة وسيارات رمسيس والشبك المسدد والجرامافون الكهربائى والفسالات الكهربائية وصناعة الابلشكاش بالاسكندرية وسحب السلك وسست التنجيد واقلام الرصاص بمسطرد والقطاعات الحديدية الصغيرة بحلوان وقطع غيار آلات الغزل بكفر الدوار والكابلات بمسطرد واسطوانات الجراموفون بالقاهرة والتوسع فى انتاج الاثاث الخشبى بالقاهرة واجهزة التبريد والترطيب بالجيزة .

المشروعات المعدنية :

مشروع واحد وهو توسيع مصنع ٩ الحربى للانتاج المدنى .

مشروعات الغزل والنسيج :

عددھا سبعة عشر مشروعا وبلغت تكاليفھا ٩٥٠٩٩٠٩٦ ر.جنيھا .

وتشمل توسيع شركة مصر لنسيج الحرير بحلوان وصناعة كسوة الكرد بحلوان وتوسيع مصنع شركة سباهى للغزل والمنسوجات بالاسكندرية وتوسيع مصنع شركة صناعة كتان الشرق بالاسكندرية وشركة السيوف للنسيج والتجهيز بالاسكندرية والشركة المصرية الحديثة بالاسكندرية .

وشركة عقيل للغزل الرفيع بالاسكندرية والتوسع فى صناعة الاقمشة الشبكية (مصنع خزام) بالاسكندرية وتوسيع مصنع الجسوت بشبرا واستكمال مصنع المحلة (غزل متوسط وسميك ومحطة قوى) وانشاء شركة النيل للغزل الرفيع بالاسكندرية وتوسيع شركة مصر للغزل الرفيع بكفر الدوار وتوسيع شركة مصر للحرير الصناعمى بكفر الدوار وصناعة

خيوط الحياكة بكفر الدوار والغزل الرفيع بدمياط ومصنع الجوت ببليس واستكمال مصنع المحلة (غزل رفيع) .

مراكز التدريب :

عدددها خمسة مراكز وبلغت تكاليفها ٢٩٤ر٥٠٠ جنيه .

وهي مركز تدريب معادن الاسكندرية ومركز تدريب معادن الدقى ومركز تدريب سيارات ومعادن امبابة ومركز تدريب بناء ونجارة القاهرة ومركز تدريب ميكانيكا وسيارات الاسكندرية .

المشروعات التى بدأت الانتاج فى المدة من

٦٠/٧/١ الى ١٩٦٠/١٢/٣٠

يبلغ عدد هذه المشروعات سبع واربعون مشروعا بلغت تكاليفها ١٩٢٨ر٤٠١ر٤٠ على النحو التالى :

الصناعات البترولية :

مشروع واحد وهو الحفر والانتاج بلغت تكاليفه ٣ر٠٤١ر٤٧٩ جنيهها .

الصناعات التعدينية :

عدددها سبعة وتكاليفها ١٧٠٠ر٦٩١ر١٦٩ جنيه .

وتشمل العمل المركزى للابحاث التعدينية ومكثف للمياه بشبسه جزيرة سيناء ، ومكثفين للمياه بمحافظة البحر الاحمر واستغلال الرمال السوداء بالاسكندرية واستغلال المنجنيز بسيناء واستغلال فوسفات وادى النيل وتوسيع ملاحات بور سعيد وتحسين الملاحات الاخرى .

الصناعات الكيماوية :

عدددها ست وبلغت تكاليفها ٢٨ر٧٠٧ر٢١٧ جنيهها .

وتشمل الصودا الكاوية وكوريد الحديدك والاسمنت الابيض ونترات النوشادر الجبرى بأسوان الخطوط الثلاثة الاولى (كيمنسا) والحراريات ذات الاداء العالى واقلام الحبر السائل والجاف وصناعة الزراير من الكازين .

الصناعات الغذائية :

عددتها خمسة بلغت تكاليفها ٨٠٠ر١٦٤ر١ جنيها .

وتشمل حفظ السردين والجمبرى بدمياط وصناعة الالبسان ومنتجاتها وانتاج الحلوى الطحينية والجافة والطحينة وتقدير النباتات العطرية والتجفيف بمفاغة واستيراد جهاز تجميد جمبرى لمصنع ادفيانا.

الصناعات الهندسية :

عددتها سبعة وبلغت تكاليفها ٩٠٧ر٩٠٤ جنيها

وتشمل العلب الصفيح وسخانات البوتاجاز وعدادات المياه وأجهزة التليفزيون ومحركات الديزل (ديزل شبرا) والاسلاك المعزولة والقطاعات الحديدية الصغيرة .

الصناعات المعدنية :

مشروع واحد وهو المواسير والصلب الملحومة حلزونيا بلغت تكاليفه ١٧٣ر٠٠٠ جنيه .

صناعات الفزل والنسيج :

عددتها خمسة عشر مشروعا بلغت تكاليفها ٢٠٠ر٢٥٥ر٤ جنيه .

وتشمل مصنع الفزل الرفيع بطنطا وشباك الصيد ببور سعيد والاقمشة الثقيلة وغزل الصوف المشط ببور سعيد وتوسيع شركة النزهة والملابس الداخلية ب.ف.د والملابس الجاهزة (الاتحاد الافريقى) وتوسيع المصنعايلون والتوسع فى مصبغة الاهرام وشركة الجيزة لفزل الصوف والتوسع فى مصنع سليم بحورى لصناعة الاقمشة الحريرية والتوسع فى مصانع نوبلنكس والتوسع فى مصنع تريكو طابع والتوسع فى مصنع تريكو الفتحة والتوسع فى مصنع الحسينى العقاد وبكر الحياكة.

مراكز التدريب المهنى :

عددتها خمسة بلغت تكاليفها ٥٦٣ر٦٢٥ جنيها

وتشمل مركز تدريب معادن وتكييف هواء شبرا ومركز تدريب معادن العباسية ومركز تدريب معادن وسنارات بورسعيد ومركز تدريب جلود القاهرة ومركز تدريب ميكانيكا وسيارات الاسكندرية .

**جدول يبين الصناعات الميكانيكية
كمية الإنتاج وقيمتها بالالف جنيه**

سنة ١٩٦٠		سنة ١٩٥٢		الوحدة	الصنف
كمية	قيمة	كمية	قيمة		
١٢٦	٢٤٠	٠٠	٠٠	عدد	سيارة ركوب
١٣٨٢	٢٥٣	٠٠	٠٠	»	سيارة أوتوبيس
١٩٠١	٦١٤	٠٠	٠٠	»	سيارة لورى
٤٤	٤٠٠٠	٠٠	٠٠	»	دراجات
٣٦	١٩٥	٠٠	٠٠	»	محركات ديزل
٠ر٥	٢٥٠	١٠٠	٠٠	»	بنادق صيد الاسماك
١ر٥	٥٠٠٠	٠٠	٠٠	»	ولاعات بالبنزين
٠ر٥	٥٠٠	١٠٠	٠٠	»	عفنارات
٥٢ر٥	١٥٠٠	١٠٠	٠٠	»	سخان بوتاجاز ١٠ لتر
٤	٢٠٠	١٠٠	٠٠	»	سربنتينة رادياتيرات
٧ر٨	١٥٠٠	٠٠	٠٠	»	قواعد مصابيح كهربائية
٥ر١	٣٠	٠٠	٠٠	الفوحدة	حنفيات ٣ و ٨ و ٥ بوصة
٢ر٥	١٥	٠٠	١١	الفوحدة	محابس ٣ و ٨ و ٥ بوصة
٢ر٢	٧ر٥	٠٠	٠٠	الفوحدة	عوامة سيفون كاملة
٣ر٥	٥١٣	٠٠	٠٠	الفوحدة	رشاشات ملاريا

المشروعات المنتظر ان تبدأ في الإنتاج في السنة

من ١-١-١٩٦١ الى ٣٠-٦-١٩٦١

يبلغ عدد هذه المشروعات أربعة وستين مشروعا وتبلغ تكاليفها ٣٦٧٧٣ر٤٧٨ على النحو التالى :

المشروعات البترولية :

مشروع واحد وهو خطوط انابيب البترول وبلغت تكاليفه ٦٤٩٩ر٤٨٠ جنيهها .

المشروعات التعدينية :

عددتها ستة وبلغت تكاليفها ١٥٦٩ر٩٠٥ جنيهات . وتشمل أبحاث خام الزنك والرصاص بأم نميج وأبحاث تصنيع الفيرومنجنيز وأبحاث تركيز خام المنجنيز واستغلال الألميت بأبى غلفة واستغلال الرخام وتجهيزه والتوسع فى إنتاج الرخام وأحجار الزينة .

المشروعات الغذائية :

عددتها سبعة وبلغت تكاليفها ٦٥٦ر٩٠٠ جنيهه . وتشمل تحويل الطحن الى سلندرات فى مطاحن اخوان غراب

واخوان قنديل ومطاحن مصر والسويحي وغانم والتوسع في صناعة البسكويت (ارايسكو) وتجميد اسماك واستخراج زيتها ومسحوقها وتدخينها وسيقها .

المشروعات الكيماوية :

عدددها سبعة عشر مشروعا وبلغت تكاليفها ١٥.١٥٧٧٩ر٩٧٧٩ جنيها . وتشمل التوسع في شركة الورق الاهلية وورق التعبئة كرافت وسماد نترات النوشادر الجبرى باسوان الخط الرابع (كيما) ونقل وتوسيع تحسين الانتاج بمصانع الشركة المصرية للدخان والسجائر وانتاج الواح الاثراباس (التوسع في شركة البلاستيك الاهلية) والتوسع في صناعة العبوات الزجاجية وفلتر السجائر الورقى وصناعة الجلود الصناعية من البلاستيك وتصنيع خام الفلين وانتاج السيور حرف ٧ والسجائر الشعبية وصناعة اكياس البلاستيك والشركة العربية للخياط الجراحية وفايزر - مصر وهوكست - اورينت وطحن الكبريت وطبع وتحميض الافلام (ستوديو مصر) .

المشروعات الهندسية :

عدددها خمسة عشر مشروعا بلغت تكاليفها ٨٩٩ر٥٦٦ر١٥٦٦ جنيها . وتشمل رقائق الالمنيوم والسدادات المعدنية والمبارد ولوازم المباني وشناير النظارات (مرحلة اولى) والسفن البحرية المساعدة ونشرالرخام والجرائيت والموازين وراديو الترانزستور (تليمصر) وافران البوتاجاز والتوسع في درفلة النحاس والالومنيوم واليايات الحلزونية والجراموفون الكهربائى (فيليبس) والاطراف الصناعية والابراج الكهربائية .

المشروعات المعدنية :

مشروع واحد وهو توسيع مصنع ١٩ الحربى لاحتياجات شركة الحديد والصلب .

مشروعات الغزل والنسيج :

عدددها سبعة عشر مشروعا وبلغت تكاليفها ٦٠.٦٧٦ر٩٠.١٥٦٦ جنيها . وتشمل توسيع الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف (بوليتكس) وتجديدات المصنع الحسالى للشركة المصرية لصناعة المنسوجات والفوسفات في شركة البيضى وغزل العوادم بالمحلة ووحدة نسيج ٤٨٠ نول بالمحلة وتوسيع مصنع الصوف بالمحلة وتوسيع بمصر نيلون وخيوط الهيلانكا وشركة مصر/شبين الكوم وغزل القطن بالمحمودية وشركة الغزل الاهلية وشركة الطويل للغزل وغزل العوام نزهه وتوسيع الشركة المصرية للقطن الطبى وشركة القاهرة لغزل ونسج الصوف المكثف ومصنع الغزل الرفيع بميت غمر .

الصناعات الكيماوية
كمية الانتاج وقيمه بالآلف جنيه

١٩٦٠		١٩٥٢		الوحدة	الصنف
قيمة	كمية	قيمة	كمية		
٣٠		—	—	عدد	ترامس وأواني عازلة
٨	٢٠٠٠	—	—	٢ متر	بلاستيك مسلح بالخطوط الزجاجية
١٥١٢		—	—	طن	سماد آزوتى (نترات المنيوم الجبرى ٢٠ر٥ آزوت)
١٣٧		—	—	قاروصة	أقلام رصاص
١٢٠	٢٤٠٠	—	—	طن	زجاج مسطح انجلىزى
٤٦ر٥	١٨٦	—	—	»	مواسير زجاج متعادل
١١٥	٣٢٠٠٠	—	—	»	زجاج الامان
	٢٨٠٠٠	—	—	عدد	الاطارات الكاوتشوك الخارجية
٤٥٠٠	٢٠٠٠٠٠	—	—	»	الاطارات الكاوتشوك الداخلية
٣١٠٠	٢٠٠٠	—	—	طن	الادوية
٥٨٧	٥١٠٠	—	—	»	المبيدات الحشرية
١٧	١٠٢٢٢٣	—	—	عدد	أشرطة الآلة الكاتبة
٢٨٥ر	٢٣	—	—	طن	ورق كربون
٢٧٨١	١٠٣٠٠٠	١٤٨٥	٥٥٠٠٠	»	حامض الكبريتيك
١٨٤	٣٥١٨	—	٢٠٠٠	»	الصودا الكاوية
١٨٢	١٧	١١٢	١٦٠٠	»	السكرور
٢١٨٥	١٩٠٠٠٠	١٢١٩	١٠٦٠٠٠	»	سماد السوبر فوسفات
٧٠١٣	٢٥٥٠٠٠	٢٧٧٥	١١١٠٠٠	»	سماد آزوت - نترات الجبر
٨٠٠٠	٣٩٠٠٠	٦٧٠٠	٦٧٠٠٠	»	١٥ر٥
٢٩٣ر٦		٦٦	٥٥٠	»	الصابون
٢٨٠		٥٦	٤٠٠	»	الجلسرين
٢٩٢٠		١٤١٧	٢٠٠٠٠	»	المنظفات الصناعية
١٨٨٨	٣٧٧٧	٣٥٠	٧٠٠	»	الورق
٤٧٥٦ر٥	٨٩٣٤	٣٧٤٧	٧٤٥٠	»	المصنوعات الكاوتشوك
٥٠٠	١١٥٠٠	١٥٤	٣٨٥٠	»	عدا الاطارات
٣٩٠	٩٩٠٠	—	—	طن	الجلود المدبوغة
١٠٥٧	٩٤٠٠	١٣٦٠	٨٢٠٠	طن	زجاج مسطح وبللور خام
٢٧٢ر٥	٢٨٠٠	—	—	طن	زجاجات وقواوير متنوعة
٤٥٠	١٥٠٠	٢٧٠	٩٠٠	طن	أدوات منزلية
		—	—	»	زجاجات ولبات وجلوبات
		—	—	»	اضياء
		—	—	»	مصنوعات بلاستيك

الصفة	الوحدة	١٩٥٢		١٩٦٠	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة
غاز الاكسوجين الفاتر	طن	١٢٣٣	٦١٥	٢٢٠٠	٢٦٣ر٥
غاز الاسيتلين	»	٢٠٠	١٥٠	٥٠٠	٢٢٠
غاز ثاني أوكسيد الكربون	»	١٥٠٠	٣٠	١٨٢٦	١٣٢
البويات والورنيشات	»	١١٥٠	٥٧٥	٣٥٠٠	٢١٥٠
الثقَاب مليون عود	»	١٦	٨٠٠	٢٥	١٥٤٧
الفراء	»	١٠٠٠	١٢٠	٢٠٢٨	١٢٢
فوسفات الجير الحيواني	»	٤٠٠٠	٨٠	٤٣٠٠	٨٩ر٧
العطور ومستحضرات التجميل	»		٣١٠	—	٧٠٠
اجمالى الصناعات الكيماوية			٢٠٤٧١		٤٨٤٨٠

الصناعات الرئيسية

ظل اقتصادنا القومى محصورا فى دائرة ضيقة لايتعداها قاصرة على المصنوعات الاستهلاكية الخفيفة وظل التفكير فى الاقدام على المصنوعات الانتاجية الثقيلة ضربا من الاحلام مع شدة حاجتنا اليها فى القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وقد ترتب على انتصار الصناعة على انتاج مواد الاستهلاك المباشر ان اصبحت الدورة الصناعية قصيرة الاجل ضيقة النطاق وحرمت الايدى العاملة - وعددها فى تزايد مستمر - من الاخذ بنصيب فى انتاج ما تحتاجه الصناعة من معدات الانتاج نفسها .

ولو اتيح لهذه الايدى ان تسهم فى انتاج هذه المعدات لطال اجل العملية الانتاجية الصناعية وزاد نصيب العمال منها .

كما ترتب على اقتصار استفلالنا لاراضينا على زراعة سطحها وتصنيع ماقد يتيسر لنا تصنيعه من هذا الانتاج الزراعى دون التعمق فى باطنها واستغلال ما يكفى داخلها من خامات معدنية ترتب على هذا ان اصبحت اقتصادنا القومى فى مجموعه يسير على قدم واحدة مع ما يصحب ذلك من بطء وضيق فى تنمية الدخل القومى وما يصحبه ايضا من هزات

اقتصادية عنيفة تهز كيانا الاقتصادى والاجتماعى هذا عنيفا .

ويرجع هذا كله الى غياب الاساس الذى تستطيع الصناعات الانتاجية الثقيلة ان تقوم عليه الا وهو انتاج الحديد محليا . فمن المعترف به أن الحديد والصلب هما من الاسس المهمة التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك فى القطاع الزراعى أم الصناعى أم الثقل الى جانب اهميتها الكبيرة فى شؤون الدفاع القومى .

وقد أدركت الامم الصناعية الناهضة - القديمة منها والحديثة - هذه الحقيقة . ولذلك كان أول ما ركزت فيه اهتمامها هو استخراج الحديد من اراضيها أو السعى اليه فى غير اراضيها بالوسائل الاستعمارية الحربية أو التجارية .

ومن ثم كان انتاج الحديد من مناجمه فى اسوان وغيرها له مقام الصدارة فى الخطة العامة للتنمية الصناعية .

١ - صناعة الحديد والصلب

اولا - الاستهلاك المحلى من الحديد والصلب :

يبلغ متوسط الاستهلاك المحلى من المصنوعات الحديدية البسيطة كالاسياخ والكمرات والواح والانابيب نحو ٣١٠ آلاف طن فى السنة نحصل على ٢٧٠ ألف طن منها بطريقة الاستيراد من الخارج وتتكلف نحو ١٢ مليوناً من الجنيهات والباقي وقدره ٤٠ ألف طن تقريبا ، نحصل عليها من المصانع المحلية التى تعتمد على الخردة المختلفة فى البلاد .

واستهلاكنا من المصنوعات الحديدية فى تزايد فقد كان يقدر بنحو ٢١٠ آلاف طن قبل الحرب الاخيرة حتى وصل الى ٣١٠ آلاف طن (متوسط عام ١٩٥٢/٩٥٠) أى بزيادة مثوية مقدارها مائة ألف طن لكل سنة وقد زاد متوسط استهلاكنا العادى فى عام ١٩٦٠ الى ٤٠٠ ألف طن فى السنة وخصوصا اذا أدخلنا فى اعتبارنا ان تنفيذ خطة التنمية سيتطلب مزيدا من الاقبال على المصنوعات الحديدية .

وتعتبر صناعة البناء والتشييد أكبر مستهلك للحديد ولا يقل نصيبها عن ٨٠ ٪ من جملة الاستهلاك المحلى كما تستهلك السكك الحديدية نحو ١٠ ٪ من جملة الاستهلاك فى شكل قضبان وفلنكات وغير ذلك والباقي يذهب الى قطاع الانتاج الزراعى والصناعى وقد ازداد نصيب هذا القطاع نتيجة انشاء الصناعات المعدنية والميكانيكية الحديثة اللازمة فى الزراعة والصناعة والمواصلات .

ثانيا - خامات الحديد المحلية :

والخامات المحلية من الانواع المتوسطة من حيث نسبة الحديد بها ونوع الشوائب المختلطة وكلها تبور وتشجع انشاء صناعة الحديد والصلب في الجمهورية العربية المتحدة .

ويمكن تقسيم خامات الحديد الى ثلاثة اقسام رئيسية :

١ - خام الحديد الهاميتيتى الاحمر :

واهم منطقة يوجد بها تقع في الصحراء الشرقية شمال شرق مدينة اسوان وتمتد في مساحة تبلغ ٢١٥٠ كيلو مترا مربعا وهى عبارة عن هضبة منبسطة يتراوح ارتفاعها من ٢٠٠ الى ٣٠٠ متر فوق سطح البحر والمنطقة المنتظر البدء باستغلالها تبعد ١٥ كيلو مترا شرق النيل .

وقد بلغ مجموع ما حلل من عينات مأخوذة من منطقة الحديد الخام باسوان اكثر من ٦٠٠ عينة قام بتحليلها افراد وهيئات مختلفة في الجمهورية العربية المتحدة وانجلترا وفرنسا والمانيا والنمسا وغيرها، ولذلك يمكن الاعتماد على متوسط هذه النتائج التى تدل على ان نسبة الحديد الخام في اسوان ٥٠٪ في المتوسط تقريبا وان كمية الخام الموجودة تكفى لصناعة الحديد في الخمسين السنة القادمة على الاقل .

ولاشك ان وجود هذا الخام في طبقات قريبة من سطح الارض يسهل عملية تعدينه ويقلل من تكاليف استخراجة .

٢ - خام الحديد المغناطيسى الاسود :

وينتشر هذا النوع في الصحراء الشرقية وعلى ساحل البحر الاحمر وعلى الاخص في عدة مناطق منها (وادى كريم ووادى سويقات ووادى ام جحاليج) ونوع الحديد بهذه المنطقة هو اكسيد الحديد المغناطيسى المعروف بالمنجنيت . ويوجد على هيئة عروق في جبل مساحته ١٥ كيلومتر مربع ويضم حوالى ٣٣٠ عرقا تقريبا متداخلة في صخور من الشيست .

وتقدر الكميات الموجودة بكل من المناطق الثلاث المذكورة بنحو ١٥ - ٣٠ مليون طن .

وتتراوح نسبة الحديد في ركاز وادى كريم ما بين ٤٠٪ و ٥٦٪ .

خام الحديد الليمونيتى الاصفر :

ويوجد بالواحات البحرية وتتراوح نسبة الحديد فيه بين ٣٦٪ الى ٦٠٪ والتقدير الاولى لكميات الخام يبلغ ٢٥ مليون طن . ويقدر الخام الموجود بمنطقة جبل غرابى بما يقرب من ٢٠ مليون طن .

ومن ذلك يتضح أن لدينا من خامات الحديد ما يكفي مطالب الصناعة نحو من خمسين عاما وجميعها من الانواع الجيدة ، ويكفي أن نعرف على سبيل المثال - أن نسبة الحديد تصل في بعض الخامات المستخرجة في بريطانيا الى ٢٩٪ وأن هناك خامات في بلاد أخرى تحتوى على ٣٥٪ الى ٣٦٪ فقط من الحديد ومع ذلك تستغل لانتاج الحديد .

وقد تبين من البحث أن ركاز الحديد بأسوان - وهو الذى يمكن الاعتماد عليه فى الوقت الحاضر - ذو تركيب كيماوى ملائم لصنع الصلب ، وهو سهل الاختراع وسهل التحويل الى صلب وسهل التكسير الى الحجوم المناسبة بأقل تفتت ممكن هذا فضلا عما امتازت به هذه المنطقة من سهولة التعدين .

ثالثا - الخامات الأخرى اللازمة لصناعة الحديد والصلب :

الى جانب توافر ركاز الحديد تحتاج هذه الصناعة الى خامات أخرى سواء لتنقية خام الحديد من الشوائب المختلفة به أولبناء الأفران اللازمة لصهره . وأهم هذه الخامات هى الكوك والحجر الجيرى والدولوميت والمنجنيز والماجنيزيت والسليكا .

وفيما يلى بيان طرق تدبير هذه الخامات :

١ - فحم الكوك :

يجرى البحث عن الفحم الكوك ولكننا حتى الآن لم نكتشف رواسب فحمية ولهذا السبب فإننا نعتمد على الفحم المستورد من الخارج وينتظر استيراد كميات الفحم الكوك اللازمة لصناعة الحديد من الهند وبولندا وهناك بلاد كإيطاليا لا يوجد بها فحم ورغم هذا فصناعة الحديد والصلب بها فى تقدم مستمر وعدم وجود الفحم فى الجمهورية العربية المتحدة حتى الآن لا يحول دون قيام هذه الصناعة الكبرى .

يستورد مصنع الحديد والصلب ٣١٠.٠٠٠ طن من فحم الكوك فى العام الواحد .

٢ - الحجر الجيرى :

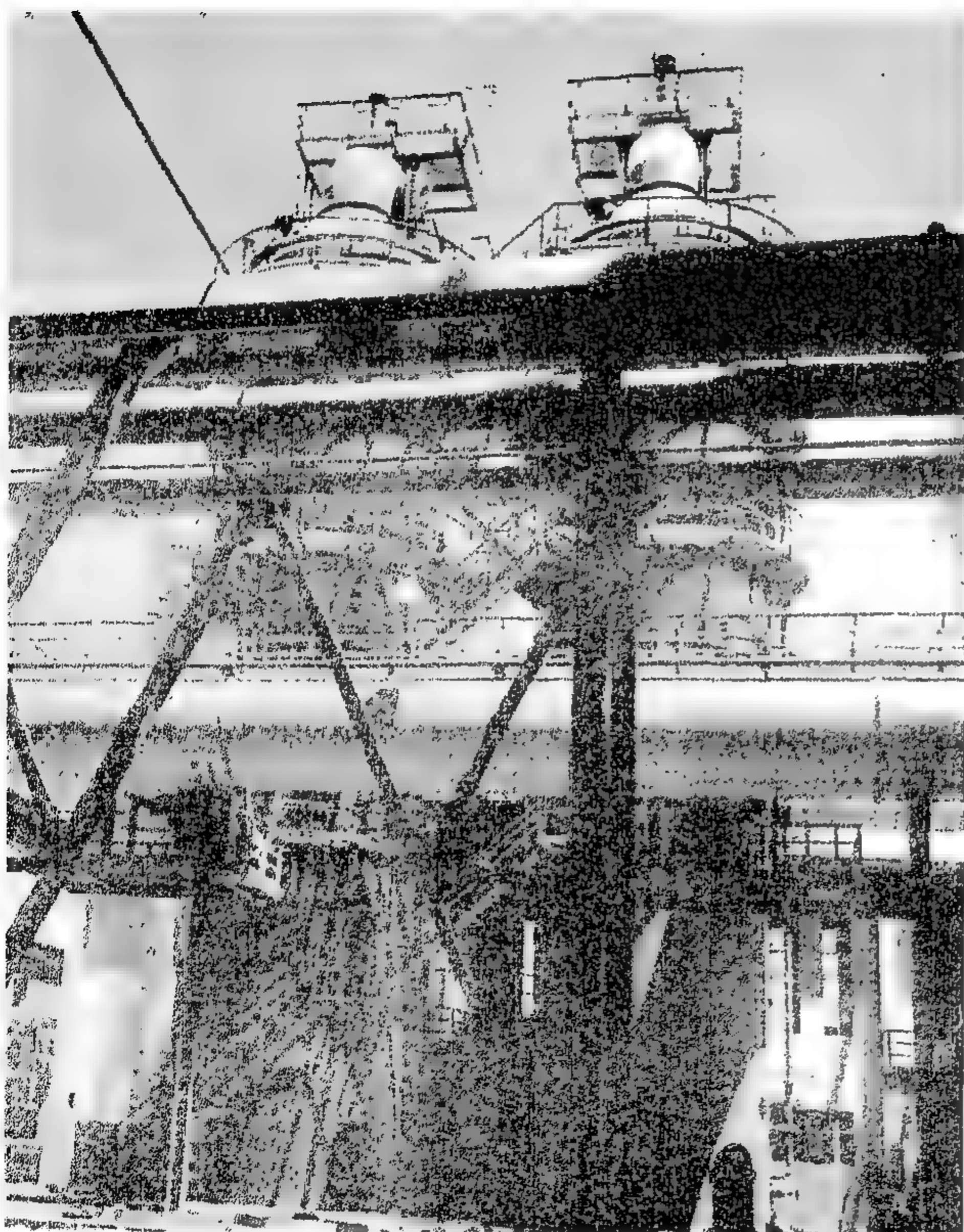
أن مصادر الحجر الجيرى الجيد متعددة وكثيرة ويمكن الحصول على الكمية اللازمة فى يسر وسهولة ويبلغ استهلاك مصنع الحديد والصلب ٢٤٣.٠٠٠ طن من هذه المادة سنويا .

٣ - حجر الدولوميت :

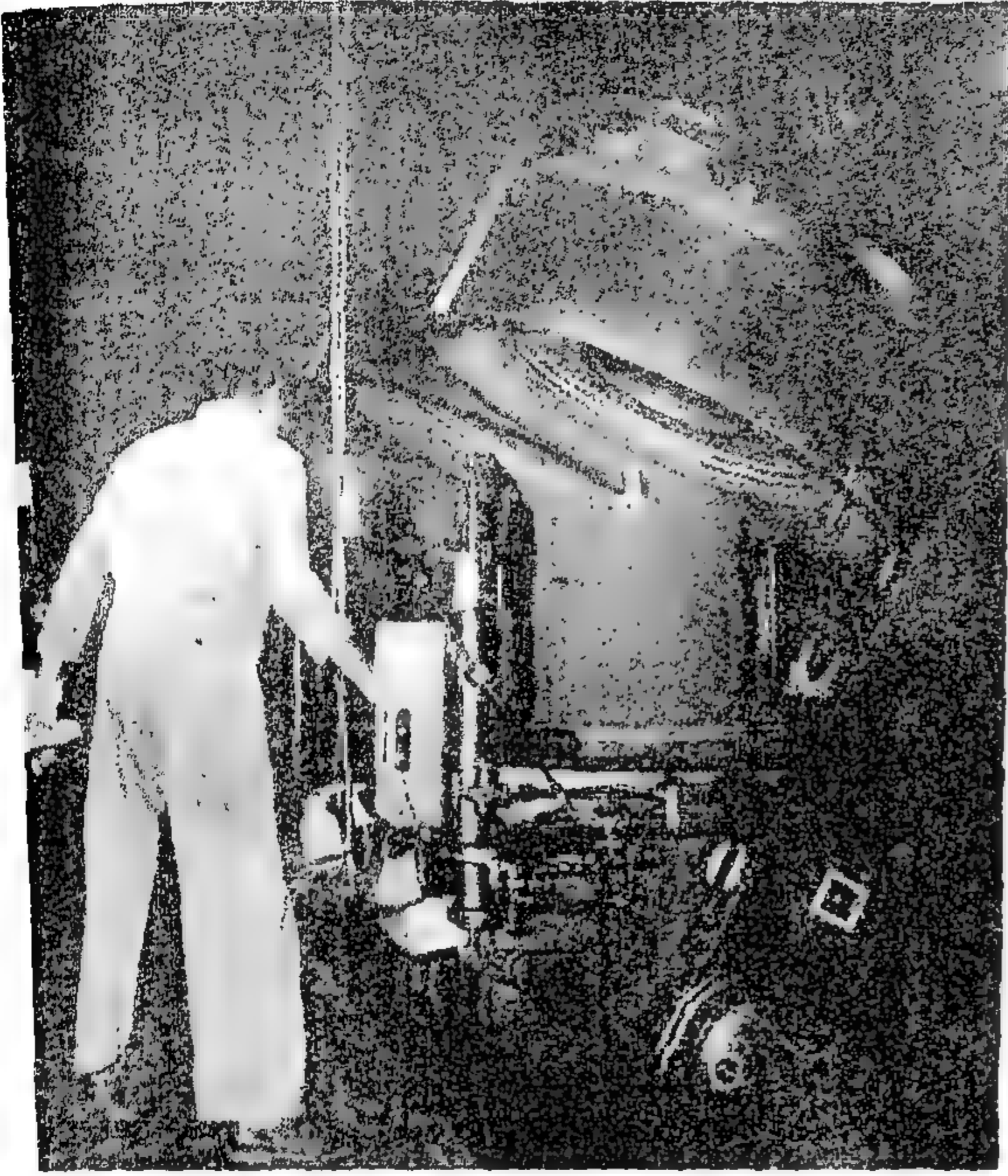
يوجد فى منطقة قريبة من الجزيرة كما يوجد فى جبل هريدى جنوبى أسيوط ومقابل طهطا وكميته تكفى لصناعة الحديد والصلب بدون حاجة



خام الحديد في أسوان



مصنع الحديد والصلب بعنوان



صناعة اطارات الكاوتشوك



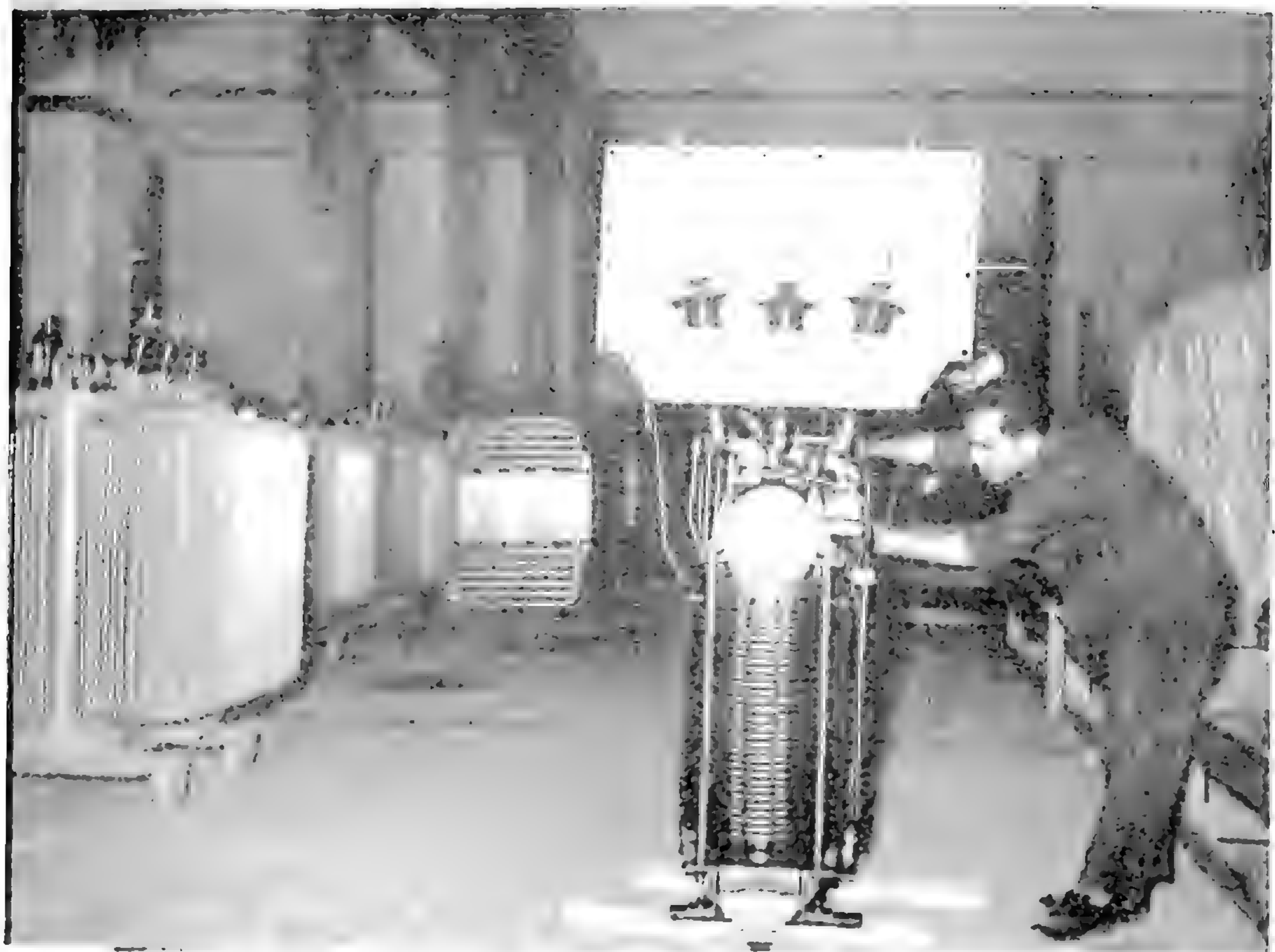
صناعة الكابلات الكهربائية



صناعة اجهزة التلفزيون



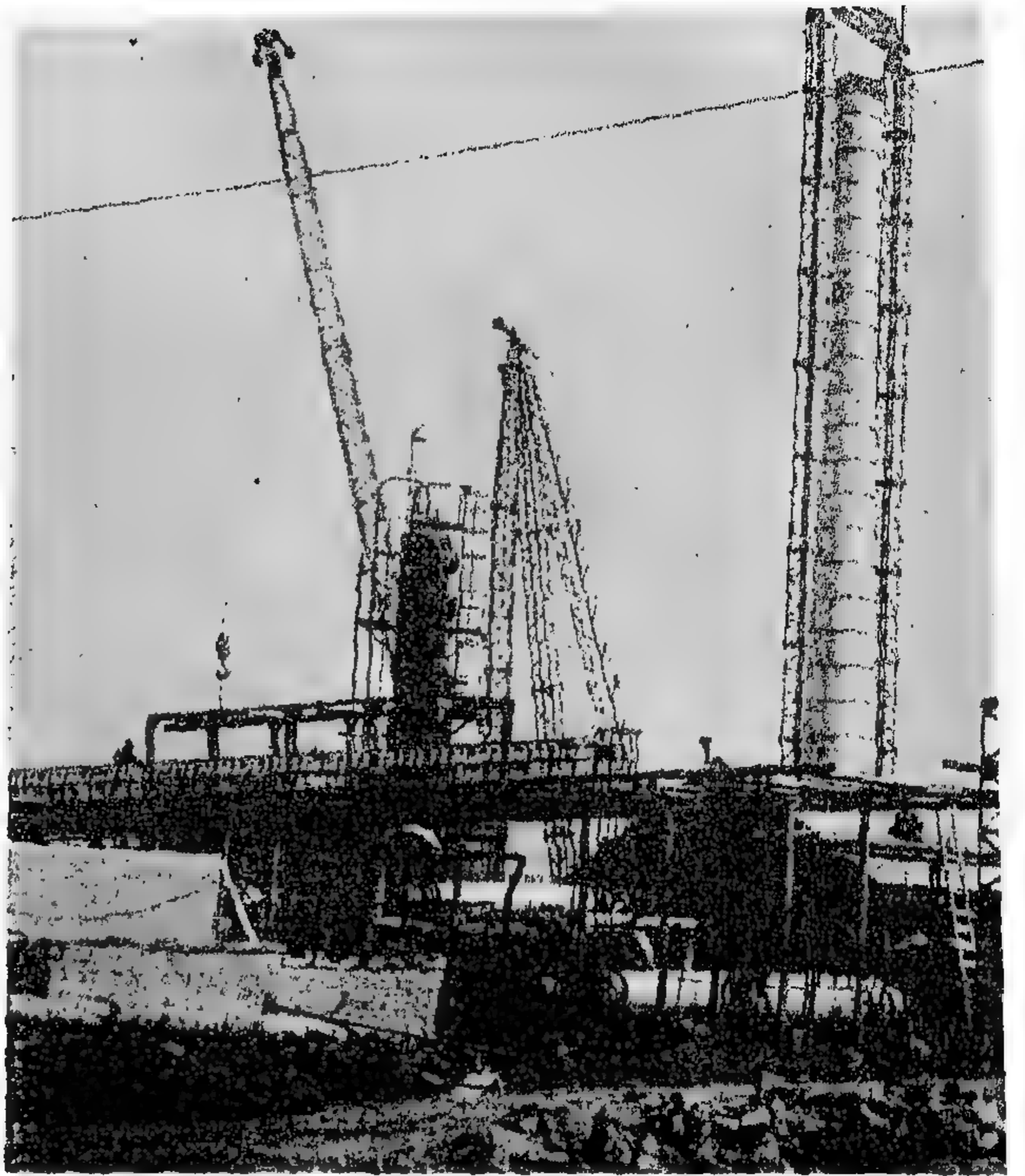
صناعة العدادات الكهربائية



مصانة الحولان الكهربائية



مصنع كيمياء بارسوان



مصفاة حمص للبترول

البترول في الاقليم الجنوبي



الى استيراد اى كمية منه من الخارج . ويحتاج مصنع الحديد والصلب الى ٨٠٠٠ طن سنويا من هذا الحجر .

٤ - خام المنجنيز :

وهو عنصر هام فى صناعة الحديد ويتوافر بشبه جزيرة سيناء ويحتاج مصنع الحديد والصلب الى ١٢٠٠٠ طن فى العام .

٥ - المانجنيزيت والسليكا والفلورسبار :

الفلورسبار مادة لازمة لصناعة الحديد، فهى تضاف اليه لانها تساعد على صهر الخبث القاعدى الذى يحتوى على نسبة عالية من الجير ويوجد فى منطقة العينجية بالقرب من جبل الميت ، كما يوجد ايضا بمنطقة العجلة يلزم لشركة الحديد والصلب منه حوالى ٢٠٠ طن فى العام .

يستعمل المنجنيزيت والسليكا فى صناعة الطوب الحرارى اللازم للافران .

ويوجد المانجنيزيت فى مناطق مختلفة فى الاقليم الجنوبى، منها جبل الميت وهو يبعد عن مرسى مبارك ٥٣ كيلو مترا . ويلزم شركة الحديد والصلب ما مقداره ٦٠٠٠ طن فى العام .

رابعا - صناعة الحديد والصلب المحلية :

ترتب على حظر تصدير الحديد الخردة الى الخارج بعد قيام الحرب العالمية الثانية أن تكدست فى البلاد كميات كبيرة من الحديد الخردة تربو على ٤٠٠ ألف طن وقد كان معظم هذا الحديد الخردة يصدر قبل الحرب فى سنة ١٩٣٧ صدر الاقليم الجنوبى ما يقرب من ٣٨ ألف طن من الخردة . وشجع تراكم هذه الكمية فى مدة الحرب بعض الشركات المحلية على اعادة صهر هذه الخردة وتحويلها الى مواد صناعية مختلفة اهمها اسياخ الخرسانة المسلحة وقد لاقت نجاحا فى سوقنا المحلية .

وهناك ثلاثة مصانع تقوم بهذه العملية ، اثنان منها يتبعان طريقة الفرن الكهربائى وتبلغ القدرة الانتاجية السنوية لهذه المصانع الثلاثة حوالى ٩٠ ألف طن من كتل الصلب غير المشكلة ، كما تبلغ قدرتها الانتاجية على تشغيل الاسياخ الخرسانية والقطاعات الصغيرة نحو ٢٨٥ ألف طن فى السنة . اى ما يزيد عن الاستهلاك المحلى ، غير أن الانتماج الكلى لهذه المصانع اقل من هذه القدرة الانتاجية ويرجع ذلك الى تناقص الخردة المخزونة اذ لا تتعدى كميات الخردة المختلفة سنويا ٤٠ ألف طن وهو قدر لا يكفى نصف احتياجات الافران الموجودة فعلا . ومن المتعذر ان تقوم صناعة الصلب على اساس استيراد الحديد الخام من الخارج بسبب ارتفاع اسعاره التى بلغت احيانا ٣٤ جنيها للطن .

ولكن حماية صناعة الصلب المحلية الناشئة ستتم باستغلال خامات الحديد في الجمهورية العربية المتحدة لتغذية هذه المصانع بالحديد غير المشكل ولتغذية السوق المحلية بما تحتاجه من منتجات الحديد والصلب الأخرى .

خامسا - خطة التنمية في صناعة الحديد :

كان لا بد اذن وقد توافرت جميع الظروف المناسبة لإنشاء صناعة الحديد والصلب أن يتجه التفكير العملي الى اخراج هذا المشروع الكبير الى حيز الوجود .

وبعد دراسة طويلة شاملة تناولت امكانيات صناعة الحديد والصلب من خامات أسوان والموازنة بين الطرق المختلفة لاستخراج الحديد والصلب من هذه الخامات انتهى الرأي بإنشاء هذه الصناعة على أساس الافران العالية واستيراد الكوك اللازم لها من الخارج ، وعند ما يتم توفير الكهرباء من السد العالي بكمية وبسعر مناسبين يمكن التوسع مستقبلا في صناعة الحديد والصلب على أساس الافران الكهربائية .

وعلى هذا الأساس دعيت الشركات العالمية للتقدم بمشروعات لإنتاج ٢٢٠ ألف طن من الحديد والصلب سنويا فتقدمت عروض من خمس شركات كان أمثلها العرض المقدم من شركة ديماج الألمانية اذ كان أكثر صلاحية من مختلف النواحي .

وفي ١١/٢/١٩٥٤ وقع الاتفاق لإنشاء مصنع للحديد والصلب كفاءته ٢٣٥ ألف طن صلب غير مشكل تعادل ١٨٠ ألف طن تام التشكيل . وتم الاتفاق في ٢٠/٨/١٩٥٤ على زيادة إنتاج المصنع الى ٢٦٥ ألف طن صلب غير مشكل تعادل ٢٠٠ ألف طن تام التشكيل . وكان اتفاق ١١ فبراير سنة ١٩٥٤ أساسا لتأليف شركة مساهمة باسم شركة الحديد والصلب .

وقد زيد رأس مال الشركة ١٩٥٥ بمقدار ١٢٥ مليون جنيه ساهم بها كل من المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والبنك الصناعي . وقد وصل رأس مال الشركة حاليا ١٩ مليون جنيه .

وما أن تم تأليف الشركة حتى اتخذت العدة لإقامة مصنع الحديد والصلب جنوبي ضاحية حلوان . وبدأ العمل في الحال لأعداد منطقة المناجم بأسوان حيث بدأ ورود معدات المناجم في فبراير سنة ١٩٥٥ وأخذ العمل فعلا في استخراج خام الحديد في مارس سنة ١٩٥٥

وفي نفس الوقت حددت منطقة المصانع جنوبي حلوان وأنشئت على أرض مساحتها نحو ١٠٠٠ فدان وأنشئت مخبرات السيول لحمايته من كوارثها كما أنشئ كوبرى المزاريق وهو في مواجهة المصنع كي يربط بينه

وبين سكة حديد الوجه القبلى مباشرة ، كما مدت السكة الحديدية خطوطها الى موقع المصنع وتم وضع شبكة خطوط حديدية داخلية يبلغ طولها نحو ٣٠ كيلو مترا .

وقامت الشركة بمعاونة الخبراء بوضع أساسات الآلات والمنشآت الخرسانية وتبلغ مكعباتها نحو ٥٠ ألف متر مكعب عدا المباني والمخازن والملحقات .

وقامت ادارة الكهرباء والغاز بإنشاء محطة توليد كهربائية قوتها ٢٥٠٠٠ كيلووات تستغل فيها غازات الأفران العالية الناتجة من اختزال خامات الحديد وتبلغ كمياتها ٧٠٠ مليون متر مكعب فى العام وتوصل هذه المحطة بالشبكة الكهربائية العامة بمدينة القاهرة اذ ان قدرتها تزيد عن احتياجات المصنع والتي تقدر بحوالى ٢٥٠٠٠ كيلووات .

برنامج انتاج المصنع :

يقوم المصنع بانتاج ٢٠٠ ألف طن سنويا من الصلب المجلخ على الساخن موزعة على الاحتياجات الآتية :

احتياجات مصلحة السكك الحديدية وتبلغ ٣٤ ألف طن سنويا
بيانها كالاتى :

طن من القضبان	١٠٠٠٠
طن من الفلنكات	١٣٠٠٠
طن من البلنجات (تستعمل كوصلات للقضبان)	١٠٠٠
طن الواح صاج وهى تمثل الاستهلاك المحلى موزعة كالاتى:	٦٠٠٠
طن الواح صاج سمك ٢٤ - ١٠ مليمتر	٤٠٠٠
طن الواح صاج سمك ١٠ - مليمتر	١٤٠٠٠
الواح صاج سمك ٦ - ١ مليمتر	٦٠٠٠
طن قطاعات مختلفة منها قطاعات مربعة من ٥٠ الى ١٤٠ مليمترا وقطاعات دائرية أقطارها تتراوح بين ٥٠ - ١٢٢ مليمتر .	٤٦٠٠٠

احتياجات شركات الحديد المحلية من قوالب الصلب نصف المشغولة وذات قطاعات دائرية ومربعة بمقاسات معينة ، حيث يستكمل تشكيلها بعد ذلك فى تلك المصانع المحلية وتبلغ هذه الكمية ٨٠٠٠٠ طن .

الصناعات التى نشأت أو ازدهرت بعد قيام صناعة الحديد والصلب :
تنقسم الى ثلاثة أنواع من الصناعات :

أولاً - صناعات قامت، لتلبية احتياجات صناعة الحديد والصلب مباشرة .

ثانيا - صناعات قامت على اساس استخدام مخلفات صناعة الحديد والصلب .

ثالثا - صناعات قامت بناء على منتجات شركة الحديد والصلب التي توفرت في السوق المحلي .

اولا - **الصناعات التي قامت لتلبية احتياجات صناعة الصلب مباشرة :**

١ - صناعة الحرارية :

كان لانشاء صناعة الحديد والصلب اثر كبير في تنمية وازدهار صناعة الحرارية اذ ان هذه الصناعة وما تتطلبه من مختلف انواع الحرارية التي تدخل في بناء أفرانها المختلفة دفعت مصانع الحرارية الى انتاج انواع لم يسبق انتاجها من قبل مثل حراريات السليكا والكروميت والكروم مجنزيت ومجنزيت الكروم والمجنزيت والحراريات ذات الالومنيا المرتفعة .

هذا بالإضافة الى انه نظرا لدقة تشغيل افران الحديد والصلب اضطرت شركات الحرارية الى الاعتناء بجودة منتجاتها لتلائم المواصفات المطلوبة . كما ان انتاج الحرارية ارتفع بنسبة ملحوظة نظرا لاستهلاك مصانع الحديد والصلب لكميات كبيرة منها .

ويقدر الاستهلاك المحلي من الطوب الحراري والحراريات بحوالي ٢٨٠٠٠ طن ينتج منها محليا ١٨٠٠٠ طن وسيصل الاستهلاك حتى سنة ١٩٦٥ الى ٤٥٠٠٠ طن في السنة وحوالي ٤٠٪ من هذا الانتاج للاستهلاك الخاص لمصانع الصلب .

٢ - **احتياجات شركة الحديد والصلب من مسبوكات الزهر والصلب :**

تختلف احتياجات شركة الحديد والصلب من مسبوكات الزهر والصلب من سنة الى اخرى تبعا لطاقة انتاجها .

وقد قدرت الشركة ما يلزمها من مسبوكات في المرحلة الاولى من انتاجها بحوالي ٩٠٠ طن من الزهر و ١٠٠٠ طن من الصلب تزداد تبعا للزيادة في معدل انتاجها .

وتنحصر المسبوكات الزهر في قوالب صب الكتل والمصببات وأوعية خبث وملاعق خبث ، أما مسبوكات الصلب فتتضمن أساسا في الكميات الكبيرة من الدرافيل .

وقد تمكنت المصانع المحلية من توفير الاغلبية العظمى من هذه الاصناف وأمكن بذلك توفير كبير في العملات الاجنبية تقدر بحوالي نصف

مليون جنيه في هذه المرحلة وسترتفع وفقا لتوسع الطاقة الانتاجية لشركة الحديد والصلب في المراحل المستقبلية .

٣ - احتياجات شركات الحديد والصلب من الفيرومنجنيز والاشبيجل :

تستهلك شركات الصلب كميات كبيرة من هذه الخامات في مصانعها والمنجنيز المنخفض الدرجة هو المادة الاساسية لانتاجها وهو متوفر بشبه جزيرة سيناء بكميات كبيرة ، لذلك اتجه التفكير الى تحويل حوالى ٥٠ ألف طن من خامة المنجنيز المنخفضة الدرجة الى فيرومنجنيز واشبيجل ايزن وبذلك ستتمكن هذه الصناعة من تلبية احتياجات مصانع الصلب المباشرة على وجه العموم كما سيكون لها الفرصة للتوسع لتصدير خاماتها مصنعة بدلا من تصديرها كهيئة خام .

ثانيا - صناعات قامت على اساس استخدام مخلفات صناعة الحديد والصلب .

١ - صناعة الاسمنت الحديدى :

تخلفت عن صناعة الحديد والصلب المحلية كميات كبيرة من خبث الحديد ، ونظرا للتطور الانشائى الكبير والاحتياجات المتزايدة من الاسمنت فقد اتجه التفكير الى انتاج الاسمنت الجلخ الذى يدخل فيه خبث الحديد المتخلف من الافران العالية ويستخدم هذا النوع من الاسمنت خصيصا في بناء الارصفة والموانىء والقنوات .

والطاقة الحالية لهذه الصناعة تقدر بحوالى ٤٠٠ ألف طن من الاسمنت البورتلاندى والجلخ .

٢ - صناعة السماد الفوسفورى :

تخلفت عن صناعة الصلب أيضا خبث يحتوى على نسبة كبيرة من الفوسفور الدائب وهذا الخبث بعد طحنه يستخدم كسماد جيد للتربة .

وتبلغ الطاقة الانتاجية لهذا النوع من السماد حاليا حوالى ٣٠ ألف طن سنويا ستتضاعف في المستقبل وفقا للتوسع في صناعة الحديد .

ثالثا - الصناعات التى قامت او انتعشت بناء على منتجات شركة الحديد والصلب :

١ - شركات الصلب المحلية :

منذ قيام صناعة صلب التسليح في الاقليم الجنوبى ومصانع الصلب الثلاثة تعتمد اساسا على الخردة المختلفة من السوق المحلى وكان انتاج

هذه المصانع مجتمعة يغطي حوالى نصف استهلاك السوق من صلب التسليح .

وبعد قيام شركة الحديد والصلب درست امكانيات رفع انتاجية اقسام الدرفلة بهذه المصانع اعتمادا على امكان توريد كتل نصف مشكلة من مصانع الحديد والصلب وبذلك بلغ انتاج الحديد المسلح المبروم خلال عام ١٩٥٨ - ١٠٨٠٠٠ طن مقابل ١٠٠٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٧ أى بزيادة نسبتها ٨٪ .

وخلال عام ١٩٥٩ وصل الانتاج الى ١٣١٠٠٠ طن أى بزيادة نسبتها ٣١٪ من عام ١٩٥٧

وترجع أسباب هذه الزيادة الكبيرة أساسا الى مساهمة شركة الحديد والصلب بامداد هذه المصانع بالكتل الصلب نصف المشكلة .

وهذه الزيادة ستستمر فى الارتفاع فى العام الحالى والقادم مما يبرز مدى تأثير هذه الشركات بعد قيام صناعة الحديد والصلب حتى أمكن الوصول الى مضاعفة القدرة الانتاجية لهذه الشركات من صلب التسليح .

٢ - مسابك الزهر والصلب :

انتعشت صناعات المسبوكات لدرجة كبيرة فبلغ انتاجها حوالى ١٥٠٠٠ طن فى ١٩٥٨ مقابل ٢٣٧٠ طنا فى عام ١٩٥٧ أى بزيادة ٥٣٣٪ .

وفى عام ١٩٥٩ بلغ انتاجها حوالى ٥٠٠٠٠ أى بزيادة ١٨٠٠٪ عن عام ١٩٥٧ . والسبب فى هذا هو توفر الخامات الاساسية المحلية لقيام هذه الصناعة ، هذا بالرغم من عدم توفر الفحم الذى يعتبر خامة رئيسية فى هذه الصناعة لدينا .

وهذه الكمية الضخمة من المسبوكات كانت من قبل تستورد من الخارج .

٣ - صناعة عربات السكك الحديدية :

اتجه التفكير عند اقامة مصنع شركة الحديد والصلب الى الاستفادة بانتاج المصنع من الالواح والقطاعات فى اقامة صناعة عربات السكك الحديدية خاصة وأنه من الممكن تصدير مثل هذه العربات بعد بسد حاجة البلاد منها .

وتكونت شركة مساهمة براسمال قدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه زيدت الى نصف مليون جنيه وبدأت هذه الشركة بانتاج عربات البضاعة وستتدرج فى الصناعة حتى تنتج المهمات الماثلة للسكك الحديدية . ويقع المصنع

شمال ضاحية حلوان حيث تتوافر المواصلات والقوة المحركة والمياه اللازمة للصناعة كما يتميز هذا الموقع بقربه من مصنع الحديد والصلب الذى هو المصدر الرئيسى للخامات اللازمة لصناعة العربات وبدىء فى نشاء المصنع خلال شهر سبتمبر ١٩٥٥ وبدأ انتاج المصنع الفعلى فى شهر نوفمبر ١٩٥٨

وهذه الشركة تستخدم حاليا منتجات شركة الحديد والصلب فى صناعته وينتظر بعد التوسع فى صناعة المطروقات ان يتوفر لديها محليا ما تستورده حاليا من الخارج وهى على وجه التخصيص العجل والدناجل وبذلك تكون هذه الصناعة قد اعتمدت فى اقامتها على خامات ١٠٠٪ من الانتاج المحلى .

انتاج المصنع :

وضع تصميم المصنع واختبرت آلاته ومهامه على ان يكون انتاجه اربع عربات للبضاعة يوميا وسيقوم المصنع علاوة على ذلك بصناعة المنشآت المعدنية التى تتفق طبيعتها وطبيعة انتاج المصنع كالكبارى الخفيفة والاوناش وغيرها .

ويقدر انتاج المصنع فى مرحلته الاولى بسبعة آلاف طن فى السنة تزيد قيمتها على نصف مليون جنيه تزداد مستقبلا الى ١٢ الف طن تصل قيمتها الى مليون جنيه .

٤ - صناعة المطروقات :

هذه الصناعة من الصناعات التى نشأت لانها تعتمد فى معظم خاماتها على منتجات مصانع شركة الحديد والصلب وهى تعتبر من الصناعات الاساسية التى ستمتد عليها الكثير من الصناعات الهندسية الاستهلاكية والانتاجية .

وتقدر احتياجات البلاد سنويا من المطروقات بحوالى ٩٠٠٠ طن وستسد هذه الصناعة طلبات مصانع السيارات وقطع الغيار للسكة الحديد والعدد اليدوية الصغيرة فى المرحلة الاولى .

٥ - السلاسل والجنازير :

هذه الصناعة تعتبر من الضروريات التى لا غنى عنها للورش الميكانيكية وتستخدم فى أعمال البناء والاوناش وفى السفن وتعتمد فى تموينها بالخامات على انتاج شركة الحديد والصلب .

٦ - المواسير الصلب :

تقدر احتياجات البلاد من المواسير المصنوعة من الصلب بحوالى

١٢٠٠٠ طن من المواسير - البراميل الصاج - المسامير والصواميل -
الجمالونات والكبارى والآلات الرافعة - صناعة أبراج الخطوط
الكهربائية .

٧ - الانشاءات المعدنية

وتشمل صناعة الجمالونات والكبارى الخفيفة والآلات الرافعة ، وقد
بلغ الانتاج فى صناعة الانشاءات المعدنية ٦٠٠٠ طن عام ١٩٥٨

وجميع هذه الاعمال اعتمدت على منتجات شركة الحديد والصلب
اعتمادا رئيسيا . وقد أدى ذلك الى انخفاض الوارد من الانشاءات
المعدنية فبلغ ١٤٩٢٥ طنا فى عام ١٩٥٨ مقابل ٢٢٦٥٠ طنا عام ١٩٥٧

٨ - الاثاث المعدني

زاد انتاج الاثاثات المعدنية وهى تشمل الاسرة والدواليب والمكاتب
واثاثات المطابخ بدرجة كبيرة ، فقد بلغ ٦٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٨ مقابل
٣٦٢٥ طنا فى عام ١٩٥٧ أى بزيادة نسبتها ٦٢٪ كما زاد انتاج الثلاثيات
الكهربائية فبلغ ٣٥٠٠ طن فى عام ١٩٥٨ مقابل ٢٠٠٠ طن عام ١٩٥٧ أى
بزيادة ٧٥٪ وهذه الزيادة فى الانتاج كانت متوقعة نظرا لارتفاع مستوى
المعيشة فى طبقات الشعب مما أدى الى استخدامهم هذه الاثاثات والمتوقع
ان يتضاعف الاقبال على هذه المنتجات مع تقدم مستوى المعيشة .

٩ - المسامير والصواميل

تقدر طاقة صناعة المسامير والصواميل الحالية الانتاجية ٦٠٠٠ طن
سنويا وستغطى هذه الصناعة جميع احتياجات البلاد من الاصناف
الآتية :

- (أ) المسامير البورمة الخشابي من ٢ - ٦ م .
- (ب) جميع أنواع المسامير والصواميل المسحوبة على البارد أو على
الساخن .
- (ج) مسامير فلنكات السكة الحديد .
- (د) الورد العادة والسوستة .

وستعتمد هذه الصناعة فى عام ١٩٦١ على كامل خاماتها من انتاج
مصانع الصلب المحلية .

١٠ - البراميل الصاج

تستخدم البراميل الصاج فى تعبئة الاسفلت والزيوت والشحومات
المعدنية والنباتية والوقود السائل والمنتجات الكيماوية .

ونظرا للتوسع الصناعى الذى طرأ فى الصناعات البترولية والغذائية والكيميائية فان الامر يقتضى أن تتوسع وسائل التعبئة وفقا لبرنامج هذا التوسع .

وعلى هذا فقد بلغ انتاج البراميل الصاج عام ١٩٥٨ - ٤٠٠ ألف برميل وقد تعاقدت احدى الهيئات على توريد المعدات اللازمة لصناعة ٣٥٠٠٠٠ برميل سنويا سعة ٢٤ جالون .

١١ - صناعة أبراج الخطوط الكهربائية :

تقدر احتياجات الاقليم الجنوبى من هذه الابراج بحوالى ٦٠٠٠ طن وسيعتمد قيام هذه الصناعة على منتجات شركة الحديد والصلب من القطاعات المختلفة .

وهذا جدول يبين كمية انتاج صناعة الحديد والصلب وقيمته بالالف جنيه بالمقارنة بين سنة ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ .

الوحدة - طن

١٩٦٠		١٩٥٢		المنف
كمية	قيمة	كمية	قيمة	
٢٣٠٠	٥٥٠٠٠			كتل صب نصف مشكلة
				لوازم قضبان السكك الحديدية
١٧٨٠	٣١٥٠٠			قضبان السكك الحديدية
				قطاعات من الصلب
١٩٠٠	٢٥٠٠٠			الواح مسحوب على الساخن
٤٠٠	٢٠٠٠			مسيوكات صلب
٢٨٨	٢٤٠٠			مسامير قلاووظ وبرشام الفلنك
٤٠٨	٤٨٠٠			مواسير مياه ضغط عالى
٨٤٠٠	١٦٠٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠٠	حدايد تسليخ واسياخ لصناعة السلك
٥٦٠	٧٠٠٠	٨٠	١٠٠٠	اسلاك
٦٥٠	٦٥٠٠	٢٠٠	٢٠٠٠	مسامير ابرة
٩٦٠	١٦٠٠٠			مواسير زهر صعية
٤٥٠	٤٥٠٠	١٠٠٨	١٦٨٠٠	ادوات صعية
٢٠٤٠	٢٥٥٠٠			مسيوكات زهر اخرى
٢٠١٣٦		٤٢٨٨		اجمالى صناعة الحديد والصلب

٢ - صناعة الغزل والنسيج

أولا - الاقليم الشمالى :

١ - غزل ونسج القطن :

بدأت صناعة غزل القطن فى الاقليم الشمالى على نطاق محدود عام ١٩٣٣ بتأسيس شركة الغزل والنسيج المساهمة فى مدينة حلب برأس مل قدره ٥ مليون ليرة ، ثم أخذت فى الازدهار بعد التوسع فى زراعة القطن بالاقليم الشمالى منذ سنة ١٩٤٥ حتى بلغ عدد المفازل فى الوقت الحالى ما يربو على ١٠٠٠٠٠٠ مغزل تنتج سنويا حوالى ٨٠٠٠ طن من الخيوط القطنية ، ٣٥٠٠ طن من خيوط الفيران .

وتقوم صناعة غزل ونسيج القطن بالاقليم الشمالى على الغزل السميك لقصر تيلة القطن هناك ومن ثم فان غالبية انتاج الغزل تنحصر فى النمر من ١٠ الى ٢٠ غير ان بعض اصحاب المصانع يفكرون فى تحويل انتاجهم الى الغزل الرفيع معتمدين فى ذلك على استيراد الاقطان طويلة التيلة من الاقليم الجنوبى .

ويوجد بدمشق ١١٤٢ نولا وحلب ١٠٥٨ نولا وخمص ٤١٦ نولا . وينتج الاقليم الشمالى من الاقمشة القطنية والفيران حوالى ١٠٥ مليون متر (٧٠٪ اقمشة قطنية والباقى فيران) ، ومعظم هذا الانتاج من الاقمشة الشعبية ويستهلك غالبية محليا ويصدر القليل منه الى البلاد المجاورة وافريقيا الغربية .

هذا وان فرص النجاح امام صناعة غزل ونسج القطن متوفرة لسهولة الحصول على الخامات اللازمة لها واعتدال اسعارها وسهولة تصدير الفائض من انتاجها ، اما على هيئة غزل الى البلاد التى تستهلك الغزل السميك كالصين الشعبية ، واما على هيئة نسيج الى البلاد المجاورة .

مشاريع الغزل والنسيج القطنى

الجهة المنفذة للمشروع	مكانه	عدد المفازل	رأس المال
شركة حمص للغزل والنسيج	حمص	٢٢٠٠٠	٤٠٠ مع وحدة كاملة طباعة وتجهيز
شركة الغزل والنسيج بعماه	عماه	٢٢٠٠٠	١٩٢ توسيعا لمؤسستها القائمة
شركة المصايغ الفنية	حمص	١٠٠٠٠	٣٠٠ توسيعا لمؤسستها القائمة
الشركة التجارية الصناعية المتحدة	دمشق	١٥٠٠٠	٢٥٠ توسيعا لمؤسستها القائمة
الشركة العربية المتحدة للصناعة	دمشق	١٥٠٠٠	٢٥٠ توسيعا لمؤسستها القائمة
شركة المفازل والمناسج	دمشق	١٥٠٠٠	١٢٥ توسيعا لمؤسستها القائمة
الشركة السورية للغزل والنسيج	حلب	١٠٠٠٠	توسيعا لمؤسستها القائمة
شركة احمد طبرى وآواده	حلب	٦٠٠٠	١٠٠ توسيعا لمؤسستها القائمة
الشركة الاهلية للغزل والنسيج	حلب	٦٤٠٠	١٠٠ توسيعا لمؤسستها القائمة

٢ - صناعة نسيج الحرير

تنتشر صناعة نسيج الحرير في الاقليم الشمالي وتعتمد اعتمادا كاملا على استيراد خيوط الحرير من الخارج اذ لا توجد بالاقليم مصانع لانتاجها . وتتركز هذه الصناعة في مدينة حلب التي يوجد بها ٣٢٧٥ نولا وهو ما يعادل ٥٠٪ من مجموع الأنوال الخاصة بهذه الصناعة وغالبية هذه الأنوال آلية ومن بينها ٥٥٠ نولا لصناعة الجاكار .

وتقدر الطاقة الانتاجية للاقليم الشمالي الحريرية بحوالى ٨٤ مليون مترا بينما لا يزيد انتاجها الفعلى عن نصف هذا القدر .

ونعتبر صناعة نسيج الحرير من أهم صناعات التصدير بالانليم اذ تبلغ صادراتها حوالى ٢ مليون ليرة سنويا .

٣ - صناعة غزل ونسيج الصوف

يتوفر الصوف في الاقليم الشمالي بكميات تقرب من ٨٠٠٠ طن يصدر منها حوالى ٧٥٠٠ طن ويستعمل الباقي في بعض الصناعات اليدوية البسيطة ، ويستورد الاقليم كميات كبيرة من المصنوعات الصوفية .

ويوجد حاليا بمدينة حلب مصنعان لغزل الصوف بهما ٢٢٠٠ نول ويمكنهما انتاج ٣٥٠ طنا في السنة غير أن انتاجهما الفعلى لم يزد عن ٢٢٠ طنا .

كما يوجد بمدينة دمشق مصنعان لنسيج الصوف يضمن ٣٢ نولا طاقتهما الانتاجية ٢٧٠ ألف متر في السنة من الأقمشة الصوفية ولم يتعد انتاجهما الفعلى ١٠٠ ألف متر .

مشاريع الغزل والنسيج الصوفي

الجهة المنفذة للمشروع	مكانه	عدد المغازل	عدد الأنوال	رأس المال
شركة الصناعات الحديثة	دمشق	٥٨٠٠	١٠٠	٥ مليون ليرة
الشركة المتحدة للصناعة الإصواف	دمشق	٠٠٠٠	١٠٠	٢ مليون ليرة
الشركة الصناعية للإصواف	دمشق	٣٠٠٠	٣٠	١٠ مليون ليرة
شركة مزيد وشيخ تراب	حلب	١٠٠٠	٠٠	

هذا وقد رخص باقامة وحدة لصنع السجاد الآلى في دمشق قوامها اربعة أنوال ورأس مالها ١٢ مليون ليرة سورية .

٤ - صناعة أشغال السنارة والتريكو

تعتبر صناعة أشغال السنارة والتريكو المنتشرة في الاقليم الشمالى من الصناعات المتقدمة من الناحية الفنية علاوة على اعتدال أسعارها بما يفتح أمامها فرص منافسة الأصناف الأجنبية .

وتزاول هذه الصناعة ٨٤ مؤسسة للجوارب بأنواعها طاقتها الانتاجية ١٤٠٠٠٠ ر.د. سنة ، ٢٢١ مؤسسة للتريكو طاقتها الانتاجية ٦٠٠ طن ، ٥٣ مؤسسة للملابس الداخلية طاقتها الانتاجية ١٠٠٠ طن ، ٤ مؤسسات للاقمشة الجرسية طاقتها الانتاجية ١٠٠٠ طن فى السنة . وقد بلغت قيمة الصادرات من انتاج هذه الصناعة عام ١٩٥٧ حوالى ١٤٠٠٠ ر.د. ليرة .

ثانيا - الصناعة القطنية فى الاقليم الجنوبى

كان للحرب العالمية الثانية اثرها فى نمو صناعة القطن فى الاقليم فتوالى شركات الغزل للقطن ونسجه حتى اصبح عدد المؤسسات المشتغلة فى هذه الصناعة سنة ١٩٥٩ ، ٣٣ مؤسسة وذلك بخلاف أكثر من ٥٠ مصنعا لنسج الاقمشة ومنتجات التريكو .

وتضمن هذه الصناعة الآن مورد الرزق لأكثر من ١٢٥٠٠٠ عامل ، فضلا عن آلاف التجار وعشرات المؤسسات التجارية المشتغلة فى تصريف منتجات هذه الصناعة .

وتتضح أهمية الدور الخطير الذى تؤديه هذه الصناعة فى المجال الاقتصادى من أنها أصبحت تستوعب من القطن المصرى ما تبلغ نسبته ٣٠ ٪ من كمية المحصول .

ومن ناحية أخرى فقد كفلت هذه الصناعة للسوق الوفاء بكامل حاجاته من مختلف أصناف المنتجات القطنية من الأنواع الفاخرة الى الاقمشة الشعبية الرخيصة ووفرت بذلك على الاقتصاد القومى عبء اتفاق عملات أجنبية تقدر بملايين الجنيهات . وبعد أن كانت البلاد تستورد أكثر من ٣٠ ألف طن من الغزل والمنسوجات القطنية سنويا خلال الفترة بين سنة ١٩١٠ ، ١٩٤٣ انخفضت هذه الواردات الى ٢٠ ألف طن فى المتوسط سنويا خلال الفترة من سنة ١٩٣٥ الى ١٩٣٩ ثم الى ٤٥٠٠ طن خلال الفترة من سنة ١٩٤٦ / ١٩٥٠ ، حتى انصلحت الآن وارداتنا من الغزل والمنسوجات القطنية من الخارج .

١ - انتاج خيوط الغزل

واصل انتاج الغزل فى سنة ١٩٥٩ تقدمه الذى اختطه فى السنوات

الآخيرة فقد سجل ٩١١١١ طنا مقابل ٨٧١٠٤ طنا في سنة ١٩٥٨
 بزيادة قدرها ٤٠.٧ أطنان أي ٤٦٪

٢ - ائتاج المنسوجات

يبلغ الانتاج الكلى للمنسوجات القطنية ٤٤٩١٨١٣٦٠ مترا في سنة ١٩٥٩ ، مقابل ٤٧٧٣٧٤٢١٦ مترا في سنة ١٩٥٨ بزيادة قدرها ٢١٤٤٠٧٨٠٧١٤٤ مترا أى ٤٦٪

ويبلغ عدد الأنوال القائمة بمصانع النسيج فهو في زيادة مطردة اذ بلغ ١٩٥١٨ نولا في نهاية سنة ١٩٥٨ مقابل ١٨٦٢٠ نولا في نهاية سنة ١٩٥٧ ، ١٧٢٥٣ نولا في نهاية سنة ١٩٥٦

٣ - تصريف الانتاج من الفزل والمنسوجات القطنية

انعكست الزيادة التي حققها انتاج غزل القطن في سنة ١٩٥٩ علي الاستهلاك المحلي منه فقد ارتفع هذا الاستهلاك الي ٧٦٤٠١ طن مقابل ٧٣٩٥٠ طن في سنة ١٩٥٨ بزيادة ٢٤٥١ طن اي ٣٣٪

أما الصادر من المنسوجات القطنية فقد واصل التحسن الذي اتجهه في السنوات الأخيرة إذ بلغ مجموعة ٦٢٤٤ طنا مقابل ٥٠٣٩ طنا في سنة ١٩٥٨ بزيادة ٢٣٩٪ - ومقابل ٣٧٤٥ طنا في سنة ١٩٥٧

وزادت قيمة صادرات المنسوجات الى ٤٧ مليون جنيه مقابل
٤٣ مليون في سنة ١٩٥٨ أى بنسبة ٧٢٪

ثالثا - صناعة الحرير

لا تزال صناعة الحرير الصناعى تواصل نشاطها بالاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة بشكل ملحوظ فى جميع قطاعاتها نوعا وكما ملبية فى ذلك العديد من حاجات الاستهلاك فى الكساء والاغراض الصناعية .

وقد نشطت صناعة المنسوجات الحريرية خلال عام ١٩٥٩ نشاطا ملحوظا - فقد قدر انتاج الاقليم الجنوبي من المنسوجات الحريرية الصناعية في سنة ١٩٥٩ بحوالى ٣٤٤ر١١٨ر٧٧مترا مقابل ٦٤٥ر٢٠٧ر٦٩مترا خلال سنة ١٩٥٨ بزيادة مقدارها ٦٥٩ر٧١٠مترا أى ١٢٦٪ .

ويبلغ مجموع ما صدر من منسوجات الحرير الصناعى ٤٧٢ر١٥٩ كيلو جراما في سنة ١٩٥٩ مقابل ٦٦٧ر٦٩٢ كيلو جراما في سنة ١٩٥٦ بزيادة قدرها ٨٠٥ر٤٦٦ كيلو جراما أى بنسبة ٦٧٪ .

وزادت قيمة صادرات الحرير الصناعي الى ١٥٦٦٢٩٢ جنيها في سنة ١٩٥٩ مقابل ١٤٣٤٦٣٦٦ جنيها في سنة ١٩٥٨

أما الاستهلاك المحلي لمنسوجات الحرير الصناعي فقد بلغ
٣٤٤ر٩١٨ر٧٧ مترا في سنة ١٩٥٩ مقابل ٦٩٢ر٠٧ر٦٤٥ مترا
في سنة ١٩٥٨

صناعة الصوف :

انتعشت صناعة الصوف بفضل ما تمتعت به من عناية ورعاية
المسؤولين عن النهضة الصناعية فاستطاعت هذه الصناعة أن تسد
حاجة الاستهلاك المحلي .

وهذا الجدول يوضح منتجات صناعة الصوف فيما بين عامي
١٩٥٥ : ١٩٥٩ مقدرة بالطن :

السنة	غزل صوف للأقمشة	غزل صوف للبطاين	أقمشة صوفية
١٩٥٥	٢١٠٠	١٧٨٥	١٧٣٣
١٩٥٩	٣٥٢٠	١٩٨٢	٢٤٥٥

وقد بلغ انتاج البطاين ٧٢٥٤١٦ كيلو جراما في سنة ١٩٥٩ أي
ما يعادل ٢٢٠٧١٨٤ مترا مربعا .

الصفة	الوحدة	١٩٥٢		١٩٦٠	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة
كسساوي كرد	طقم	٠٠٠	٠٠٠	٨٠٠	١٠٠
سجاد نابلون	متر	٠٠٠	٠٠٠	٦٠٠٠	٣٦
شريط معادن الزيت	طن	٠٠٠	٠٠٠	٧٠	٢١٠
دانتلا نابلون حرير صناعي	طن	٠٠٠	٠٠٠	١٠	١٠٠
داكرون	طن	٠٠٠	٠٠٠	١٠	٣٠
غزل قطن	طن	٥٥٧٠٠	٢٨٤٣١	١٠٥٠٠٠	٥٨٨٠٠
نسيج قطن	طن	٤٠٠٨٠	٢٦٨٦٠	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
غزل صوف	طن	٢٠٠٠	٢٩٧٨	٧٣٧٠	١١٩٢٢
نسيج صوف	طن	٨٩٠	٤٠٢٢	٢٧٤٥	١٠٩٨٢
غزل حرير صناعي وألياف صناعية	طن	٤٠٠٠	٢٤٢٤	١٣٠٠٠	٩١٠٠
نسيج حرير صناعي	طن	٤٢٠٠	٧١٥٦	٨٧١٨	٢٦٠٨٤
غزل كتان	طن	٥٠٠	١٥٠	٦٠٠	٢٧٥
نسيج كتان	طن	٢٠٠	٨٠	٥٠٠	٥٠٠
بطاين وسجاد وأكلمه	طن	١٦٠	٨٦٠	٣٢٠٠	٦٠٠٠
شفل سنارة	الف				
دستة	دستة	١٦٤٩	١٧٣٢	٤٨٤٠	٧٢٢٤
حبسال ودوبارة	طن	٢٠٠	٨٠	٢٠٠٠	٤٢٠
غزل جوت	طن	١٧٠٠	١٧٠	١٣٦٠٠	١٧٢٠
نسيج جوت	طن	١٦٠٠	٢٠٠	١١٣٠٠	٢٨٢٥
بلابس جاهزة		١٠٠٠٠	٩٥٠٠	١٦٠٠٠	١٨١٥٠
اجمالي صناعات الغزل والنسيج			٨٤٦٤٣		٢٣٠٠٥٨

البتترول

يعتبر البترول بحق عصب الحياة الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة اذا تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا السائل ومشتقاته للحصول على القوة المحركة اللازمة للصناعة والمرافق والاغراض المنزلية والحربية .

ولما كانت السياسة الجديدة للجمهورية العربية المتحدة تهدف الى الكشف عن مواردنا البترولية التي تمثل عنصرا أساسيا من عناصر قوتنا ، وتعد عاملا هاما من عوامل زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة لافراد الشعب فقد رسمت وزارة الصناعة سياسة بترولية بعيدة المدى شاملة لجميع المراحل التي يمر فيها البترول من بحث وتنقيب ، الى انتاج وتكرير ، الى نقل وتوزيع ، الى استهلاك ، الى تدابير تشريعية وفنية وعلمية ومالية .

ونتيجة للجهود التي بذلت في الأعوام الاخيرة نجحت الجمهورية العربية المتحدة في الكشف عن مناطق جديدة في اقليمها تحوي احتياطات ضخمة من البترول ستزيد من انتاجها بحيث تأمل الا تسد حاجتها من البترول فحسب بل سيكون لديها فائض يسمح بالتصدير الى الخارج ، وتسير عمليات البحث والتنقيب عن البترول في الوقت ذاته في اراضيها بهمة ام يسبق لها مثيل وفقا للبرامج المرسومة .

وبالنسبة لتكرير البترول فان المشروعات الجارية تنفيذها الآن تحقق للبلاد الاكتفاء الذاتي في المواد البترولية المختلفة .

كما يجري تنفيذ مشروعات خطوط انابيب البترول الداخلية واقامة مستودعات التخزين في كافة انحاء الجمهورية بما يتناسب وزيادة الانتاج والاستهلاك من المواد البترولية وبعض صناعات الكيماويات البترولية التي تعلق عليها اهمية كبيرة في تطورنا الصناعي .

البتترول في الاقليم الجنوبي

تقع جميع حقول البترول التي تم اكتشافها في الاقليم الجنوبي حتى الآن على ساحل خليج السويس والبحر الاحمر ، ولم يعثر الباحثون بعد على حقول أخرى في الصحراء الغربية على الرغم مما قاموا به فيها من اعمال البحث والتنقيب ولو انه وجدت بها آثار بترولية في بعض المناطق .

والحقول المنتجة هي حقول : جمسة والغردقة ، ورأس غارب ، وبكر ، وكريم ، بمنطقة البحر الاحمر ، وأبو دربة ، ورأس سدر ، وعسل

ورأس مطامر ، ووادي فيران ، والبلاعيم ، وابو روديس ، وسدرى بشبه جزيرة سيناء .

حقول البحر الاحمر

جمسة والفردقة ورأس غارب :

عُثرت شركة البترول المصرية على البترول في جمسة في عام ١٩٠٨ وهذا الانتاج في عام ١٩٠٩ ثم تولت شركة بترول البحر الاحمر استغلال الحقل ، حتى تكونت شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية فتسلمته عام ١٩١٠ وأوقفت استغلاله في عام ١٩٢٧ لنضوبه .

واكتشفت شركة آبار الزيوت حقلًا آخر في الفردقة عام ١٩١٣ ظل عدة سنين المصدر الرئيسى الذى يمد البلاد بحاجتها من البترول .

وفي رأس غارب قامت شركة آبار الزيوت بالبحث عن البترول وعُثرت عليه في عام ١٩٣٨ وسجلت بذلك اكتشاف اكبر حقول البترول في الاقليم الجنوبى .

حقول بكر وكريم

أسفرت اعمال الحفر التى قامت بها الشركة العامة للبترول وهى شركة مصرية صميمة تكونت في سبتمبر سنة ١٩٥٧ عن اكتشاف حقلى بكر وكريم عام ١٩٥٨ ويقدر انتاجهما مبدئيا في عام ١٩٦٠ بنحو ٣٠٠ ألف طن بترول ولقد قامت الشركة بمد انابيب الى البحر تمهيدا لنقل الخام الى مناطق التخزين .

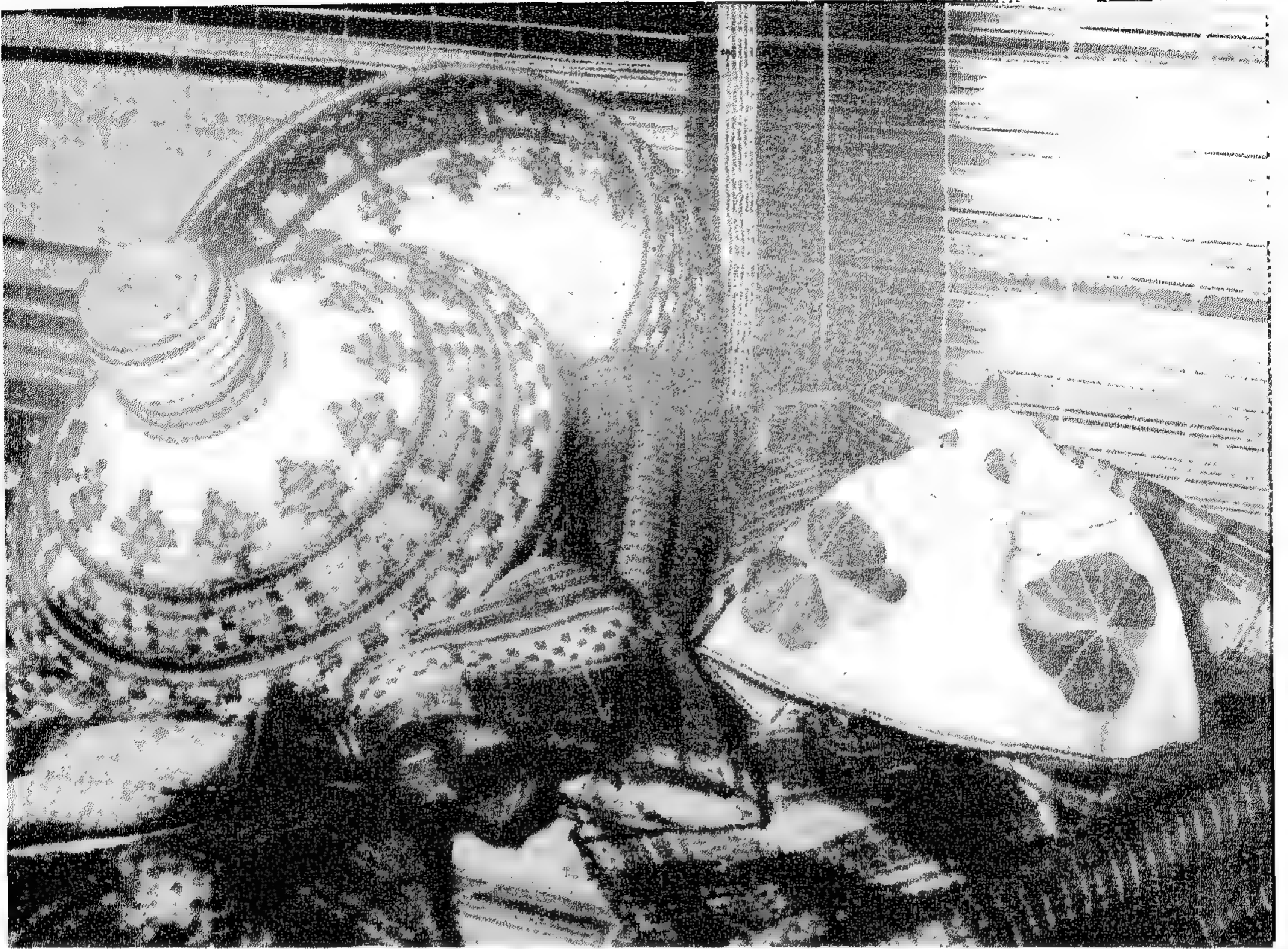
حقول البترول في شبه جزيرة سيناء

حقل ابو دربة :

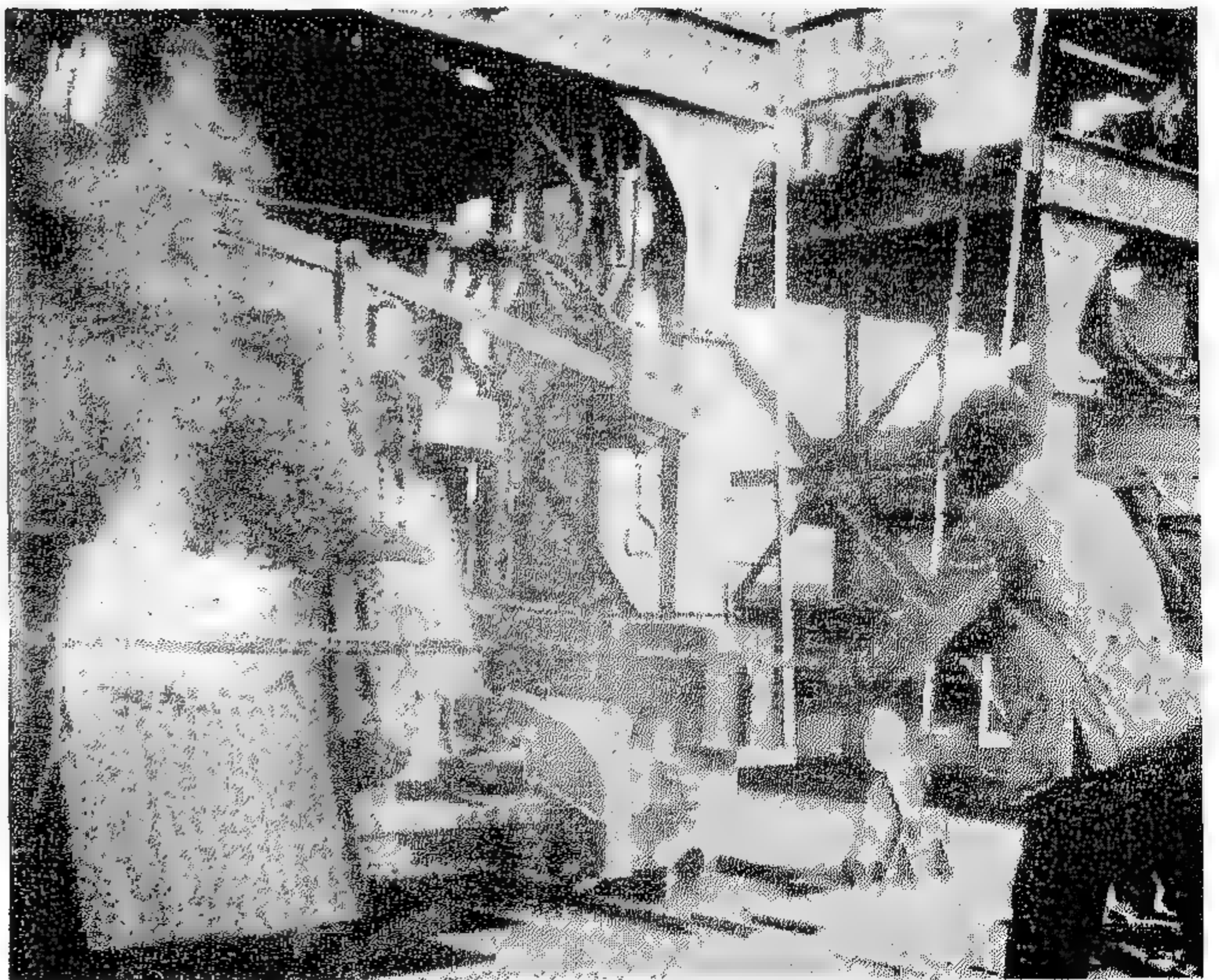
عُثرت الحكومة في عام ١٩١٨ على آثار بترولية في منطقة ابو دربة ولكن ضالة الانتاج حدت بها الى التخلّى عن حقوقها فيه لشركة البترول المصرية عام ١٩٢٣ وتولت الشركة استغلال الحقل ، حتى توقف العمل فيه في سنة ١٩٤٥ ولم يتجاوز ما استخرج من هذا البئر ١١٨٣٩ طنا .

حقول رأس سدر وعسل ورأس مطامر

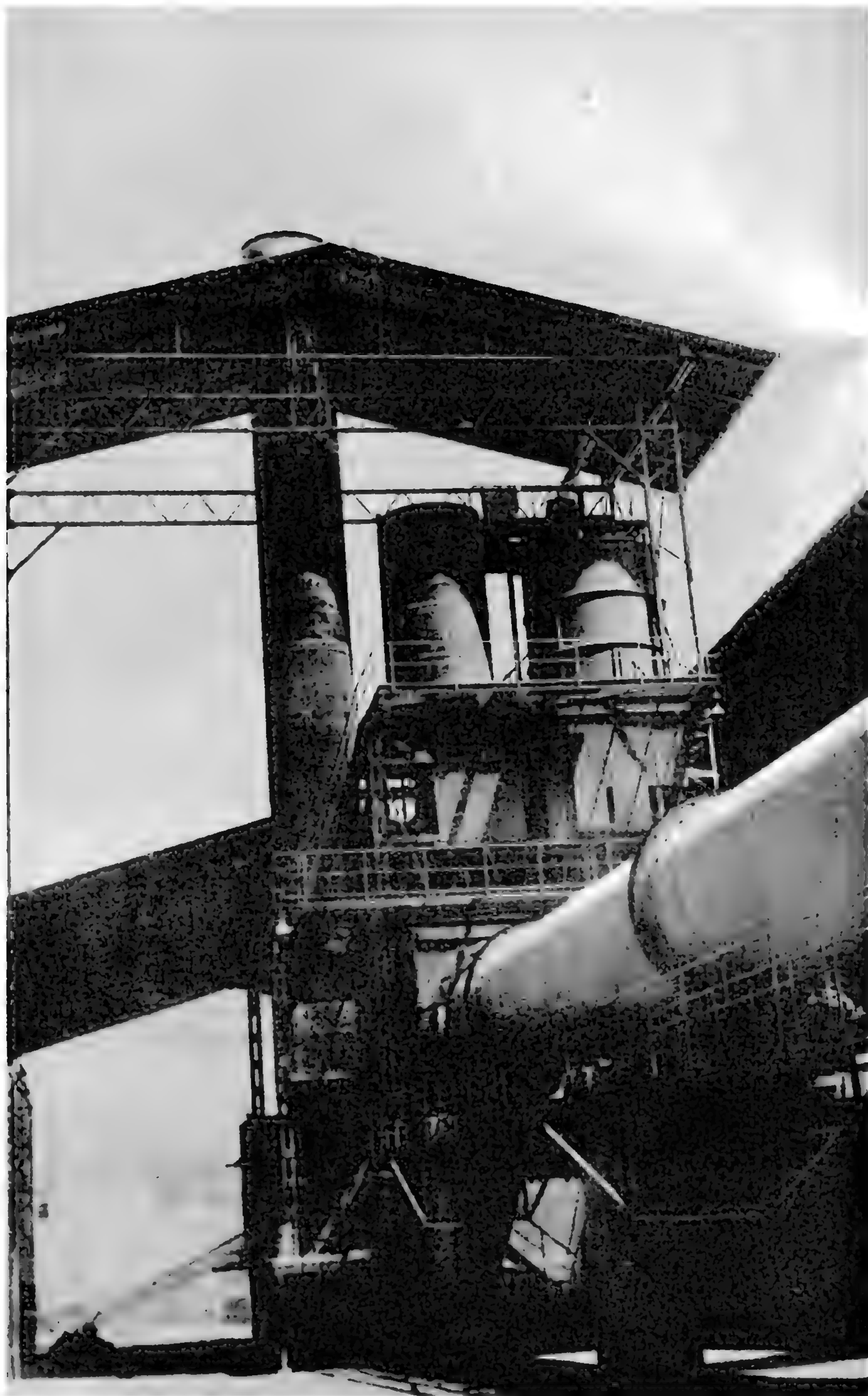
وفي سنة ١٩٣٥ بدأت شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية وسكونى فاكوم وستاندر اويل عمليات الكشف على ضفتى خليج العقبة واستمرت الجهود حتى سنة ١٩٤١ حين اضطرت الشركات الثلاث الى التوقف بسبب الحرب العالمية الثانية .



صناعات الريفيشة



صناعة الحديد والصلب

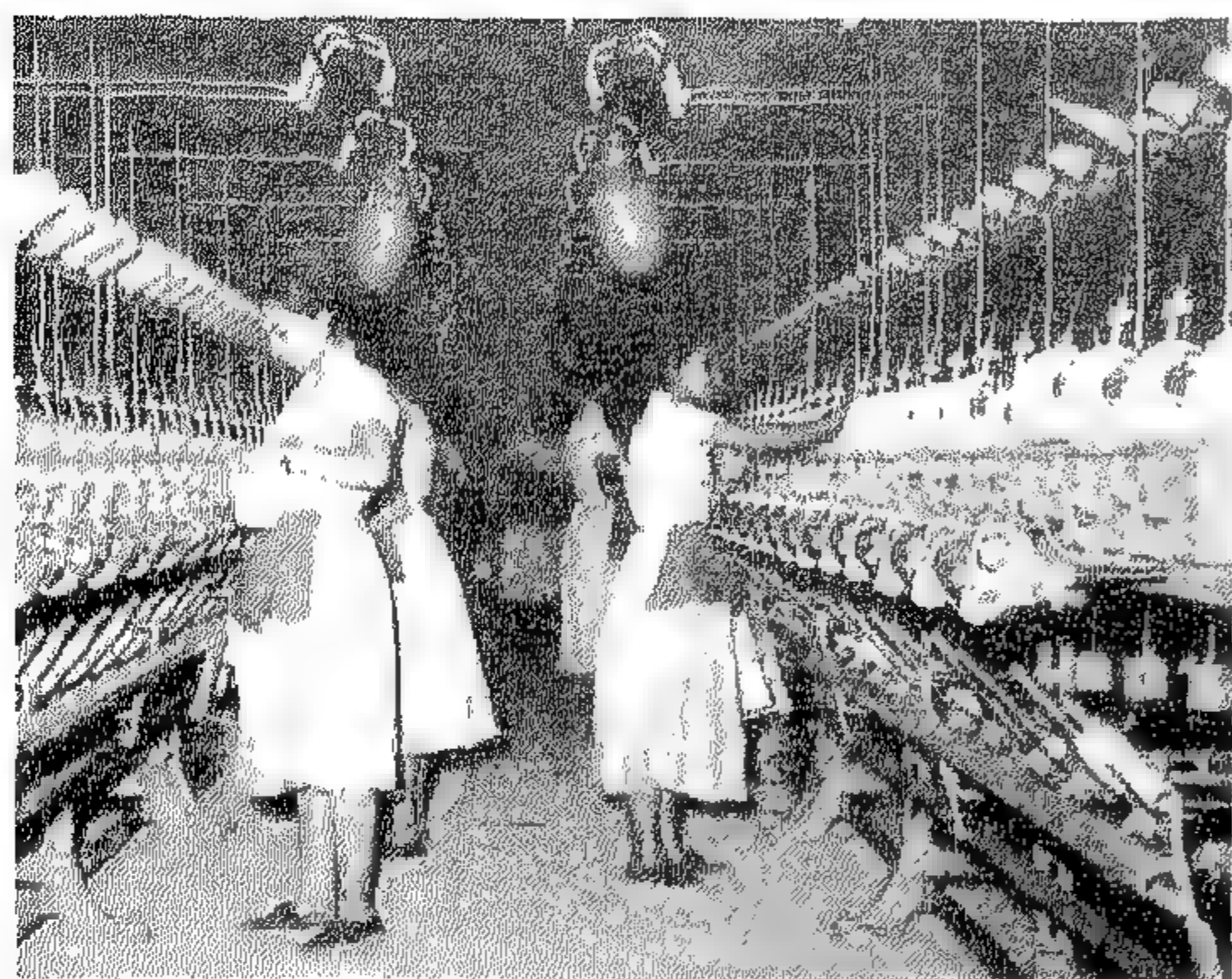




مصنع الاسمنت بهنوان



مصنع شركة مصر للفسزل والنسيج بالحلة الكبرى



أحد العنابر الضخمة في مصنع الحلة الكبرى



وبعد الحرب استأنفت شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية نشاطها
فاكتشفت حقل رأس سسندر في عام ١٩٤٦ وحقل عسل ورأس
مطامر في عام ١٩٤٨

حقول وادى فيران والبلاعيم وأبو روديس وسبرى :

وفي عام ١٩٤٨ نجحت شركة استاندرد اويل في العثور على البترول
في جهة وادى فيران الواقعة داخل منطقة البلاعيم ولكنها رغم هذا النجاح
رأت ان تتخلى عن امتيازها للحكومة المصرية ، وقد منح امتياز منطقة
البلاعيم بأكملها في عام ١٩٥٣ للجمعية التعاونية للبترول بما في ذلك جبل
وادى فيران وتقوم بالحفر لحساب الجمعية الشركة الشرقية للبترول .
ثم اكتشفت حقول البلاعيم في عام ١٩٥٥ وأبو روديس في عام ١٩٥٧
وسبرى في عام ١٩٥٦ ، ويقدر انتاج حقل سبرى الذى بدأ استغلاله
بنحو ٣٦ الف طن مترى في السنة .

استخراج البترول من تحت الماء :

بعد اكتشاف حقل البلاعيم وابورديس في سنة ١٩٥٥ و سنة ١٩٥٧
على التوالى تبين ان الجانب الغربى لكل منهما يقع تحت مياه خليج
السويس وقد أثبتت ذلك الآبار المائلة التى حفرت من الشاطئ الى
مسافة تبعد عنه بحوالى ١٥٠٠ متر . وقد شجع ذلك على القيام بعمل
مساحات سيزموجرافية تحت مياه الخليج بسفن مجهزة لهذا الغرض
وقد بينت هذه المساحة وجود تركيبات جيولوجية ملائمة لتواجد
البترول فيها أهمها تركيبات أبو زينة و فيران وبعبع وجيهان والبلاعيم .

وتم التعاقد مع شركة سايم الايطالية لحفر آبار اختبارية في مياه
الخليج واختارت تركيب البلاعيم البحرى لتبدأ به برنامج الاستكشاف
تحت الماء .

ويبعد بشر البلاعيم البحرى رقم ١ حوالى تسعة كيلو مترات من
الشاطئ ويبلغ عمق الماء في موقع الحفر حوالى ٥٠ قدما . وقد بدأ الحفر
يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ حتى وجدت بعض الرمال المحملة بالبترول
عند ٧٩٣٠ قدما في ٢٠ ابريل سنة ١٩٦١ فقطعت عينة اسطوانية للتأكد
من وجود تلك الرمال وفعلا أمكن العثور على طبقات رملية محملة بالزيت
وقد اختبر الجزء الأعلى من هذه الطبقات فتدفق منها الزيت بمعدل
١٦٠ برميل في الساعة وتبلغ كثافة هذا الزيت حوالى ٣١ درجة ومعنى
هذا ان كمية المشتقات الخفيفة من هذا الزيت أعلى من تلك التى أمكن
استخراجها من زيت حقل البلاعيم البرى وما زال الحفر مستمرا في هذه
الطبقة الرملية المشبعة بالزيت وبلغ سمكها حوالى ٣٠٠ قدم وسوف

يستمر الحفر في هذه البئر بعد انتهاء هذه الطبقة الرملية لاستكشاف طبقات أخرى تحتها قد تكون هي الأخرى مشبعة بالزيت وقد يصل عمق البئر الى حوالي ١٠٠٠ قدم .

وبعد انتهاء حفر هذه البئر تتجه النية الى حفر بئر أخرى في التركيب نفسه لتقدير امتداد الحقل حتى يمكن وضع أنسب الطرق لاستغلاله كما سيتم اختبار تركيبين آخرين في مياه الخليج هما بعبع الى الشمال الغربي من ابوردیس ورأس غارب الى الجنوب الغربي من الطور ولاستغلال حقل البلاعيم البحري ستقام أرصفة ثابتة يحفر من كل منها مجموعة من الآبار يتراوح عددها بين خمسة الى سبعة آبار كما ستقام أرصفة أخرى ثابتة بالقرب من هذه الآبار توضع عليها صهاريج لتجميع الزيت المنتج منها تمهيدا لشحنها .

ويمكن تقدير احتياطي البترول في الحقل الجديد بحوالي ٤٠ مليون طن وينتظر زيادة هذا التقدير بعد حفر البئر الثانية .

احتمالات وجود البترول بالصحراء الغربية

قامت شركة صحارى للبترول بالبحث عن البترول في الصحراء الغربية فحفرت بها في المدة من ١١ مايو ١٩٥٥ الى ٣١ ديسمبر ١٩٥٧ تسعة آبار استكشافية عميقة في برج العرب ومرسى مطروح ووادي النطرون وجب عافية ومنخفض القطارة والبحرية وغزالات وفاجور والمعمورة بدون العثور على آبار بترولية ذات أهمية فيما عدا بئرى برج العرب ومرسى مطروح ولقد أوقفت الشركة نشاطها وتنازلت عن مناطق امتيازها .

هذا ولا يزال الامل قويا في العثور على البترول بالصحراء الغربية نظرا لوجود سمك كبير من الصخور الرسوبية والتراكيب المواتية لتجميع البترول بها علاوة على وجود كل من الصخور الطفلية التي تعتبر مصدرا للبترول وخاصة في مرسى مطروح والصخور المسامية التي تصلح لتكون خزانات ممتازة مثل الحجر الرملي ، كما ان اكتشاف البترول في صحراء ليبيا المجاورة للصحراء الغربية سيقوى من هذا الامل .

تكرير البترول

قامت صناعة تكرير البترول جنبا الى جنب مع ظهوره في أراضي الاقليم الجنوبي وكانت السياسة البترولية المتبعة في الماضي تقتصر على تكرير الخام المنتج محليا مع سد النقص من الانتاج والاستهلاك عن طريق استيراد منتجات مكررة ، اما الآن فهي ترمى الى التوسع في التكرير

بحيث أصبح قادرين على تكرير الانتاج المحلى وكذلك المستورد من الزيت الخام وهو ما يوفر على الخزانة الصامة ملايين الجنيهات سنويا كانت تدفع بالعملات الاجنبية فضلا عما يهيئه من مجالات العمل للفنيين والعمال العرب .

وحتى عهد قريب كان معمل تكرير شركة آبار الزيوت ومعمل التكرير الحكومى بالسويس الوحيدين من نوعهما فى الاقليم الجنوبى وزاد عليهما فى سنة ١٩٥٧ معمل الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته بالاسكندرية .

كما اقيم معمل لفصل المواد البترولية فى مسطرد .

ونورد فيما يلى نبذة عن هذه المعامل :

١ - معمل تكرير شركة آبار الزيوت .

انشأته شركة آبار الزيوت عام ١٩١٢ لتكرير الخام المستخرج من جمسة وكانت طاقته الاولى ١٠٠ ألف طن زبدت عام ١٩١٨ الى ٣٠٠ ألف طن وظل انتاجه قاصرا على البنزين الناتج بطريقة التقطير الاولى بالاضافة الى الكيروسين والمازوت والبيتومين ثم بدأت الاستعانة بمعاملات التكسير فى عام ١٩٣٠ لتكسير المقطرات الناتجة من اجهزة البيتومين لزيادة انتاج البنزين . ولم تلبث طاقة المعمل أن قفزت الى نصف مليون طن ثم الى ٣٠٠.٠٠٠ رطل بعد اكتشاف حقل رأس غارب وقد ساعد ذلك على استغناء الاقليم الجنوبى عن استيراد البترول فى سنى الحرب ووصلت طاقة المعمل فى عام ١٩٥٩ الى ١/٢ ٢ مليون طن .

٢ - معمل التكرير الحكومى بالسويس .

قامت الحكومة فى عام ١٩٢٢ بتشيد هذا المعمل بمدينة السويس وكان الغرض الاساسى من انشائه ان يكون وحدة تجريبية صغيرة تقوم بتكرير خام الاناوة الذى تحصل عليه الحكومة من حقول البترول فى الاقليم الجنوبى ، وكانت جملة انتاج هذا المعمل اقل من ٨ آلاف طن فى السنة ، حتى اكتشف حقل رأس غارب ثم حقول سيناء فبات لزاما على الحكومة أن توسع المعمل ليستوعب الزيادة فى حصيلتها من اناوة الزيت الخام حتى بلغ معدل انتاج المعمل فى عام ١٩٣٦ حوالى ٩٠.٠٠٠ طن فى السنة ثم أعيد توسيعه فى عام ١٩٥٩ فزادت طاقته الى نحو ٤٠٠ ألف طن فى السنة .

واجرت الحكومة توسيعا جديدا شاملا فى المعمل فارتفعت طاقته الى ٣٠٠.٠٠٠ رطل فى العام ستزاد فى عام ١٩٦٢ الى ٣٠٠.٠٠٠ رطل فى السنة ، وأنشئت الى جانبه معامل وأبنية زودت وما زالت تزود بأجهزة التكرير والفحص والاختيار والتحليل .

٣ - العمل الحكومي بمسطر

ولم تقف جهود الحكومة لدعم صناعة البترول المحلية عند حد توسيع
معمل التكرير الحكومي بالسويس فأنشأت معملا آخر في مسطر لفصل
خليط المنتجات السوداء التي ترد اليه في خط أنابيب السويس -
مسطر طاقتة ٢ مليون طن في السنة . وقد روعى في موقعه القسرب
من مناطق التوزيع والاستهلاك ، كما اختير مكان اقامته أمام ترعة
الاسماعيلية لتسهيل عمليات الشحن بالصنادل وتخفيض تكاليف النقل

٤ - معمل الشركة المصرية لتكرير وتجارة البترول في الاسكندرية

يقع على شاطئ البحر الابيض المتوسط واقامته الشركة المصرية
لتكرير وتجارة البترول بالاسكندرية المتحدة مع شركة الفاز المصرية
« سب » وطاقتة السنوية ٢٠٠ ألف طن وهو يزود بحاجته من الرخام
المستورد بالناقلات وتنقل منتجاته بجميع وسائل نقل البترول الى
مناطق التوزيع القريبة منه .

ثالثا - وسائل نقل البترول

ينقل البترول بالطريق البرى أو بالطريق المائى . ووسائل الاول
خطوط الانابيب وفناطيس اللورى وصهاريج السكك الحديدية ووسائل
الثانى ناقلات البترول والصنادل .

ولقد درست الهيئة العامة لشئون البترول مع المختصين تكاليف
نقل المواد البترولية ووضعت تعريفات محددة للنقل حسب الوسيلة
ونوع المنتج ، وقسمت الاقليم الجنوبى الى مناطق استهلاكية بحيث
تحصل كل منطقة على حاجتها من المواد البترولية من اقرب منطقة
تخزين .

وتهدف هذه الاجراءات الى تيسير وصول المنتجات الى المستهلك
في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة .

النقل البرى

(١) خطوط الانابيب

الانابيب افضل وسيلة برية لنقل البترول واقلها تكلفة . وقد اخذت
الانابيب محل تدريجيا محل صهاريج السكك الحديدية ، وتصنع خطوط
الانابيب من انابيب فولاذية تلحم احداها بالآخرى بحيث تشكل انبوبا
واحدا . وتختلف سعة الانبوب المستخدم حسب نوع المنتج المدفوع
وكمياته .

خطوط الانابيب في الاقليم الجنوبي :

١ - خط انابيب المنتجات السوداء ((السويس - مسطرد)) .

تم انشاؤه في عام ١٩٥٦ وتبلغ كفاءته ١٠٠٠٠ طن/يوم وطوله ١٣٠ كيلو مترا وقطره ١٢ بوصة وقد بلغت تكاليف انشاؤه ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وقد استهلكه في عشرين عاما ويوفر مليوناً من الجنيهات سنوياً .

٢ - خط انابيب المنتجات البيضاء ((السويس - القاهرة)) :

انشئ في عام ١٩٤٣ وقد نقلت ملكيته وكذا مستودعاته بمجرود الى الدولة في يناير سنة ١٩٥٥ وقيد تسلمت شركة شل هذا الخط والمستودعات لتشغيلها وصيانتها لحساب الحكومة . ويعمل هذا الخط بأقصى طاقته في نقل المنتجات البيضاء «البنزين والكروسين» من معمل التكرير بالسويس الى محطة النهاية بغمرة حيث يتم توزيعها على شركات التوزيع القائمة بغمرة .

ويتكون هذا الخط من جزئين :

الجزء الاول : عبارة عن خطين من الانابيب قطر ١٢ بوصة طول كل منهما ٢٠ كيلو مترا ويمتدان بين معمل التكرير بالسويس وبين مستودعات مجرود وتبلغ كفاءة كل خط ١٠٠٠ طن/يوم من البنزين والكروسين .

الجزء الثاني : قطره ٦ بوصة وطوله ١٢٠ كيلو مترا ، ويصل بين محطة الطلبات بمجرود ومحطة نهاية الخط بغمرة وهي عبارة عن صهريجين لاستقبال الكميات الواردة . ويوجد عند الكيلو ٥٩ بالطريق الصحراوي بين السويس والقاهرة محطة للبدفع تديرها محركات الديزل وتبلغ كفاءته ١٩٩٠ طن/يوم من السولار ، ١٩٠٠ طن/يوم من الكروسين ، ١٦٧٠ طن/يوم من البنزين .

٣ - خط مسطرد - حلوان :

يجرى العمل الآن في مد خط انابيب يصل بين مستودعات مسطرد وبين حلوان قطره ١٢ بوصة لنقل المنتجات السوداء اللازمة لمصانع الحديد والصلب بحلوان والاسمنت بطره ، وكذلك لشحن الصنادل النهرية الى الوجه القبلي وكفاءة هذا الخط حوالي مليون طن سنوياً .

ب - فناطيس اللواري :

تعمل الفناطيس في العادة في نقل المنتجات البترولية من معامل التكرير الى مناطق الاستهلاك وتتراوح حمولتها بين طنين وعشرة أطنان .

وتتولى هذه الوسيلة في الاقليم الجنوبى نقل ما يزيد على مليونين من الأطنان سنويا . ويمتلك الاقليم الجنوبى ١١١٤ سيارة فنتاس لنقل المواد البترولية تبلغ حمولتها بما فى ذلك وزن السيارة نفسها ١٢٧٢٩ طنا ويتغير هذا العدد بالزيادة أو النقص من وقت لآخر نتيجة لشراء السيارات الجديدة أو باستهلاك أخرى قديمة .

وسيمدنا مصنع السيارات الذى أنشئ حديثا بالاقليم الجنوبى بحاجتنا من فنتاس لوارى نقل المنتجات البترولية .

ج - صهاريج السكك الحديدية :

تستخدم هذه الصهاريج عادة فى نقل المنتجات البترولية من معامل التكرير أو من مراكز التخزين الى مناطق الاستهلاك والتوزيع وتتميز هذه الوسيلة عن فنتاس اللوارى بأنها أقل كلفة ويبلغ عدد صهاريج السكك الحديدية المختصة لنقل المواد البترولية بالاقليم الجنوبى حوالى ١٢٧٠ صهريجاً وتبلغ جملة حمولتها حوالى ٢٥٠٠٠ طن وتتولى نقل حوالى مليون طن من المنتجات البترولية سنويا الى مختلف جهات الاقليم .

النقل المائى

١ - ناقلات البترول :

تستخدم ناقلات البترول فى نقل الزيت الخام والمنتجات من مناطق الانتاج فى الحقول ، ومن مناطق التكرير فى المعامل الى مناطق التوزيع والاستهلاك سالكة طريقها عبر المحيطات والبحار .

ويحتاج الاقليم الجنوبى الى نوعين من الناقلات . الاولى : ناقلات كبيرة فى حدود ٤٠.٠٠٠ طن وذلك لعمليات الاستيراد من الخارج والثانية ناقلات صغيرة أو متوسطة للعمل بين شواطئ الاقليم الجنوبى .

ويدفع الاقليم الجنوبى سنويا مبالغ باهظة بالعمليات الصعبة لنقل احتياجاته البترولية اذ تستأجر ناقلات اجنبية للقيام بهذه العملية .

ولتوفير هذه المبالغ تعمل الحكومة على تكوين نواة أسطول تجارى من ناقلات البترول يعمل بين موانئ الاقليم الجنوبى والموانئ الاجنبية وتمتلك البلاد الآن الناقلات نصر (١٥٠٠٠ طن) ومجد (٥٠٠٠ طن) ٢٣٦ ديسمبر (٩٠٠٠ طن) ، السند العالى (٢٠.٠٠٠ طن) ، سد الفسرات (٢٠.٠٠٠ طن) ، نصر (١٦.٠٠٠ طن) كما تشجع الحكومة الشركات المحلية على شراء الناقلات للمساهمة فى نقل الخام والمنتجات من البلاد والىها .

٢ - الصنادل :

تستخدم الصنادل في النقل الداخلى فى الانهار والترع وتراوح حمولتها بين خمسين طنا والـ ٢٠٠ طن . ويمتلك الاقليم الجنوبى اكثر من ٦٠ صندلا تبلغ حمولتها اكثر من ١٢٠٠٠ طنا معظمها بحالة جيدة . وهى تعمل فى قنـال السـويس وفى ترعة الاسماعيلية وفى باقى مناطق الوجه البحرى وفى نهر النيل . ولا مكان تهيئة الظروف المناسبة لشحن واستقبال وتفريغ الصنادل انشئت مرسى فى مواجهة معمل مسطرد وتتجه النية الى انشاء مراسى اخرى فى كل من المنيا واسيوط وسوهاج ونجع حمادى وقنا واسسنا واسوان .

رابعاً - تخزين البترول

يعتبر التخزين من اهم العوامل التى تساعد على تنظيم تداول المواد البترولية وتوفيرها للمستهلكين بأيسر السبل وأقل النفقات فضلا عن أن وجود هذه المستودعات يساعد على مواجهة ما يحدث من طوارئ .

وقد اولت الهيئة العامة لشئون البترول هذا الامر كامل عنايتها وقامت بدراسة امكانيات التخزين والمستودعات القائمة بالاقليم الجنوبى وانشأت مستودعات جديدة لتوفير المنتجات البترولية .

خامساً - مؤسسات البترول العاملة فى الاقليم الجنوبى

اسم المؤسسة	تاريخ انشائها	رأس المال الحالى	نسبة رأس المال المصرى	نوع النشاط
الهيئة العامة لشئون البترول	١٩٥٦	٧٠٠٠٠٠٠ ج.م	١٠٠ %	تسويق وانتاج وتكرير وتوزيع
الجمعية التعاونية للبترول	١٩٢٤	٣٦٦٠٠٠٠ ج.م	١٠٠ %	انتاج وتوزيع
الشركة العامة للبترول	١٩٥٧	٢٠٠٠٠٠٠ ج.م	١٠٠ %	انتاج
الشركة المستقلة المصرية للبترول	١٩٢٨	٧٥٠٠٠ ج.م	١٠٠ %	توزيع
شركة آبار السزبوت الانجليزية المصرية	١٩١١	٥٠٠٠٠ ج.م	٩٦ %	انتاج وتوزيع
شركة موبيل اويل	١٩٠٧	١٠٠٠٠٠٠ دولار	—	توزيع
الشركة الشرقية للبترول	١٩٥٧	٢٠٠٠٠٠ ج.م	٤٩ %	انتاج
الشركة المصرية لتكرير وتجارة البترول	١٩٥٤	١٥٠٠٠٠ ج.م	—	تكرير
شركة شل مصر ليمتد	١٩٠٣	١٥٠٠٠٠ ج.م	—	توزيع
شركة شسل لتوزيع الكيماويات مصر ليمتد	١٩٤٩	١٠٠٠٠ ج.م	—	توزيع

سادسا - برنامج السنوات الخمس الاول للبترول

يهدف برنامج السنوات الخمس الاول للبترول في الاقليم الجنوبى الى الآتى :

- (١) التوسع فى عمليات البحث والتنقيب عن البترول واستغلاله
 - (٢) وضع خطة محكمة لتيسير وسائل نقل المواد البترولية سواء من خارج الاقليم او فى داخله .
 - (٣) استكمال امكانيات تكرير البترول بما يسمح بتكرير كل حاجتنا من المنتجات البترولية مع مراعاة توزيع هذه الامكانيات بقدر الامكان فى أنحاء متفرقة من الاقليم .
 - (٤) اقامة الصناعات البترولية الكيماوية التى تقوم على البترول اساسا كمادة خام .
- ولتحقيق هذه السياسة تضمن البرنامج المشروعات الآتية :

اولا - التوسع فى عمليات البحث والتنقيب عن البترول واستغلاله

ان غايتنا تحقيق الاكتفاء الذاتى فى البترول ومنتجاته وتصدير الفائض الى الخارج بعد ان ثبت وجود الخام بوفرة فى سيناء والبحر الاحمر ، فضلا عن وجود مناطق أخرى يكاد يكون محققا توفر البترول بها بكميات كبيرة .

ولقد تم توريد الاجهزة الجيولوجية ومعدات الكشف والتنقيب عن البترول :

١ - الاجهزة الجيوفيزيائية . وتشمل ما يلى :

- (١) مجموعة كاملة من اجهزة الهزات الارضية (سيزموجراف) لكل منها ٦٠ وصلة تسجيل ، ٣ أبراج حفر لعمق ١٥٠ مترا .
 - (٢) وحدة تجربة لقياس الهزات الارضية (سيزموجراف) تستخدم فى البحث عن البترول .
 - (٣) وحدة التسجيلات الكهربائية داخل الابار لقياس الخواص الكهربائية للتربة .
 - (٤) ٣ اجهزة جاذبية ومغناطيسية .
 - (٥) ٣ موازين حساسة لقياس المجال المغناطيسى للارض .
 - (٦) ٤ وحدات معمل كيماوى متنقل لتحليل الغازات والطفلة لتعمل مع أبراج الحفر .
- وقد بدأ استخدام هذه الاجهزة فى :

- (١) عمل مساحة جيوفيزيكية مفصلة لاراضي الجمهورية العربية المتحدة وتحديد المناطق المحتمل وجود البترول بها .
- (٢) مساعدة مشروع الحفر في تحديد مناطق التنقيب والسير بالعمل على أساس عملي سليم .
- (٣) الحصول على المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيكية اللازمة لتقديم البلاد في جميع النواحي .
- وسيترتب على تنفيذ هذا المشروع تخفيض تكاليف التنقيب والمعاونة في الحصول على الثروات البترولية الموجودة في البلاد وعدم الاعتماد على الخارج في تحديد امكانياتنا البترولية ودراسة الطبقات الارضية دراسة عملية .

٢ - معدات الحفر :

وتشمل ما يلي :

- (١) وحدتي حفر لعمق ٥٠٠٠ متر .
- (٢) وحدتي حفر لعمق ٣٠٠٠ متر .
- (٣) طلمبات الطفلة .
- (٤) اجهزة حفر الاسمنت واجهزة منع الانفجار ودقات الحفر والمواسير ومعدات الاصطياد .
- وقد بدأ استخدام هذه الاجهزة في الحفر في مناطق سيناء والصحراء الشرقية التي تتواجد بها الطبقات الحاملة للبترول على أعماق كبيرة .
- والى جانب ذلك فقد تم التعاقد على توريد وحدتين آخريتين للحفر على عمق ١٥٠٠ متر للعمل في حقول الشركة العامة للبترول في حقول رأس بكر وكريم بالصحراء الشرقية التي يوجد البترول بهما على اعماق غير بعيدة .

برنامج البحث والاستغلال

وضعت الهيئة العامة للبترول بالاشتراك مع شركات البترول برنامجا للبحث عن البترول واستغلاله في السنوات من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ يهدف الى :

- (١) زيادة طاقة الحقول المنتجة من ٣٢ مليون متر مكعب الى ٤٩ مليون متر مكعب عام ١٩٦٤
- (٢) مضاعفة أعمال البحث والتنقيب في المناطق المرخص بها للشركات للكشف عن حقول جديدة ، وتقدر للشركات انها تستطيع ان تنتج منها ٩ مليون متر مكعب عام ١٩٦٤

ثانيا - مشروعات نقل البترول

(١) خطوط الأنابيب

تضمن برنامج السنوات الخمس الأول انشاء الخطوط الآتية :

(١) خط أنابيب نقل المازوت (الاسكندرية - القاهرة)

تتركز صناعات هامة في الاسكندرية وكفر الدوار وكفر الزيات والمناطق المحيطة وتستهلك هذه الصناعات كميات كبيرة من المازوت لذلك رأتى انشاء هذا المشروع لتحقيق عدة وفورات اقتصادية . ويبلغ طول هذا الخط ٢٥٠ كيلومترا وقطره ١٢ بوصة .

وسينفذ على مرحلتين ، الاولى - من الاسكندرية الى طنطا، والثانية من طنطا الى القاهرة وتبلغ كفاءة الخط في المرحلة الاولى من ١ الى ٢ مليون طن سنويا .

وفوائد هذا الخط الاقتصادية هي :

- ١ - ضمان المرونة اللازمة في توجيه توزيع المنتجات البترولية والخام بين معامل التكرير وبين مراكز الاستهلاك .
- ٢ - تيسير امداد المناطق الصناعية بالوجه البحرى بما يلزمها من مواد الوقود بأقل التكاليف وأضمن السبل .
- ٣ - تخفيف الضغط على وسائل النقل الاخرى وتوفيرها للعمل بمناطق جديدة وزيادة مقدرة صهاريج السكك الحديدية في نقل السولار والديزل وغيرها .
- ٤ - تخفيف الضغط على الطرق الاسفلتية .

٢ - خط أنابيب المنتجات البيضاء « عجروود - القاهرة » :

يهدف هذا الخط الى نقل البنزين والكيروسين والسولار بين السويس والقاهرة بحيث يحل محل الخط الحالى الذى سيظل كاحتياطي للخط الجديد وطول الخط الجديد ١٣٠ كيلومترا وقطره ١٠ بوصات وتبلغ كفاءته ٢ مليون طن سنويا .

وفوائده الاقتصادية هي :

- أ - تغطية استهلاك القاهرة وجزء كبير من استهلاك الإقليم .
- ب - تخفيف الضغط على وسائل النقل الاخرى .
- ج - تخفيض نفقات النقل .
- د - تخفيف الضغط على الطريق الصحراوي .

٣ - خط أنابيب المنتجات البيضاء (الاسكندرية - كفر الدوار) :

يبلغ طوله ٤٠ كيلو مترا وقطره ٦ بوصات وكفاءته نصف مليون طن سنويا قابلة للزيادة ويشمل هذا المشروع انشاء مستودعات في منطقة التوزيع (كفر الدوار) .

وفوائد هذا الخط الاقتصادية هي :

- (ا) العمل على مرونة وتخفيض نقل المنتجات البترولية من مركز الانتاج أو الاستيراد (الاسكندرية) الى مراكز التوزيع التي تعتمد في تموينها على الاسكندرية .
- (ب) تخفيف الضغط على مستودعات مراكز الانتاج والاستيراد بالاسكندرية .
- (ج) تخفيف الضغط على الوسائل الاخرى وعلى الطرق .

ب - ناقلات البترول :

تضمن البرنامج الاعتمادات اللازمة للحصول على عدد من ناقلات البترول بما يضمن توافر وسائل النقل البحرى للمواد البترولية التي تحتاج البلاد الى استيرادها أو التي سيتم تصديرها في المستقبل

ج - المراسى

١ - مرسى السويس

ولتمكين الناقلات الضخمة من الرسو بمنطقة السويس تضمن البرنامج انشاء مرسى جديد في المنطقة البحرية المواجهة لمعمل التكرير الحكومى بالسويس بالتفاصيل الآتية :

- ١ - انشاء مرسى داخل البحر لرسو الناقلات الضخمة .
- ٢ - مد خطوط أنابيب بترولية وخط مياه من موقع رسو الناقلات حتى معمل التكرير .
- ٣ - انشاء مأخذ مائى من البحر الى داخل المعمل لسحب مياه التبريد اللازمة للأجهزة .
- ٤ - تطهير وردم ما يلزم من المساحات في مواجهة المعمل .

(٢) مراسى النيل

وتضمن البرنامج كذلك اقامة مرسى على النيل وقد عهد الى الهيئة العامة للبترول بتنفيذ هذا المشروع .

ثالثا - تخزين البترول

المستودعات

تضمن برنامج السنوات الخمس الاول انشاء عدة مستودعات تشمل :

(١) مستودعات لاستقبال الزيت الخام اللازم لتشغيل أجهزة التكرير الوارد من مناطق الانتاج المحلية أو المستوردة .

(٢) مستودعات لاستقبال منتجات هذه الاجهزة .

(٣) مستودعات لازمة للتخزين والتوزيع بالاقليم ويراعى فيها تناسب سعات التخزين مع بعد المناطق عن مراكز الانتاج وكميات الاستهلاك .

(٤) مستودعات لازمة لتشغيل خطوط انابيب المنتجات البترولية الجديدة .

كما اوصت الهيئة العامة لشئون البترول شركات البترول بالعمل على زيادة سعات التخزين بمستودعاتها .

رابعا - التوسع في تكرير البترول ونتاج المواد البتروكيميائية

تضمن برنامج السنوات الخمس الاول في هذا الشأن اقامة المشروعات الآتية :

(١) انشاء معمل تكرير حكومي بمسطرد .

مهمة المعمل فصل خليط المنتجات السوداء وهي السولار والديزل والمازوت التي ترد اليه في خط الانابيب الذي انشئ بين السويس ومسطرد .

(٢) توسيع معمل التكرير بالاسكندرية

يهدف هذا التوسيع الى رفع الطاقة الانتاجية للمعمل الى ٢٠٠.٠٠٠ طن في السنة لمواجهة احتياجات منطقة الاسكندرية وشمال الدلتا ولاحتمال الحصول على البترول في الصحراء الغربية .

٣ - توسيع معمل التكرير الحكومي بالسويس

وذلك باضافة الوحدات الآتية :

(١) وحدة المعالجة الاولى لزيت البترول (وحدة جوية تفريفية)

يهدف هذا المشروع الى انتاج المقطرات البترولية التي تفلدى مصنع زيوت التشحيم لانتاج الزيوت المعدنية الاساسية والشحومات بقدرة انتاجية مليون طن سنويا من البترول الخام للوحدة الجوية ونحو ٧٥٠.٠٠٠ طن سنويا للوحدة التفريفية .

(٢) وحدة تفحيم المازوت ووحدة فصل الملح من البترول

يشتمل المشروع على وحدة لتفحيم المازوت ووحدة لفصل الملح من البترول بطاقة انتاجية ٥٠٠ طن يوميا من الخام المحلى .

(٣) وحدة الزيوت المعدنية

يستهلك الاقليم الجنوبى حاليا ما يقرب من ٤٥٠٠٠ طن فى السنة من الزيوت المعدنية ينتظر زيادتها بعد تنفيذ مشروعات التصنيع الجديدة .

ولتوفير احتياجات الاقليم من الزيوت المعدنية تقرر اقامة وحدة لهذا الغرض بقدرة انتاجية ٦٠٠٠٠ طن مبدئيا فى السنة وهى الكمية المقدرة للاستهلاك المحلى فى الاقليم الجنوبى عام ١٩٦٢ وادخال صناعة زيوت التشحيم ضمن المشروع وصناعة شمع البارافين على اساس انتاج ١٠٠٠٠ طن من هذه المواد .

(٤) وحدة المنظفات الصناعية

يهدف المشروع الى انتاج ٣٠٠٠ طن من مادة الدوديسيل بنزين سلفونات الذى يستخدم بدلا من الصابون وهى تعادل ٤٠٠٠٠ طن من الصابون وبذلك يمكن توفير جزء كبير من الزيوت والشحومات المستوردة من الخارج التى تدخل فى صناعة الصابون .

(٥) وحدة اسود الكربون

يهدف المشروع الى انتاج ٥٠٠٠ طن فى السنة من اسود الكربون من الغازات الناتجة من الحقول او المقطرات البترولية التى تستخدم فى كثير من الصناعات الكيماوية الهامة مثل صناعة المطاط والاحبار بأنواعها المختلفة والبويات والورق والبلاستيك . كما تستخدم كمادة عازلة وفى صناعة الورق الكربون وأشرطة الآلات الكاتبة وصناعة الورق الاسود الذى يستخدم فى حفظ المواد الفوتوغرافية .

وسيترب على تنفيذ مشروعات البترول الواردة ببرنامج السنوات الخمس الاول للصناعة زيادة الدخل القومى بحوالى ١٥ مليون من الجنيهات ووفرا فى الاستيراد يقدر بحوالى سبعة عشر مليونا من الجنيهات نتيجة لانتاج الحقول الجديدة والتوسع فى تكرير الخام وانتاج الزيوت المعدنية والبدء فى الصناعات الكيماوية القائمة على البترول والتى تدخل منتجاتها فى احتياجات كثير من الصناعات القائمة فى الاقليم الجنوبى .

((ملخص مشروعات البترول))
((برنامج السنوات الخمس الاول للصناعة))

التاريخ المقرر لانتها التنفيد	التكاليف الكلية			المشروع
	نقد محلي جنيه	نقد اجنبي جنيه	اجمالي جنيه	
نفس	١٧٥٣٠٥٩٥	٣٤٩٦٠٤٠٥	٥٢٥٠٠٠٠	اعمال البحث والتنقيب من البترول وانتاجه
نفس	١١٠٩٠٣٧٠	٢٥٢٩٠٤٠	٣٦٢٨٠٤١٠	ناقلات البترول
١٩٦١	٣١٢٠٨٣٦	٤٢١٧٠١٢٠	٧٣٣٧٠٩٥٦	خطوط الانابيب
١٩٦١	١٩٨٠٧٠٩	٦٦٩٠٢٩١	٢٦٥٠٠٠٠	مستودعات البترول
١٩٦١	٣١٣٠٤٩٧	١٥٥٤٠٩٦٣	١٨٥٨٠٤٦٠	مراسي النيل والسويس
١٩٦١	٥٣٩٠٣٤	٧٧٧٠٥٥٢	٨٣١٠٤٨٦	توسيع معمل التكرير بالاسكندرية
١٩٦١	٥٣٣٠٤٢٥	١٢٥٩٠١٤٢	٢٠٩٢٠٥٦٧	توسيع معمل التكرير بالسويس
١٩٦٢	٥٧٤٦٠٤٨١	١٢٠١٦٩٠١٤٤	١٧٠٩١٥٦٢٥	وحدة المعالجة الاولى
١٩٦٢	١٥٨٨٠٥٨٣	٣٩٥٣٠٣٠٧	٥٥٤١٠٧٩٠	وحدة تفحيم المازوت
١٩٦٢	١٥١٤٠٧١٣	٥٤٦٠٨٥٩	٦٠٩٧٥٥٧٢	وحدة الزيوت المعدنية
١٩٦٢	٥٣٣٠٧٨٩	١٢٥٦٠٩٥٤	١٧٩٠٠٧٤٣	وحدة البولي اثيلين
١٩٦٢	٥٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠٢٥٠	١٠٦٧٠٠٢٥٠	وحدة المنظفات الصناعية
				وحدة اسود الكربون
	١٨٨٨١٨٠٩٣٢	٣٨٧٣٣٠٩٢٧	٥٧٥٥٢٠٨٥٩	اجمالي

سابعا - برنامج السنوات الخمس الثاني للبترول

اعطى برنامج السنوات الخمس الثاني للصناعة اهمية خاصة لمشروعات الصناعات البترولية والبتروكيماوية ووفق بينهما وبين مشروعات البرنامج الاول الامر الذي يترتب عليه تحقيق الاكتفاء الذاتي من البترول ومنتجاته والسماح بتصدير الفائض من الخام وبعض المنتجات والكيماويات البترولية وانتاج مواد استراتيجية تساعد على اقامة كثير من الصناعات العامة كالاطارات والفرقعات . وتقدر رؤوس الاموال اللازمة لمشروعات البترول بحوالى ٦٦٠٧٠٠٠٠٠ جنيه والزيادة المنتظرة في الدخل القومى بحوالى ١٨ مليون جنيه فضلا عن توفير عملات اجنبية تبلغ حوالى ٢٠ مليون جنيه .

وفيما يلى مشروعات البترول الرئيسية التى تضمنها البرنامج الثانى

(١) مشروعات أبحاث البترول

تشمل أبحاث البترول أعمال البحث بالطرق الجيوفيزيائية وبالسيسموجراف البرى والبحرى وأعمال الحفر الاستكشافى .

(١) البحث بالطرق الجيوفيزيائية

للكشف عن حقول بترولية جديدة بالاقليم الجنوبي عن طريق الدراسات الجيوفيزيائية سواء كانت مغناطيسية أو جاذبية أو سيزمية . ومن المقرر البدء فى عملية البحث والتنقيب عن البترول من بداية سنة ١٩٦٠ بتشغيل الأجهزة والمعدات الواردة فى البرنامج الاول ولمدة خمس سنوات من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ بواقع فرقتين لأعمال الجاذبية والمغناطيسية والسيسموجراف البرى وفرقة للقياسات الكهربائية للأبار .

(ب) السيزموجراف البحرى

للكشف عن الثروة البترولية بالمناطق الساحلية على البحر الأبيض المتوسط من غزة الى السلوم وخليج السويس . ويبدأ فى عملية السيزموجراف البحرى بمجرد وصول المعدات المتعاقد عليها فى البرنامج الاول فى عام ١٩٦٢ وتستمر حتى عام ١٩٦٤ .

(ج) شراء وتشغيل ٥ أجهزة للحفر الاستكشافى

للتوسع فى أعمال الحفر الاستكشافى فى المناطق المختلفة للتأكد من وجود البترول وتشمل شراء :

— جهازان للحفر تحت الماء كفاءة أحدهما ٣٠٠٠ متر والاخر ٥٠٠٠ متر .

— جهاز كفاءته ٣٠٠ متر .

— جهازان بريان تتراوح كفاءة كل منهما بين ١٠٠٠ ، ٥٠٠ متر .

وبذلك يصل عدد أجهزة الحفر فى الاقليم الجنوبى الى ٢٣ جهازا فى عام ١٩٦٢ وهو أكثر من نصف العدد الإجمالى لأجهزة الحفر التى تعمل فى الشرق الأوسط .

٢ - تجهيز ثلاثة حقول للانتاج واستغلالها

يهدف المشروع الى تجهيز ثلاثة حقول بترولية جديدة على الاقل للاستغلال خلال البرنامج الثانى ، ويقدر معدل انتاجها بحوالى ١٥٠.٠٠٠ طن سنويا لكل حقل لمدة عشرة سنوات وقيمة انتاجها السنوى نحو ١٦ مليون جنيه .

٣ - مشروعات تكرير البترول وتصنيعه

١ - طاقة التكرير :

رؤى اقامة وحدة لصناعة المذيبات والاستفادة من البنزين الفائض وبأجهزة التكرير الواردة فى البرنامج الاول ، وتمديد كفاءة أجهزة معمل شركة آبار الزيوت وزيادة طاقته الانتاجية الى ٣٥ مليون طن من البترول الخام فى السنة ، ونتيجة لذلك سترتفع طاقة معامل التكرير فى الاقليم الجنوبى من ٤ مليون طن سنويا الى ٧ مليون طن سنويا وهى تكفى لسد حاجة الاستهلاك المحلى من المواد البترولية على ان يعاد النظر فى زيادة هذه الطاقة فى عام ١٩٦٤ بعد تشغيل وانتاج أجهزة التكرير الواردة بالبرنامج الاول وعلى ضوء التجربة العملية فى امكانية تصدير البنزين الفائض الذى يقدر بنحو ٤٠٠.٠٠٠ طن سنويا ، وبعد تبيان مدى تأثير زيادة كفاءة التكرير فى بعض بلدان البحر الابيض المتوسط ومنها الاردن وتركيا وليبيا واليونان ويوغوسلافيا وبنسان وفسيرها .

ب - الصناعة البترولية :

وتضمن البرنامج الثانى اقامة الصناعات البترولية الآتية :

١ - وحدة تصنيع البنزين (الكيماويات البترولية) :

سيترتب على تنفيذ المشروعات البترولية الواردة بالبرنامج الاول فائض من البنزين يقدر بحوالى ٤٠٠.٠٠٠ طن سنويا منها كمية تتراوح بين ١٠٠.٠٠٠ طن و ١٢٠.٠٠٠ طن من البنزين الخفيف فى السنة رؤى الاستفادة بها كمادة خام فى انتساج المواد الاولية التى تقوم عليها صناعة الكيماويات البترولية عن طريق اقامة وحدة قدرتها الانتاجية ١٠٠.٠٠٠ طن فى السنة لمسايرة التطور العالمى فى هذه الصناعة .

٢ - وحدة انتاج المذيبات البترولية :

رؤى فى البرنامج الثانى الاكتفاء الذاتى بطاقة التكرير الموجودة حاليا

بقدره انتاجية ٦٠٠٠ طن في السنة لمواجهة حاجة الاستهلاك المحلي .

٣ - وحدة الاسفلت المنفوخ (البيتومين المؤكسد)

رؤى اقامة وحدة تجريبية لانتاج الاسفلت المنفوخ بمعمل شركة آبار الزيوت بالسويس بقدره انتاجية قدرها ٢٥٠٠ طن في السنة لسد حاجة الاستهلاك المحلي من هذه المادة .

٤ - مشروعات استرجاع غازات حقول البترول

تنتج حقول بترول رأس غارب وبكر وكريم وبلاعيم وأبو رديس حوالى ١٨٥ ألف طن متري من الغازات سنويا تحتوى على ٦٦ ألف طن من غازات البروبان والبيوتان .

وقد رؤى استرجاع حوالى ٧٥٪ من هذه الغازات لتعبئتها للاستعمال المنزلى والصناعى وأغراض التصدير بدلا من حرقها فى الجو وتقدر قيمتها بنحو ٢٠٠٠ ر. ج. جنيه .

وهذا بيان بمشتقات البترول بالآلاف الاطنان

البيان	١٩٥٩	١٩٦٥
البترول	٣٤١	٦٥٧
الكيروسين	٢٩١	٧٩٧
السولار	٢٠٠	٢٣٢
الديزل	١٥٠	٤٦١
المازوت	٢٠٥٨	٣٨٤٨
الاسفلت	١٢٩	٢٨٠
البوتاجاز	١٦	٦٦
الزيوت المعدنية والشحومات	—	٦٦
منتجات أخرى	٨٨	١٣٢
الاجمالى	٣٢٧٣	٦٥٣٩

٥ - نقل وتخزين البترول

وبالإضافة الى المشروعات الواردة بالبرنامج الاول لنقل وتخزين البترول رؤى زيادة سعات التخزين فى البرنامج الثانى كالاتى :

١ - زيادة سعة التخزين للبترول الخام بالسويس بمقدار ٧٥٠٠٠ طن .

٢ - زيادة كفاءة وامكانيات التخزين في الاقاليم بحيث تكفى الاستهلاك من المواد البترولية لمدة اربعة شهور في المناطق البعيدة عن مراكز الانتاج ولمدة شهرين في المناطق القريبة من معامل التكرير والزيادة المطلوبة في ساعات تخزين السولار والمازوت تبلغ ١٠.٠٠٠ طن للسولار ٢٠.٠٠٠ طن للمازوت موزعة على ١١ منطقة .

ملخص مشروعات البترول ببرنامج السنوات الخمس الثاني

المشروعات	رأس المال		
	اجمالي	عملة محلية	عملة اجنبية
١ - البحث والتنقيب من البترول :	جنيه	جنيه	جنيه
١ - البحث الجيوفيزيقي	٢٣٠.٠٠٠	٢٢٥.٠٠٠	١٠.٥٠٠
٢ - السيسمو جراف البحري	١٥٠.٠٠٠	١٠.٥٠٠	٤٥.٠٠٠
٣ - اجهزة العفر الاستكشافي	١٤٣.٠٠٠	٥١.٠٠٠	٩٢.٠٠٠
	١٩١.٠٠٠	٨٤.٠٠٠	١٠٧.٠٠٠
٢ - تجهيز ثلاثة حقول بترول واستغلالها :	١٩٢.٠٠٠	٩٣.٠٠٠	٩٩.٠٠٠
٢ - تكرير البترول وتصنيعه			
١ - تصنيع البنزين (الكيماويات البترولية) :	٢٦٣.٠٠٠	٦٣.٠٠٠	٢.٠٠٠
٢ - المذيبات البترولية	١٢.٠٠٠	٤.٠٠٠	٩.٠٠٠
٣ - انتاج الاسفلت النفوخ (البتوين المؤكسد)	١.٠٠٠	٣.٠٠٠	٧.٠٠٠
٤ - استرجاع غازات حقول البترول (١) من حقول رأس غارب وبكر وكريم	٢٦٧.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	٢٤٣.٠٠٠
(ب) من حقول بلاعيم وابو رديس	٤.٢.٠٠٠	٣٥.٠٠٠	٣٦٨.٠٠٠
٤ - نقل البترول وتخزينه :			
١ - مستودعات تخزين البترول الخام بالسويس	٥.٠٠٠	٣٧٨.٠٠٠	١٢٢.٠٠٠
٢ - مستودعات تخزين المنتجات بالاقليم	١٦.٠٠٠	١٣.٠٠٠	٣.٠٠٠
	٦٦.٠٠٠	٥.٨.٠٠٠	١٥٢.٠٠٠
الاجمالي الكلي	٦٦٠.٧.٠٠٠	٢٤٦١.٠٠٠	٤١٤٦.٠٠٠

سابعاً - الدراسات البترولية

مركز التدريب المهني بالسويس

تعتبر صناعة البترول من اسرع الصناعات العالمية في تطورها وارتقاؤها حتى اصبحت اجهزة معامل التكرير الحديثة على اعظم درجة من الدقة والتعقيد بحيث تحتاج ادارتها الى فرق من العمال الفنيين المدربين .

واكى تتمكن الهيئة العامة للبترول من مسايرة هذا التطور السريع في اساليب التكرير انشأت مركزا للتدريب المهني يتبع معمل التكرير الحكومي بالسويس يقوم بتدريب التلاميذ والصناع الحاصلين على الشهادة الاعدادية على مختلف المهن الفنية ليصبحوا قادرين على ادارة اجهزة معمل التكرير ، وتنظيم دراسات تمهيدية للموظفين والعمال الجدد تساعدهم على الالمام بالمبادئ الاولى لصناعة البترول ، وبرامج دراسية مختلفة للموظفين والعمال الموجودين في الخدمة لتجديد معلوماتهم وتنميتها حتى يتمكنوا من مسايرة التطور السريع المستمر في الآلات والاجهزة والمهمات والادوات المستعملة في المعمل .

كما نظمت الهيئة العامة للبترول برنامجا لاعداد فريق من مساعدي الحفارين يشتمل على محاضرات ، ودراسات علمية وعملية في الحقول التابعة لشركات الانتاج في الاقليم الجنوبي .

« معهد بحوث البترول »

ونظرا لما لبحوث البترول من اهمية كبرى فقد تم في العاشر من نوفمبر سنة ١٩٥٩ توقيع بروتوكول المعونة الفنية بين الجمهورية العربية المتحدة والمانيا الاتحادية ، ويشمل هذا الاتفاق اقامة معهد لبحوث البترول في الاقليم الجنوبي .

« البترول في الاقليم الشمالي »

اولاً - ميدان البحث عن البترول :

١ - اعمال الحفر في حقل كراتشوك :

حقل كراتشوك هو الحقل الاول الذي تم اكتشاف وجود البترول

به وتم الى الآن حفر اربعة آبار منتجة نورد فيما يلي البيانات الخاصة بها :

رقم البئر	الانتاج بالطن في اليوم
١	٢٢
٢	٢٩٠
٣	١٠٤
٤	٢٢

وتجرى الآن الابحاث السيزمية وتحفر الابار الاختبارية لتحديد كمية البترول الموجودة بالحقل بالدقة اللازمة لتقدير عدد الآبار التي يلزم حفرها ليصبح الحقل صالحا للاستثمار وان كانت التقارير الاولى تشير الى أن كمية البترول تتراوح بين ١٢٠ - ١٥٠ مليون طن يمكن استخراج ٤٠ - ٥٠ مليون طنا منها خلال عشرين عاما .

٢ - اعمال شركة كونكورديا للتنقيب

منحت شركة كونكورديا في سبتمبر سنة ١٩٥٦ حق التنقيب عن البترول في محافظتي الفرات والجزيرة . وقد أتمت الشركة حتى الآن حفر ستة آبار عميقة في أمكنة متفرقة في محافظة الجزيرة وعثرت على البترول في واحد منها وهو السويدية رقم (١) وهي الآن ماضية في حفر البئر الثانية ودلت التجارب الاولى على ان انتاج البئر من البترول يبلغ حوالي ٨٠ طنا في اليوم .

ثانيا - ميدان التكرير والتوزيع والتخزين :

١ - مصفاة البترول في حمص

تم تسليمها في منتصف عام ١٩٥٩ وتنتج المصفاة جميع المنتجات البترولية الرئيسية وهي البنزين بنوعيه الممتاز والعادي والكيروسين والغاز اويل والفيول اويل والاسفلت وتجرى الآن اضافة جهاز لانتاج غاز البوتان للاستعمالات المنزلية - وتعمل المصفاة الآن بكفاءة مقدارها ٧٠٠ ألف طن سنويا تقريبا وانتاجها يكفي الاستهلاك المحلي من جميع المنتجات .

٢ - وحدة تكرير بترول القامشلي

سيكفي انتاج المصفاة الجديدة في حمص احتياجات الاستهلاك المحلي الى حوالي سنة ١٩٦٤ وبعد ذلك يبدأ الاستهلاك في الزيادة عن الانتاج

لذلك يجرى انشاء وحدة جديدة للتكرير في القامشلي بأقصى الشمال بجوار حقل بترول كاراتشوك وذلك لتغذية هذه المنطقة الزراعية بالمنتجات البترولية المختلفة توفيراً لمصاريف نقلها من حمص التي تبعد عنها حوالي ٥٠٠ كيلو متراً ، ويقدر انتاج هذه الوحدة بحوالي ٢٠٠.٠٠٠ طن سنوياً .

وسيتكلف انشاء هذه الوحدة والصهاريج ومحطات الكهرباء والبخار اللازمة لها حوالي ٩ ملايين ليرة منها حوالي ٢٧٠.٠٠٠ ليرة فقط بالعملة الاجنبية اذ ان الصهاريج سيتمكن صنعها باستخدام منتجات مصانع الحديد والصلب في الاقليم المصري وسيعمل حوالي ٥٠٠ عامل في هذا المشروع .

ثالثاً - مستودعات للتخزين :

توجد مستودعات للتخزين في محافظات دمشق وحلب ودير الزور والحسكة وقد تم بناء الانشاءات اللازمة لجعلها صالحة للاستعمال وقد رصدت لهذه العملية مبلغ اربعة ملايين ليرة سورية في ميزانية سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠

رابعاً - نقل البترول

نظراً لان حقل بترول كاراتشوك يبعد حوالي ٦٠٠ كيلو متر عن ساحل البحر فانه يلزم لتصريف منتجاته انشاء خط قطر ١٢ بوصة تبلغ تكاليفه مع ما يلزم من محطات دفع وصهاريج وخلافه حوالي ٩٩ مليون ليرة وستكون تكاليف نقل الزيت الخام حوالي ٩ ليرة للطن الواحد واذا اقتضت مصلحة الدول العربية التي يعنىها الامر مد خط قطر ٣٠ بوصة عبر الاقليم السوري لتصريف المنتجات البترولية بتكاليف اقل ، فانه يمكن للاقليم السوري المساهمة في هذا الشأن في حدود التكاليف التي يتطلبها انشاء هذا الخط المشار اليه آنفاً . وسوف يعمل في انشاء هذا الخط حوالي ٥٠٠٠ عامل .

خامساً - توزيع المنتجات البترولية

بعد انشاء مصفاة التكرير بمدينة حمص تصبح هذه المدينة مقراً لانتاج المواد البترولية ومركزاً لتموين الاقليم السوري بأكمله ، ولذا يقسم الاقليم الى اربعة مناطق استهلاكية . ويبين الجدول متوسط الاستهلاك المنتظر لهذه المناطق في الخمس سنوات التالية :

المناطق	بنزين متر مكعب	كيروسين متر مكعب	جاز أويل بالطن
حلب	٩٠.٠٠٠	٥٥.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠
حمّاه	١٧.٠٠٠	١٢.٠٠٠	٣٠.٠٠٠
حمص	١٧.٠٠٠	١١.٠٠٠	٢٢.٠٠٠
دمشق	١٧.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠

ونقل هذه الكميات من المنتجات البترولية من حمص الى مناطق الاستهلاك في حلب وحمّاه ودمشق يجرى انشاء خطين من الانابيب كل بقطر ٦ بوصات اولها يبدأ من حمص حتى حلب مارا بحمّاه ، وثانيهما من حمص الى دمشق .

وتبلغ تكاليف هذين الخطين ١٨٩ مليون ليرة . . وبحساب عائد رأس المال على أساس الوفّر الناتج من النقل بالخطوط بدلا من اللوريات فان المدة اللازمة لاسترداد رأس المال تقدر بثلاث سنوات .

ويجرى تشغيل نحو ٥٠٠ عامل في هذا المشروع .

وعند الانتهاء من شبكة السكة الحديدية يؤخذ في الاعتبار نقل الفيول أويل بواسطتها بالإضافة الى اللوريات وانباب الخطوط وبذلك يمكن تغذية مناطق الاستهلاك وخصوصا اللاذقية وبانياس بهذه المادة بأسعار معقولة حتى يمكن بيعها لتموين السفن . ومما هو جدير بالذكر ان هذه العملية مصدر هام من مصادر الحصول على العملة الاجنبية .

المشروعات البترولية في الاقليم الشمالي :

يرجع الى ما ورد في برنامج السنوات الخمس الثاني للاقليم الشمالي في هذا الموضوع .

٤ - التعدين

تعتبر الثروة المعدنية من أهم الثروات الطبيعية التي تعتمد عليها الدول في بناء اقتصادها .

لذلك وضعت الدولة سياسة تعدينية شاملة للبحث عن المعادن واستغلالها على أسس سليمة لتوفير احتياجات الصناعة من الخامات المختلفة ، وتصدير الفائض الى الاسواق الخارجية .

وأدت العناية بشئون التعدين الى تحقيق زيادة ملموسة في انتاج الخامات المعدنية ومواد المحاجر فضلا عن العثور على خامات هامة أخرى كالحاس والفحم والحديد والزنك وغيرها ويجرى الآن دراستها تمهيدا لاستغلالها في أقرب وقت مستطاع .

كما خلق نشاط البعثات الجيولوجية لوزارة الصناعة في البحث عن المعادن ، وفي جمع المعلومات عنها وتحليلها واستخلاص النتائج منها ونشرها وعيا تعدينيا لدى المواطنين ، وحفز رءوس الاموال على الاقبال على الاستثمار في هذا الميدان القومي الهام .

مصادر الثروة المعدنية

تتمثل مصادر الثروة المعدنية في الخامات التي تستخرج من المناجم كالفسفات والمنجنيز والحديد الخام وما إليها ، وفي المواد التي تستخرج من المحاجر كالحجر الجيري والبازلت والجبس وغيرها . ونورد فيما يلي نبذة عن خامات المناجم ومواد المحاجر الهامة في الجمهورية العربية المتحدة :

أولا - خامات المناجم

١ - الفوسفات :

يوجد خام الفوسفات في الاقليم الجنوبي على هيئة صخور رسوبية في المناطق الآتية :

أ - الصحراء الشرقية بالقرب من ساحل لبحر الأحمر :

يوجد الفوسفات في الصحراء الشرقية في المناطق الآتية :

١ - أم الحويطات ، والحجاب ، جاسوس بالقرب من سفاجا ويصدر جميع انتاج هذه الجهات الى اليابان ، والهند ، وسيلان ، وأندونيسيا اما على هيئة فوسفات صخري أو مطحون ، وتبلغ نسبة فوسفات الكالسيوم فيه ٦٣٪ في المتوسط .

٢ - العطشان وحماضات ، صنوى ، والنخيل بالقرب من القصير ويصدر الفوسفات المنتج منها الى اليابان ، والهند ، وتشيكوسلوفاكيا .

٣ - الحمراءوين ، وأم التويج وغيرها بين سفاجا والقصير وتقدر كميات الفوسفات بها بعشرات الملايين من الاطنان ، وقد وضع مشروع لاستغلالها في البرنامج الثانى للتصنيع .

ب - وادى النيل

يوجد الفوسفات في وادى النيل في القرن ، والحمامة والسباعية والمحاميد بين اسنا وادفو شرقى وغربى نهر النيل . وتستهلك الكميات المستخرجة من هذه الجهات محليا في صناعة سماد السوبر فوسفات ، كما يستخدم بعض الخام كمخضب زراعى بحالته الطبيعية ويدخل في صناعة المبيدات الحشرية .

وتقدر الكميات المصدرة حديثا من هذا الفوسفات الى الاسواق الاوربية بحوالى ٢٠ الف طن بعد سد حاجة مصانع السوبر فوسفات المحلية ، وينتظر ان يصل الانتاج الى حوالى ٤٠٠.٠٠٠ طن في الاعوام القليلة القادمة لمواجهة الطلب على الفوسفات في الخارج ومقابلة التوسع المحلى في صناعة السوبر فوسفات .

ج - الصحراء الغربية

يوجد الفوسفات في الصحراء الغربية في الواحات الداخلة والخارجة بكميات كبيرة تقدر بنحو (١٠٠) مليون طن لم تستغل بعد .

(د) شبه جزيرة سيناء

يوجد الفوسفات في مناطق متفرقة في شبه جزيرة سيناء بكميات كبيرة لم تستغل بعد .

هـ - منطقة تدمر والقريتين ودمشق بالاقليم الشمالى :

تم اكتشاف الفوسفات في هذه المناطق واذا ما ثبت وجود كميات يمكن استغلالها اقتصاديا منه فله يمكن ان تقوم صناعة السوبر فوسفات وغيرها من الاسمدة الفوسفاتية الاخرى التى تناسب مع طبيعة تربة الاراضى الزراعية بالاقليم السورى .

٢ - المنجنيز

يستخدم خام المنجنيز في صناعة الصلب والبطاريات ، وفي تلوين العدسات وزجاج اللبسات والزجاج المسطح ، وتستخدم كبريتاته في المخصبات ، وبيرمنجنات البوتاسيوم كعنصر مؤكسد مطهر .

ويستغل خام المنجنيز في ام بجمة بشبه جزيرة سيناء وفي منطقة علبه بالصحراء الشرقية .

ويوجد خام المنجنيز في شبه جزيرة سيناء على هيئة :

(١) اكاسيد منجنيز تحتوى على اوكسيد المنجنيز بنسبة تتراوح بين ٨٠ ٪ ، ٩٠ ٪ .

(ب) خام منجنيز عالى الدرجة تصل نسبة المنجنيز فيه الى ٤٢ ٪ .
(ج) خام منجنيز حديدى تتراوح نسبة المنجنيز فيه بين ٢٢ ٪ و ٢٤ ٪
والحديد بين ٣٤ ٪ و ٣٦ ٪ . وتصل نسبة ثانى اوكسيد السليكون
الى ٥ ٪ .

اما المنجنيز المستخرج من جبل علبة بالصحراء الشرقية فيحتوى
على منجنيز بنسبة ٤٣ ٪ ، حديد بنسبة ٤٥ ٪ ، وثانى اوكسيد
السليكون بنسبة ٣٨ ٪ .

ويبلغ الانتاج السنوى من المنجنيز فى المتوسط ١٥٠ الف طن يصدر
معظمها الى سويسرا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية
وتشييكوسلوفاكيا ، وبلجيكا ، والمانيا واسبانيا ، وانجلترا ، والنمسا ،
وايطاليا .

وقد اتجه التفكير الى تصنيع خام المنجنيز الحديدى (المنخفض
الدرجة) وانتاج الفيرومنجنيز اللازم لبعض الصناعات المحلية كالحديد
والصلب وللتصدير الى الخارج ، وكذلك تضمن برنامج السنوات الخمس
الثانى للصناعة اقامة مصنع للفيرومنجنيز ويضم وحدات للتجهيز
تشمل طحن وتركيز خامات المنجنيز المنخفضة الدرجة لانتاج حوالى
٢٠ الف طن فيرومنجنيز ، ٤٠ الف طن حديد زهر يمكن زيادتها الى
الضعف مستقبلا .

وتجرى الابحاث الان لاكتشاف خام المنجنيز فى الاقليم الشمالى
وتبشر هذه الابحاث بالنجاح .

٣ - الحديد

يستخدم خام الحديد فى صناعة الحديد والصلب ، ويستخرج فى
الوقت الحاضر من مناجمه بالقرب من اسوان .

وتوالى البعثات الجيولوجية لوزارة الصناعة الكشف عن مواقع
جديد لخام الحديد فى الصحراء الشرقية والصحراء الغربية وشبه جزيرة
سيناء ، وقد وفقت فعلا فى العثور على الخام بالقرب من وادى ابو ركب
ووادى الهندوس ، ووادى الدباح فى المنطقة الواقعة بين القصير ومرسى
علم بالصحراء الشرقية ، وفى جبل ابو مروات جنوب غرب سفاجا وفى
منطقة الحارة وما جاورها بالواحات البحرية . كما اكتشفت مناطق اخرى
لخام الحديد المغناطيسى بحمرا دوم والشيخ الشاذلى وابو زهر بالصحراء
الشرقية .

ويجرى حاليا دراسة خامات الحديد الموجودة بهذه المناطق لتقدير
كمياتها ومدى صلاحيتها للتعدين وأهميتها الاقتصادية .

ويتضح من الدراسات التى تمت فى مناطق وادى كريم وجبل الحديد وأم خميس الزرقاء وأم شداد وبعض المناطق الجديدة المكتشفة أن خامات الحديد موجودة بها بكميات كافية ، وأن من الممكن استخراج ٢٥٠٠ طن يوميا من الخام لمدة ٥٠ عاما على الأقل . وقد أخذت عينات من هذه الخامات لأجراء التجارب عليها وفصل الحديد منها تمهيدا لتأسيس شركة لاستغلالها ، علاوة على عينات أخرى من الخامات المنخفضة الدرجة لرفع نسبة الحديد بها ، وكان النجاح حليف هذه التجارب .

كما دلت الدراسات التى أجريت على خامات الحديد بمنطقة جبل غرابى على أن الخام المكتشف جيد وتتراوح كمياته بين ١٨٠ و ٢٠٠ مليون طن وتصل نسبة الحديد فيه الى حوالى ٤٧ر٩ ٪ .

أما خام الحديد السليسى لواطى الدرجة بمنطقة الحيز بالواحات البحرية فتقدر كمياته مبدئيا بحوالى ١٠٠ مليون طن ، ومتوسط نسبة الحديد به ٢٨ر٢ ٪ ، أمكن رفعها بعد التركيز الى حوالى ٥٤ ٪ .

الحديد فى الاقليم الشمالى

بدأ البحث عن خام الحديد خلال شهر يونية سنة ١٩٥٩ وقد عثر على خام الحديد فى أربع مناطق وهى راجو - كرى - عثمانلى - علمدار . ومن المنتظر أن يكون احتياطى الخام كبيرا فاذا ما ثبت ذلك فإنه يمكن استغلال هذا الخام اقتصاديا وبذلك يمكن أن تقوم صناعة استخلاص الحديد من خاماته خاصة وأن الاقليم يمتاز بوجود الاحجار الكلسية والرولوميتية بكثرة لاقامة شتى الصناعات الحديدية الاخرى مثل صناعة القضبان المستعملة فى البناء وغيرها وصناعة الألواح وقضبان السكك الحديدية والآلات الحديدية . هذا بالإضافة الى امكانية قيام صناعة انواع الصلب المختلفة .

ورغبة فى توفير خامات الحديد اللازمة للصناعة فقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة اقامة المشروعات الآتية :-

١ - مشروع التوسع فى استغلال خام الحديد بأسوان :

يهدف هذا المشروع الى التوسع فى انتاج خام الحديد من مناجم اسوان عن طريق اذقة منشآت كافية لانتاج ١٥٠.٠٠٠ طن فى السنة للوصول بالانتاج السوى الى ٥٥٠ ألف طن لسد احتياجات القرنين الاول والثانى بمصنع الحديد والصلب .

٢ - مشروع تركيز خام الحديد بأسوان :

يهدف هذا المشروع الى معالجة وتركيز ٥٥٠.٠٠٠ طن سنويا من

خام الحديد المستخرج من مناجم أسوان ورفع نسبة الحديد فيه الى ٤٩٪ بدلا من ٤٢٪ عن طريق التخلص من بعض الشوائب مما يؤدي الى تحقيق وفر كبير في كميات فحم الكوك المستخدمة في مصنع شركة الحديد والصلب بحلوان وفي مصاريف نقل الخام من أسوان الى حلوان .

٣ - مشروع استغلال خام الحديد بالصحراء الشرقية :

يهدف هذا المشروع الى استغلال حوالى ٩٠.٠٠٠ طن سنويا من مناطق وجود خام الحديد بالصحراء الشرقية .

٤ - مشروع أبحاث خام الحديد بأسوان :

يهدف هذا المشروع الى البحث عن خام الحديد في مناطق جديدة بالقرب من مناجم أسوان الحالية والتعرف على نوعه وطرق استخراجة وتركيزه ومعالجته للتوسع في الانتاج .

٥ - مشروع أبحاث خام الحديد بالصحراء الشرقية :

يهدف هذا المشروع الى دراسة خام الحديد بالصحراء الشرقية الرصاص والزنك بكميات كبيرة في أم غيج وبكميات أقل في زج البهار ، في المناطق التي لم تتم دراستها بعد .

٦ - مشروع أبحاث خام الحديد بالواحات البحرية :

يهدف هذا المشروع الى دراسة خام الحديد بالواحات البحرية واستغلاله اذا ما أريد التوسع في الانتاج أو مواجهة النقص في بعض المناجم .

٤ - الرصاص والزنك :

تتكون خامات الرصاص والزنك من كربونات وكبريتيد الرصاص مع كربونات وسليكات الزنك المائية وتوجد على هيئة عدسات في الطبقات السفلى من عصر المايوسين المتوسط في المنطقة الواقعة بين القصير والرنجة جنوبا على شاطئ البحر الاحمر . كما توجد رواسب الرصاص والزنك بكميات كبيرة في أم غيج وبكميات أقل في زج البهار ، وجبل عنز وجبل الرصاص وتم العثور على كبريتيد الزنك (سفاليريت) وكبريتيد الرصاص (الجالينا) مختلطين مع خامات النحاس . بجبل سميوكى .

وقد وجدت البعثات الجيولوجية ان خام الرصاص في منطقة أم غيج يمتد الى عمق خمسون مترا تحت سطح الارض وبذلك يصل الاحتياطي الى نحو مليون طن ، كما ان الخام في وادى اسل يحتمل امتداده على هيئة عدسات في مناطق واسعة بين وادى اسل وزج البهار .

وعلاوة على ذلك فقد انتهت الابحاث الخاصة باقامة مصنع للزنك
بقدره انتاجية حوالى ٥٠٠٠ طن فى السنة وتم التعاقد على انشاءه .

ولتوفير احتياجات الصناعة من الرصاص والزنك تضمن برنامج
السنوات الخمس الثانى للصناعة المشروعين الآتيين :

١ - مشروع ابحاث خامات الرصاص والزنك :

يهدف هذا المشروع الى البحث عن مواقع جديدة لخامات الرصاص
والزنك واستكمال الابحاث فى بعض المناطق الاخرى ، ويشمل اجراء
ابحاث جيولوجية عامة لدراسة صخور العصر الثلاثى من القصير الى
راس بناسى على ساحل البحر الاحمر ، وابحاث اخرى تفصيلية لمناطق
خامات الزنك والرصاص بالقرب من زج البهار بالصحرى الشرقية
الوسطى ومناطق الرصاص بالقرب من جبل الزيت غربى خليج السويس ،
وذلك بالاضافة الى الابحاث الجيوفيزيائية فى المناطق القريبة من ساحل
البحر الاحمر جنوبى القصير ، وابحاث الحفر فى منطقة ام غيج والمنطقة
الواقعة بين ام غيج ووادى وزر بالقرب من وادى اسل .

٢ - مشروع انشاء وحدتين لتركيز خامات الرصاص بمنجمى ام غيج وزج البهار :

يهدف هذا المشروع الى تركيز خامات الرصاص بمنجمى ام غيج
وزج البهار لانتاج ٣٥٠٠ طن سنويا من مركز خام الرصاص بنسبة
٥٠ ٪ لسد حاجة الاستهلاك المحلى من معدن الرصاص الذى يستخدم
فى صناعة الكابلات والبطاريات وغيرها من الصناعات .

٥ - الكاولين والطينة البيضاء والطينة الحراوية :

يوجد الكاولين فى عدة مواقع بمنطقة اسوان تحت الاحجار الرملية
النوبية نتيجة لتحول الصخور الجرانيتية او الشسنية ، وتتراوح نسبة
الكاولين فى هذه الخامات بين ٣٥ ٪ ، ٤٠ ٪ .

كما يوجد الكاولين بسيىء فى الطبقات الفحمية العليا المكونة من
احجار رملية ذات الوان حمراء وبيضاء ناصعة فى مناطق ابو نتش ،
ووادى بودرة ، ووادى جنين وجبل سبع سلامة . والكاولين الابيض
الناصع هو النوع الممكن استغلاله اقتصاديا .

ويستخدم الكاولين فى انتاج الفخار الابيض والصينى وكافة انواع
الخزف ، ويدخل فى صناعة المطاط والبويات - يستعمل كمادة مليئة
للملابس والورق .

٦ - الكبريت :

ينتشر الكبريت بكثرة على امتداد ساحل البحر الأحمر - . ويوجد بمنطقة (الرنجة) على هيئة عدسات أو حبوب أو طبقات متبادلة مع الجبس والطفلة وفي منطقة (جمسة) توجد رواسب الكبريت بمجموعة عصر المايوسين وتكونت أصلا من الانهيدرايت المتداخل مع الطفلة والحجر الجيري الأولوميتي ويستخدم في تحضير حامض الكبريتيك اللازم لصناعة الأسمدة حاليا .

ويقدر الفنيون بوزارة الصناعة كميات خام الكبريت المؤكد وجودها بمنطقة الرنجة بحوالى (٥٠٠٠) طن والكميات المحتمل وجودها بحوالى (٢٠٠٠٠) طن .

وقد اكتشفت مناطق جديدة للكبريت بمنطقة جبل دارا بأبى دربة بشبه جزيرة سيناء وبمنطقة جبل الزيت بالصحراء الشرقية .

وعلاوة على الدراسات التى تمت بمناطق الكبريت بأم ريجة بالقرب من أم فيج يجرى حاليا دراسة خام الكبريت المكتشف بمنطقة وادى خيللات وقد أمكن تركيز الخام الى ٩٠ ٪ .

الكبريت فى الاقليم الشمالى :

توجد المياه الكبريتية فى مناطق الضمير ورأس العين وتدمر وأهمها منطقة رأس العين بالقرب من الفامشلى فاذا ما ثبت وجود كميات كبيرة فانه يمكن ان تقوم صناعة حامض الكبريتيك الذى يعتبر أساسا لكثير من الصناعات مثل صناعة الأسمدة والبطاريات والحرير الصناعى فى عمليات تكرير البترول .

٧ - الاسبستوس والفرميكوليت والميكا :

يوجد الاسبستوس ، والفرميكوليت بكثرة فى منطقة (حفافيت) بالصحراء الشرقية ، على هيئة كتل بأطراف عروق البجماتيت تقطع عدسات سربنتين .

وقد اكتشفت البعثات الجيولوجية لوزارة الصناعة مناطق أخرى لخام الاسبستوس فى وادى أبو بيت جنوبى مرسى علم وفى جبل أم همر شمالى مرسى علم .

كما اكتشفت الميكا لأول مرة فى منطقة وادى بيتان جنوب مرسى علم وفى منطقة روض أم الفرج غربى مرسى علم على هيئة صفائح متوسطة الطول من النوع الأبيض المعروف باسم (مسكوفيت) وتجرى الآن عملية

استكشاف خام الاسبستوس في الاقليم الشمالى ومن المنتظر ان يسفر الاستكشاف عن وجود الخام في الاقليم .

ويدخل الاسبستوس بكثرة في صناعة المواد المضادة للحريق ويستعمل الفرميكوليت كعازل لحوائط المباني الداخلية والارضيات والأسقف وتستخدم الميكا كعازل للكهرباء .

٨ - التلك :

توجد معظم رواسب التلك في مناطق العطشان ، ودرهيب ، ومكبى وبيز ديزى ، ووادى خريط وحيمر وجبل النخيرة ، ووادى الريدى والفواخير ، وبيز الهمر بالصحراء الشرقية نتيجة لتحويل الصخور النارية القاعدية الفنية بالمغنسيوم .

ويدخل التلك في صناعة البويات ومساحيق التجميل والمبيدات الحشرية والصابون والمنسوجات وفي تغطية الفلايات وانايب النحاس . ويستهلك حوالى ٨٥ ٪ من الانتاج المحلى ويصدر الباقي اما خاما او مطحونا الى هولندا وسويسرا والسويد والمملكة المتحدة والمانيا وايطاليا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها .

٩ - سلفات الباريوم :

يوجد الباريات على هيئة عروق في الشقوق الناتجة عن الانكسارات في الصخور النارية جنوب شرق أسوان . وفي عروق الجرانيت المختلفة بالهيماتيت بجبل العرف بوادى الديب وجبل البكرية في الصحراء الشرقية .

ويستعمل الباريات المطحون في صناعة المطاط والورق والبلاستيك والبويات والزجاج والزراير والاسطوانات ويستخدم عند حفر الآبار العميقة للتنقيب عن البترول .

وقد اشتمل برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة على مشروع للتوسع في استغلال خامات التلك والباريت والمسكوفيت والكبريت والفيرميكلوليت والاسبستوس .

١٠ - الرمال السوداء :

توجد الرمال السوداء على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وعند مصبى النيل بالقرب ، من دمياط ورشيد وفي عدة مواقع بين بورسعيد والعريش ويحتوى على الألمنيوم ، والماجنيتيت والزركون ، والجارنيت والمونازيت .

وتصدر جميع منتجات الرمال السوداء الى الخارج باعدا المونازيت .

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة اقامة مشروعين لاستغلال ٦٠.٠٠٠ طن من الرمال السوداء بالقرب من رشيد ودمياط
لانتاج ٣٠.٠٠٠ طن من الالمنيوم ، ٨٤٠٠ طن من الماغنيتيت ، ٣٠٠٠
طن من الزركون ، ٩٠٠ طن من الروتيل ، ٢٠٠ طن من المونازيت .

١١ - الملح والنظرون :

يستخرج ملح كلوريد الصوديوم (ملح الطعام) بطريق الترسيب
من مياه البحر ومن البحيرات بالملاحات في بور سعيد ، والاسكندرية ،
ورشيد ، ومرسى مطروح ، وادكو ، والمنزلة ، والدخيلة ، والمنيرة ،
وبلطيم ، وشطوط دمياط ، وتصل نسبة كلوريد الصوديوم به الى
٩٤ ٪ .

ويدخل الملح في صناعة كيماويات الصوديوم ، والصودا الكاوية
والصبغة الدباغة والصابون ، والزجاج والمنسوجات وفي عمليات التبريد
والصناعات الغذائية وغيرها .
ويصدر معظم الانتاج المحلى الى دول الشرق الاقصى واهمها
اليابان .

ويستخرج النظرون من البحيرات الداخلية الضحلة في وادى
النظرون ومديرية البحيرة ، وهو عبارة عن مخلوط من كبريتات
وبيكربونات الصوديوم وبعض الشوائب بنسب مختلفة .

ويستخدم النظرون في انتاج الصودا الكاوية وفي صناعة الكيماويات
والزجاج والصابون وتستهلك الكميات المستخرجة محليا .

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة مشروعا لرفع
الطاقة الانتاجية للملاحات من ٤٠٠ الف طن من الملح الى ٦٠٠ الف طن ،
وزيادة الكميات المنتجة من الملح المسكر الى ١٦٠ الف طن بدلا من
٤٠ الف طن .

١٢ - الالمنيوم

يوجد خام الالمنيوم على هيئة عدسات في الصخور القاعدية في منطقة
أبو غلقة وفي الجزء الجنوبى من الصحراء الشرقية . وتقدر كمية الخام
المؤكد وجودها بمنطقة أبو غلقة بعشرة ملايين طن ، والمحتملة بثمانية
ملايين طن . وقد بدىء في تصدير انتاجها الى الخارج في نهاية عام
١٩٦٠ .

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة مشروعاً لاجراء ابحاث لتركيز خام الالمنيوم بمنطقة أبو غلفة ميكانيكيا ورفع نسبة اوكسيد التيتانيوم فيه الى حوالى ٥٠ ٪ لمضاعفة ثمن الخام ، بالإضافة الى الأبحاث الخاصة بانتاج الخبث التيتاني من الخام توطئة لاقامة مصنع للتركيز الميكانيكى والميتالورجى لمعالجة ٣.٠٠٠ طن من خام الالمنيوم .

١٢ - الذهب

يوجد الذهب على هيئة قشور صغيرة أو جسيمات دقيقة متفرقة فى عروق المرو (الكوارتز) والكلسيت التى تتخلل الصخور النارية القديمة فى مناطق السد ، والبرامية ، والعريضية ، وأم جريات ، وفطيرة ، وأم الروس ، وأم الطيور ، وغيرها بالصحراء الشرقية .

ويستخرج الذهب فى الاقليم الجنوبى من منجم السد (منطقة الفواخير) بالقرب من القصير .

ويستخلص الذهب من الخام فى منطقة المنجم ، ويحول الى سبائك ويبلغ متوسط الانتاج منه ٢٢٥٠ أوقية فى السنة .

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة مشروعاً لزيادة هذه الكمية الى حوالى ٥٠٠٠ أوقية فى السنة .

خامات مكتشفة حديثاً

١ - النحاس

يعتبر النحاس من أهم المعادن التى تدخل فى كثير من الصناعات الأساسية وتحتاج البلاد الى كميات كبيرة منها .

وتوجد خامات النحاس فى الاقليم الجنوبى فى صحراء سيناء ، وفى الصحراء الشرقية الجنوبية بمنطقة أم سميوكى ، وفى منطقة أبو سويل جنوب شرقى أسوان وفى منطقة حمش ، كما يوجد بمنطقة العطشان ودرهيب وهو امتداد للعروق الموجودة بجبل أم سميوكى .

وقد عنى برنامج السنوات الخمس الاولى للصناعة ببحث مناطق خام النحاس المختلط بالزنك بام سميوكى وأبو سويل .

وقد تقدمت أعمال البحث فى منطقة أم سميوكى ، وثبت وجود ١/٢ مليون طن من خام النحاس بها حتى الآن .

ورغبة فى سد احتياجات الصناعة من النحاس والوصول بالاحتياطى

الموجود من الخام الى خمسة ملايين طن ، فقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة مشروعين أحدهما لاستغلال ٢٥٠.٠٠٠ طن من خامات النحاس والزنك فى السنة بمنطقة أم سميوكى لاستخلاص ٢٠.٠٠٠ طن من مركز خام النحاس ، ٨٠.٠٠٠ طن من مركز الزنك ، والثانى للبحث عن خامات النحاس فى منطقة أبوسويل وحمش ، والعطوى والمناطق المجاورة لأم سميوكى بالصحراء الشرقية ، ومناطق شبه جزيرة سيناء .

٢ - الفحم

يعتبر الفحم عماد كثير من الصناعات وخاصة صناعة الحديد والصلب ومصدرا للقوى الكهربائية والحرارية .

وقد عنى برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة بالبحث عن الفحم ووفقت البعثات الجيولوجية فى العثور على خاماته على عمق ٥٠٠ متر تحت سطح الأرض بالقرب من عيون موسى ، ووجدت رواسب فحمية على سطح الأرض فى وادى بدعة ووادى أم ثورة وفى منطقة المفارة وفى عدة مواقع أخرى أهمها عتاقة ، وأبو رواش وادفو وفى الواحات .

وقد رأى أن يشمل برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة مشروعا للبحث عن الفحم فى المناطق السابقة ودراستها دراسة تفصيلية لمعرفة كميات الفحم الموجودة فى كل منها ونوعه وطرق استخراجة وتنقيته وتصنيعه .

كما تضمن البرنامج مشروعين آخرين لاستغلال الفحم بمناطق عيون موسى ووادى بدعة ووادى أم ثورة .

٣ - الجرافيت

يوجد خام الجرافيت فى مناطق وادى سترا والبرامية والعلاقي ، ووادى أم قرية ، وقد نجحت التجارب الخاصة بتركيزه ، وأمكن انتاج الانواع الصالحة للمسابك واقلام الرصاص .

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة مشروعا لاستغلال هذا الخام قدرته الانتاجية ١٠٠٠ طن سنويا من جرافيت مركز بنسبة تتراوح بين ٦٠ ، ٨٠ ٪ ، ٢٠ طنا من جرافيت مركز بنسبة ٩٠ ٪ .

المحاجر

تعتبر أراضى الاقليم الجنوبى غنية جدا بمواد المحاجر وتتميز بوجود أصناف مختلفة من المادة الواحدة مما يجعلها صالحة لعدة أغراض .

مواد المحاجر

ونورد فيما يلى نبذه بأهم مواد المحاجر فى الاقليم الجنوبى

١ - الأحجار الجيرية

توجد هذه الأحجار بوفرة فى تلال الهضبتين الشرقية والغربية على طول مجرى النيل من أقصى الجنوب حتى القاهرة وفى تلال غرب الاسكندرية بجهة الدخيلة حيث تمتد غربا الى مسافات طويلة بمحاذاة شاطئ البحر الأبيض المتوسط وتلال منطقة قنال السويس وخاصة بجهة فايد وكذلك فى جبل عتاقة والأديبة ، وتمتد جنوبا بمحاذاة شاطئ البحر الأحمر على طول خليج السويس ، وتمشيا مع نهضة البلاد الصناعية استعملت هذه الأحجار فى السنوات الأخيرة فى أغراض صناعية هامة منها السبام والحديد والاسمنت وغاز ثانى أكسيد الكربون والجير . والأحجار الجيرية اما هشة واما صلبة ، وتدخل الأحجار الصلبة فى صناعة أحجار الصنعة اللازمة لأفاريز الطرق وتستخرج من محاجر عين الصيرة .

ومن الأحجار الجيرية ما هو متبلور شديد الصلابة كأحجار الرخام وتستخدم فى صناعة الموزايكو وتوجد بوادى حوف بجهة حلوان ، وجبل زاوية الأبدات وبنى غالب بأسىوط .

ومنها ما هو أقل صلابة كأحجار البازلت وتستخدم فى عمليات الرصف وتوجد بجبل وادى الهرىف وجبل العيساوية جنوب شرق أخميم .

وقد اتجهت الأنظار أخيرا الى مخلفات محاجر الحجر الجيرى وخاصة فى مناطق الجبل الأبيض والمعدسة وفايد وغيرها حيث يستخرج منها الأحجار الجيرية المتفتتة والمتراكمة من عمليات التحجير من قرون عديدة وتستخدم فى عمليات أساسات الطرق وفى صناعة الطوب وفى مربعات رصف أفاريز الطرق . وقد أقيم حديثا مصنع لهذه المنتجات التى يزداد عليها الاقبال بدلا من أحجار الصنعة وذلك لسهولة انتاجها بالأحجام والأشكال المختلفة التى تتمشى مع أغراض استخدامها .

٢ - الحجر الرملى

يوجد فى الجبل الأحمر شرق العباسية وفى محافظة أسوان بالوجه القبلى وبجبل علم المرقب جنوب غرب الاسكندرية ويستخدم بصصفة خاصة كحجر زينة فى أعمال البناء الموجودة بألوان متعددة نتيجة اختلاطه بإكاسيد الحديد ، ونظرا لما يتميز به هذا الحجر من صلابة فانه يستخدم فى صناعة أحجار الطواحين وأحجار سن الأسلحة . ويمكن الاستفادة به فى أعمال الرصف وتثبيت فلنكات السكك الحديدية .

وقد أجريت تجارب على استخدام الأحجار الرملية المستخرجة من شبه جزيرة سيناء فى أغراض الصهر فى الأفران وهى أحجار مأخوذة من الحجر الرملى النوبى وتدخل منه أيضا كميات فى صناعة الموزايكو لتكسبه اللون الأحمر وذلك بدلا من الرخام الأحمر .

٣ - الرمال

توجد على هيئة طبقات رسوبية منتشرة فى أماكن كثيرة بالقرب من المدن والقرى كما توجد مترسبة فى جزائر النيل وعلى شاطئيه ومنها :

(أ) رمل المباني

وهو رمل نظيف حبيباته حادة يدخل فى المون العادية وفى المباني الخرسانية .

(ب) رمل الرصف

وهو أقل جودة من رمل المباني وحبيباته متفاوتة الحجم وبعضها غير حاد ويوجد هذا الرمل بكثرة فى محاجر متعددة وأهمها جبل البلاية شرق القاهرة ومنشية البكرى وأجران الغول غرب القاهرة وحلوان وسيدى بشر والاسكندرية والتل الكبير وكبريت وسنجها والقصاصين والمناجاة الكبرى ، وقويسنا وبلبيس وغيرها .

(ج) رمل الزينة

وهو ذو ألوان بعضها أحمر وبعضها أصفر وآخر برتقالى وهو رمل يستخرج من الجبل الأحمر ويرجع السبب فى تلوينه الى اختلاطه بنسبة متفاوتة من أكسيد الحديد الأحمر والأصفر كما يدخل فى صناعة الطوب الرملى الملون .

(د) رمل الزجاج

ويستخرج من بير الفحم بناحية المعادى وقد حصلت مصانع ياسين للزجاج على مقدين لاستغلال هذا الرمل لمدة طويلة لاستخدامه تدريجيا بدلا من الرمل المستورد ، وأهم ما يتميز به هو خلوه من الأكاسيد والمواد الطينية والطفيلية وانتظام أحجام حبيباته ، كما يوجد رمل الزجاج في وادى نيش بشبه جزيرة سيناء ويحتوى على نسبة عالية من السليكا تتراوح ، بين ٩٥ ٪ ، ٩٨ ٪

وتدل المعلومات عن وجود رمال الزجاج في بعض المناطق في الاقليم الشمالى مثل القريتين وشمال غرب تدمر .

(هـ) رمل المسابك

يوجد بجهة حلوان وأهم خواصه انه حرارى يقاوم درجات الحرارة العالية ، متماسك لاحتوائه على نسبة معينة من الطفلة ، مسامى يسمح بمرور الغازات ويوجد ايضا في جهة المازة والجبل الأحمر .

(و) رمل الصنفرة

رمل حاد نظيف متساوى الأحجام خال من الطفلة والمواد الطينية .

(ز) رمل المرشحات

ويتحتم ان يكون نظيفا خاليا من الطفلة والاملاح القابلة للدوبان في الماء والمواد الجيرية والعضوية وحبيباته كبيرة الحجم كورائزية وغير حادة ويستعمل في مرشحات مياه الشرب لكونه نفاذا .

(ح) رمل النيل

يحتوى على نسبة كبيرة من الطمي وأغلب استعمالاته في ردم البرك واستصلاح الاراضى ويوجد في فرعى الدلتا ومجرى النهر حتى محافظة قنا .

٤ - الجبس

مادة اساسية في صناعة البناء ويوجد في أماكن كثيرة أهمها جهة البلاح ووادى فرندل والصحراء الغربية بجهة الغربانيات والعميد حيث يمتد لمسافات كبيرة وفي شرق المعصرة والصف وجزرة وادى خوف ، وقد استخدمه قدماء المصريين في بناء الاهرامات . كما يوجد الجبس في قاع البحيرات الملحة وخاصة في بحيرة المنزلة ، والاسمنت البورتلاندى في طرة وحلوان والاسكندرية .

ويصدر خام الجبس المستخرج من محاجر وادي غرنديل . وقد ازداد الاقبال على استخدامه في السنوات الاخيرة في استصلاح الاراضي البور لتخليصها من أيونات الصوديوم فضلا عن أنه يزيد مسامية التربة فيجعلها سهلة الصرف .

ويوجد الجبس بكميات كبيرة في شبه جزيرة سيناء وفي تلال البحر الاحمر الساحلية بالصحراء الشرقية .

وقد عثرت البعثات الجيولوجية اخيرا على منطقة غنية بالجبس بالجزء الجنوبي من شبه جزيرة سيناء وتقدر كمية الخام مبدئيا بنحو ٨ مليون طن .

ويوجد الجبس بكميات وفيرة في الاقليم الشمالي وخاصة في منطقة رويسة القسيس وما حولها .

٥ - التلوميت

يوجد في جبل عتاقة بالقرب من السويس ويستخدم في صناعة الحرارية اللازمة لتبطين الافران ذات درجات الحرارة العالية كما تصلح أحجاره في أعمال الرصيف لصلابتها وفي بناء أرصفة الموانئ وتكسيات المجارى المائية المالحة كما هو الحال في قناة السويس .

٦ - البازلت

يوجد بكميات هائلة في جهة أبو زعبل في شمال القاهرة وفي أبو رواش غرب القاهرة وفي جهات أخرى مثل طريق مصر / السويس الصحراوي وفي عدة أماكن متفرقة وطريق القاهرة / الاسكندرية الصحراوي وشمال محافظة الفيوم بجهة جبل قطراني .

ويستخدم البازلت في أغراض رصف الطرق وفي تثبيت فلنكات السكك الحديدية والناعم منه يدخل في صناعة الموزايكو حيث يكسبه اللون الاسود وذلك بدلا من الرخام الاسود .

وقد استخدم القدماء أحجار البازلت في عمل بعض التماثيل .

كما يستخدم البازلت في انشاء قواعد التماثيل ودرج السلالم وخاصة للمنشآت العامة الكبيرة ذات الاستعمال المستمر مثل محطات السكك الحديدية وذلك لشدة صلابته وقلة تآكله .

٧ - الزلط

يوجد الزلط في أماكن كثيرة وخاصة في قنا وأدفو وأهم منساقط

وجوده بالتل الكبير والقصاصين والخطاطبة وكفر داود والطرانة ودرب
الفيوم والبركة والمأظة والمنيرة وانشاص وزاوية أبو مسلم وجبل المنيا
والشرفا جنوب القاهرة وبرقاش وأبو غالب .

ويستخدم الزلط في عمليات الرصف وتثبيت فلنكات السكك
الحديدية وذلك بعد تكسيرها بالكسارات ، وكذلك يدخل في أعمال
البناء المسلح .

كما يستخدم الزلط الرفيع في أعمال الأعمدة المسلحة والألواح
المستخدمة في حواجز السكك الحديدية وفي صناعة الطوب الاسمنتي
المفرغ وعمليات الرصف ويوجد منه أنواع ملونة تستخدم في الرينة وفي
طرق الحدائق العامة والقصور .

٨ - الطفلة

تتكون من سليكات الألمنيوم المائية الناتجة من التحليل الكيماوي
للصخور الألونية .

وتوجد الطفلة في أسوان وفي شرق القاهرة بجهة وادي اللبلاية
بالعباسية ووادي دجلة جهة المعادي وفي شبه جزيرة سيناء وبجهة
الجلالة البحرية جنوب السويس والحمام غرب الاسكندرية وشرق مركز
مطاي بجبل الجرف الأحمر .

وقد اتسع استخدامها في الأغراض الصناعية وخاصة في صناعة
الأسمنت والحراريات والانايب والمواسير الفخارية والصيني والكابلات
الكهربائية والبويات والصابون والورق وعمليات حفر الآبار والتنقيب
عن البترول .

٩ - حجر الخفاف

هي كراسي مسامية خفيفة الوزن تكونت من حمم بركانية وتوجد
ما بين رشيد ومرسى مطروح .

وتستخدم في صقل الموزايكو والرخام وتنعيم أسطح الأخشاب
قبل طلاؤها .

كما تدخل بعد صحنها في صناعة معاجين الاستنار والمساحيق
المنظفة للأواني كالشيم .

وتستخدم أيضا في عمل الطوب الاسمنتي المفرغ حيث يكون خفيف
الوزن مساميا .

١٠ - احجار الزينة

توجد بكثرة في الصحراء الشرقية وانواعها :

(١) الرخام :

يوجد بوادى المياه وجبل زعفران ووادى الدفيج بالبرامية ووادى عطا الله ويستخدم في درج السلالم والتكسيات الداخلية والخارجية للمنشآت المعمارية أو يكسر لاستعماله في صناعة الموزايكو .

كما اكتشف الرخام أخيرا بوادى حيمور جنوب شرق أسوان بكميات وفيرة وأنواع مختلفة صالحة للاستغلال وتقنى عن استيراد الرخام من الخارج . واللوان الرخام المصرى هى الابيض والاسود والبرتقالى والوردى .

(ب) الالباستر :

يوجد بجبل سنور وجبل القواطيع وجبل بصره ووادى جروى شرق حلوان ، ولا يختلف في استخراجة واستعمالاته عن الرخام .

(ج) السربنتين (الشهر بالرخام الاخضر) :

يوجد على شكل صخرى بوادى أم الحيوطات وبوادى قاسم وبجبل أم عش واغلب استعمالاته في صناعة الموزايكه

(د) البريشيا :

يوجد بجبل الرصفة بالحمامات على طريق قفط - القصير ، ويستعمل بعد تكسيه في صناعة الموزايكو .

(د) الجرانيت :

عبارة عن صخر نادى يوجد بمنطقة أسوان . وأهم مناطق تحجيره جبل المسلة وجزيرة سالوجة وجبل الشلال .

ويستخدم في بناء الخزانات والقناطر الكبرى وفي عمل التماثيل وقواعدها وفي المنشآت المعمارية ذات الطابع التذكارى .

كما تستخدم مخلفات محاجر الجرانيت في أعمال رصف الطرق . ويستخدم على شكل كتل يجرى نحتها وتهذيبها حسب الطلب أو يقطع الى الواح لأعمال التكسيات المعمارية .

جدول يبين الصناعات التعدينية
بالمقارنة بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٠
(كميات الانتاج وقيمتها بالآف جنيه)

المنف	الوحدف	سنة ١٩٥٢ كمفة قفمفة	سنة ١٩٦٠ كمفة قفمفة
كسروم	طن	—	٣٠٠
فلسفسار	طن	—	٣٦٠
خاماف مفلوط من	طن	—	٧٢٥
الزنك والرصاص	طن	—	١٨٠٠٠
الكبرفف	طن	—	٢٠٠٠٠
السكاولف	طن	—	٢٤٠٠٠٠
خام الحديد	طن	—	١٢٠
المفكا والففرموكولففا	طن	—	٥٧٠٠٠٠
الفوسفاف	طن	١٠٠٠	٥٢٧٢٠٤
المنفنففسز	طن	٦٦٠	١٩١٠٠٨
الزنك	طن	٤٤٣٨	٢٩٨٧
الرصاص	طن	—	٨٠
الطفلق	طن	٥٥٣٢	٦٠٠٠
اسبفستوس	طن	٠٣٦	٤٥٠
منفنفاف رمال سوادف	طن	٣	١٢٠٠
((المنفف))	طن	١٦١٢	١٢٠٠٠
بارفف	طن	٠٣١	٢٦٠٠
خاماف الوان	طن	١٣٥	١٢٠
((اكاسفف فففف))	طن	٠٣٢	٧٣٠
طفففة ففاسوسفة	طن	٣٠٧٣٤	١٠٠٠٠
الذهب	أوقفة	١٧٠٧٨	٢٢

٤٥٥٢

٢٠٧٣

اجمالف مسففرفاف خاماف المنافف

صنافاف مفففلفة

١ - الصنافاف الفذائففة

الاقلففم الشمالف :

١ - صناففة الافففة المفففوفة بالفب :

فففر هذه الصناففة من الصنافاف الفامفة بالاقلففم الشمالف لفففراف
 انواع المفففولات الفف فمكن ففففها وففرفز فف فمشفق الفف فوفف بها
 فلاففة مصانف لهذا الفرفض ففلف رأس مالها ٣ ملففون لفرة .

٢ - صناعة السكر :

بدأت صناعة السكر في الاقليم الشمالى فى سنة ١٩٤٦ عندما انشأت شركة مصنع السكر والمنتجات الزراعية مصنعها فى حمص برأس مال قدره ١٢ مليون ليرة ويبلغ انتاجه فى سنة ١٩٥٧ من سكر البنجر ٦٧٥٠ طنا ومن السكر الخام المستورد ٣٨٤٧ طنا .

ولقد تم تأسيس شركة لاقامة مصنع آخر فى دمشق برأس مال قدره ٦ مليون ليرة افتتح عام ١٩٥٩ وتبلغ قدرة كل من مصنعى حمص ودمشق ١٠ آلاف طن فى السنة وسيقتصر العمل فى مصنع دمشق على استخلاص السكر من البنجر ويتم التكرير بمصنع حمص .

٣ - صناعة عصر الزيوت :

يشتهر الاقليم الشمالى بهذه الصناعة منذ زمن طويل وخاصة زيت الزيتون لانتشاره فى منطقة اللاذقية وبعد ان كانت عملية عصر الزيتون بدائية الى وقت قريب تغيرت الحالة وانتشرت المعاصر الآلية التى تستعمل المكابس الايدروليكية ذات الضغط العالى . ويستخلص الزيت من الزيتون على دورتين : الاولى بالعصر ويستعمل الزيت الناتج منها فى الغذاء الآدمى . والثانية بالمذيبات العضوية ويستعمل الزيت الناتج منها فى صناعة الصابون .

ويستخدم الكسب المتخلف بعد ذلك كوقود كما يستعمل الرماد فى تسميد الاراضى الزراعية .

وبعد انتشار زراعة القطن فى الاقليم الشمالى نشأت صناعة عصر زيت بذرة القطن فقامت تسعة مصانع كبيرة لهذا الغرض موزعة على حلب ودمشق واللاذقية وحماه وتستهلك هذه المصانع سنويا ١٠٠٠٠٠ رطل من البصرة أى حوالى نصف المحصول .

٤ - صناعة الشيكولاته والبسكويت :

دخلت هذه الصناعة الى الاقليم الشمالى سنة ١٩٥١ حيث انشئت عدة مصانع لهذا الغرض فى مدينة حلب تبلغ قدرتها الانتاجية ٥٠٠ طن من الشيكولاته و ١٠٠٠ طن من البسكويت ، ١٠٠٠٠ رطل من الحلوى فى السنة وتعتمد هذه الصناعة على الخبرة الفنية وتعتبر مصانعها على درجة كبيرة من الجودة .

أما عن تقدم الصناعات الغذائية فى الاقليم الجنوبى فان الجدول التالى يوضحها :

الصناعات الغذائية

(كميات الانتاج وقيمتها بالآلاف الجنيهات)

المصنف	الوحدة	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٦٠
		كمية	قيمة
سردين في علب	الف علب	—	٨
لبن مبستر	طن	—	٤٦٧
فواكه محفوظة	طن	—	٤٩
جمبرى مجمد	طن	—	٤٦٤
لحوم مصنعة	طن	١٧٦	٩٤٣
صلصة طماطم محفوظة	طن	—	—
خضار وبقول محفوظة	طن	١٠٠	١٠٠٠
		١٠٠	٢٢٠٠
جين ابيض كامل النسم	طن	٨٥٠٠٠	١٦١٥٠
زيت بذرة القطن	طن	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠
المنسجى الصناعى	طن	١٢٠٠٠	٢٢٤٤
السكر	طن	١٨٨٥٠٠	١١٦٨٥
الكحول	الف لتر	١١١٢٥	٢٤١٤
النشا	طن	٥٣٠٠	٣٣٣
مياه غازية	مليون زجاجة	١٠٥٦	١٥٦٨
		٤٠٠	٤٠٠٠

٢ - الصناعات البنائية

صناعة مواد البناء بالاقليم اشمالى

تعتمد هذه الصناعة على الخامات المحلية من اسمنت وبلاط واحجار واوان خزفية .

وقد بلغ انتاج الاسمنت فى عام ١٩٥٨ ١١٥٠٨٠ طنا ومن المنتظر ان يزيد انتاجه كثيرا . ويبلغ عدد المؤسسات المشغلة فى صناعة مواد البناء ٣٦٩ مؤسسة تضم ٢٤٦٤ عاملا .

صناعة مواد البناء بالاقليم الجنوبى

اما الصناعات البنائية فقد تقدمت تقدما كبيرا فى السنين الاخيرة ويمثل الجدول التالى مدى تطور هذه الصناعة وتطور انتاجها ومدى الزيادة فى الانتاج فيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٠

الصناعات البنائية

كميات الانتاج وقيمتها بالاف الجنيهات

المصنف	الوحدة	سنة ١٩٥٢	سنة ١٩٦٠
الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أدوات منزلية من الخزف والقيشاساني	طن	—	—
اسمنت ابيض	طن	—	٤٢٠٠
اسمنت حديدي	طن	—	١٤٠٠٠٠
أدوات صحية وعوازل كهربائية	طن	—	١٠٠٠
بلاط سيراميك	طن	—	٦٠٠
اسمنت بورتلاندي	الف طن	٩٥١	١٩٠٣
طوب وبلوكات حرارية	الف طن	٨	٤٧
مواسير فخار	الف طن	٤	٦٦
مواسير ومنتجات خرسانية	الف طن	١٨	٤٥٠
مواسير والواح اسبستوس	الف طن	٧	٢٨٠
اسمكتي	الف طن	٥٢٠	٨٠٠
الطوب الاحمر	مليون طوبة	١٥٦٠	١٠٠٠
الطوب الرملي	مليون طوبة	٨٨	١٠٠٠
بلاط اسمكتي	الف متر مربع	١٢٥٠	١٧٠٠
الرخام	طن	٩٦٠	٤٥٠٠
الجبس والمصيص	الف طن	١١٧	٤٦٨
اجمالي الصناعات البنائية		٨٤٣٢	٢٠٠٠١٨

صناعة الادوية

تعتبر صناعة الادوية من الصناعات الاستراتيجية الهامة التي تقضي المصلحة العامة العناية بها حتى تستكمل جميع المقومات الضرورية لانمائها وتوفير منتجاتها الحيوية بمستوى عال من الجودة .

وقد نهضت صناعة الادوية في الاقليم الجنوبي نهضة ملموسة كان اهم مقوماتها زيادة مضطردة في دعوس الاموال المستثمرة فيها وعدد العمال الذين تستخدمهم هذه الصناعة ونمو سريع في كمية الانتاج وارتفاع ظاهر في قيمة المبيعات واهتمام بالغ بجودة الانتاج واتجسأه واضح في التزود بالمعدات الآلية الحديثة لرفع القدرة الانتاجية .

عدد المصانع والمعدات ورأس المال :

يبلغ عدد مصانع الادوية بالاقليم الجنوبي والتي يبلغ رأسمال كل منها خمسة آلاف جنيه فأكثر ٤٥ مصنعا تستثمر نحو ٨٦٢.٠٠٠ ر.١ جنيه ويعمل بها حوالى ٢٤٠٠ عامل .

امكانيات الصناعة الدوائية :

١ - المستحضرات التي يمكن تجهيزها محليا بالامكانيات الحاضرة :

يمكن القول بأن جميع الادوية التي تستورد في صورة اقراص أو حقن أو شراب أو مراهم أو مساحيق أو أملاح فوارة يمكن تجهيزها محليا بالامكانيات الحاضرة اذا ما توافرت المواد الاولية اللازمة لها وبذلك يمكن الاستفادة من الطاقة الانتاجية الكاملة للمصانع المحلية وتشغيل الطاقة المعطلة بها والتي تبلغ حوالى ٥٠٪ وقد اتخذت الخطى اللازمة للاستفادة فعلا من هذه الطاقة .

٢ - خامات الادوية التي يمكن صنعها محليا :

من هذه الخامات انواع ثلاثة :

(أ) خامات تنتج محليا في الوقت الحاضر مثل الكحول والجلسرين والنشا والجيلاتين والاحماض وأملاحها والصودا الكاوية والزيوت المعدنية والنباتات الطبية والعطرية وشمع العسل والفحم الحيواني والطلق والكبريت ومواد تعبئة مثل الورق الكرتون وورق السلوفان والزجاج العادى والبلاستيك .

(ب) خامات يمكن صنعها بسهولة مثل الاملاح المعدنية والجلوكوز الطبى والاتيرو ومعظم المركبات العضوية الكيمائية التي تحضر من النواتج الثانوية لتقطير الفحم الحجري أو الخشب أو زيت البترول وكذلك المنتجات الحيوانية كخلاصات الفدد الصماء والهرمونات والبيتسون وحمض اللاكتيك وسكر اللبن وزيت السمك والفحم الحيوانى المنشط وبعض مواد التعبئة مثل الزجاج المتعادل .

(ج) خامات يلزم لصنعها الاستعانة بخبرة اجنبية مثل الاسبرين والانسولين والمضادات الحيوية والفيتامينات والسلفا وبلازم الدم .

وقد أعد من بين مشروعات السنوات الخمس مشروع لانتاج الاسبرين والمضادات الحيوية .

الانتاج :

يتفاوت انتاج مصانع الادوية بالزيادة أو النقصان تبعا لعدة عوامل

أهمها مدى التوسع في استيراد الادوية الاجنبية وكذلك مدى استطاعة المصانع الحصول على المواد الاولية وفيما يلي بيان عن انتاج الادوية المحلية فيما بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٩

الصنف	الوحدة	سنة ١٩٥٧	سنة ١٩٥٩
امبولات	بالعدد	١٧٠١٠٤٠٥١٤	٢٠٠٩٢٠٠٢٥٠
زجاجات للحقن			
١ - مسحوق	بالعدد	٩٥٨٤٠١٩٧	
٢ - محلول ٥ سم ٢ ، ١ سم ٣	بالعدد	٢١٠٢٠١٠٩٥١	
اقراص	بالعدد	٢٢٢٠٢٩٧٠١٤٣	٢٣٦٠٢٣٠٠٦١٦
املاح وحبيبات فوارة	بالكيلوجرام	٤٢٠٨٦٧	٦٢٠١٢٥
امزجة واكسيرات وشراب	باللتر	٢٣١٠٢٠٩	١٠٠١٨٠٣١٨
قطرات وفسولات	باللتر	٩٣٠٩٤٢	٤٨٠٨٤٢

صناعة الزجاج

تعتبر صناعة الزجاج ضمن الصناعات الكيماوية الهامة والتي تقوم بدور ملموس في بناء النهضة العمرانية والصناعية الحديثة . وهي تعتمد على الرمال البيضاء المستوردة من الخارج .

ولتدعيم هذه الصناعة بغرض الاكتفاء الذاتي أجريت ابحاث على خامات الرمال في شبه جزيرة سيناء ومنطقة المعادى فوجد ان المنطقتين تحتويان على خامات الرمال الصالحة لصناعة أجود أنواع الزجاج بعد فصل الشوائب منها .

وتتوقع مصانع الزجاج الكبيرة استخدام عشرة آلاف طن من رمال منطقة سيناء وخمسة آلاف طن من رمال منطقة المعادى في خلال سنة ١٩٦١ مستعيضة بها عن الرمال التي كانت تستوردها من الخارج .

كما اكتشف نوع من الرمال ثبت صلاحيته لصناعة الكريستال وعدسات التصوير التي لم تنشأ بعد وسيستهلك منه حوالي ٥٠ ألف طن سنويا بخلاف ما سيصدر منه بما قيمته ٥ ملايين من الجنيهات .

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثاني عدة مشروعات لاستكمال احتياجات البلاد أهمها :

أولا - انتاج الواح الزجاج المسطح من نوع الكريستال اللازم لصنع المرايا والواح السيكوريت وواجهات المحال وفترينات المصارف والمتاحف بمقدار ٢٠٠ ألف متر مربع سنويا .

ثانيا - انتاج الزجاج الملون للتعبئة الميكانيكية (زجاج البيرة) بمقدار ٣٠٠٠ طن سنويا .

ثالثا انتاج الزجاج العلمى بمقدار
١٠٠ ألف قطعة من المواشير .
١٠٠ ألف حقنة طبية .
٤٠ ألف قطعة أواني وأدوات مدرجة
٨ آلاف قطعة من الادوات المفرغة المتنوعة .

رأس المال المستثمر

بلغ عدد المؤسسات التى تعمل فى صناعة الزجاج عشرين مؤسسة برأس مال قدره ٨٦١ر٢٩٠ جنيها منها ثلاث مؤسسات كبيرة برأس مال ٦٥٠٠٠ر١٠ جنيهم مصرى وبذلك تكون نسبتها الى المجموع ٨٢ر٥٪ أما الـ ١٧٥٠٠ الباقية (٢٢٥٨٦١ جنيها مصريا) فهى تمثل السبع عشرة مؤسسة .

الانتاج

تبلغ القدرة الانتاجية ٢٥٠٠٠ طن من الزجاج سنويا وسيصل فى المستقبل الى ٣٧٠٠٠ طن تقريبا وقد نفذ مشروعان من البرنامج الاول من مشروعات السنوات الخمس وهما انتاج الزجاج المسطح المنقوش (المعروف بالانجليزى برأس مال قدره ١٤٠٠٠٠ جنيه مصرى وسيعمل به ١٤٠ عاملا ومصنع الزجاج المتعادل) كما ابتدئ فى انشاء مصنع آلى لانتاج الكوبات القوارير وخلافه وسوف تظهر باكورة انتاجه سنة ١٩٦١

وفيما يلى جملة الانتاج من انواع الزجاج المختلفة فيما بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ مقدرا بالطن .

الصنف	سنة ١٩٥٥	سنة ١٩٥٩
زجاج مصاييح وفوانيس	١٠٥٠	٦٥٠
اكواب	٢٢٨٠	٤٦٠٧
زجاج متنوع	١٩٠	٧٩٩
زجاج طبى	٢٩٠	٥٢٧
زجاج لتعبئة المياه الغازية	١٠٠٠	١٠٥٣
زجاج مسطح	٦٥٧٠	١٠٠٧٦
الجملة	١١٣٨٠	١٧٧١٢

بمقارنة الارقام الخاصة بانتاج الزجاج فيما بين عامى ١٩٥٥ الى ١٩٥٩ نجد ان هذه الارقام تدل على تقدم واسع الخطوات - ويرجع هذا التقدم اساسا الى التشجيع الذى لقيته هذه الصناعة من الحكومة حيث كان الهدف هو العمل على زيادة الانتاج وتشجيع تلك الصناعة محليا لتكفى القدر الاعظم من حاجة البلاد والحد من الاعتماد على الاستيراد لتوفير العملة الصعبة وتشغيل عدد أكبر من العمال ورأس المال المحلى .

صناعة الجلود

تمكنت صناعة الجلود فى الاقليم المصرى من تغطية كافة احتياجات الاقليم وجميع مطالب القوات المسلحة والمصالح الحكومية علاوة على ما تركته من فائض هام صدر لعملائنا التقليديين وذلك بعد ان تهيأت لهذه الصناعة ، كغيرها من الصناعات ، عوامل كثيرة للتقدم والازدهار .

وأولى هذه العوامل وأجدرها بالذكر النتائج التى تربت على صدور القرار الجمهورى بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم عمليات السلع وحفظ الجلود وكذلك القرار الوزارى المنفلد له ، هذين القرارين اللذين صدرا نتيجة للدراسة المستفيضة التى شاركت فيها جميع الهيئات المعنية بالامر وخاصة وزارتا الزراعة والصناعة . وقد ترتب على تنفيذ هذا القانون ارتفاع مستوى الجلود الخام المحلية وتخليصها من نسبة كبيرة من العيوب التى كانت تقلل من قيمتها .

الانتاج من الجلود

نعرض فيما يلى بيانا اجماليا عن انتاج الجلود خلال سنة ١٩٥٩

جلد نعل دباغ نباتى ١١٣ر٢٥٠٠ اقة

جلد نعل دباغ معدنى ١٠٥ر٠٠٥ اقة

جلد وجه دباغ نباتى ١٥ر١٨٨ اقة

جلد وجه دباغ معدنى ١٦٦ر١٤٩٩ قدم مربع

جلد شوايق ١٠٨ر٢٣١ اقة

جلود صناعية اخرى ٦٦ر٢٧٣ اقة

الاحذية الجلدية

بلغ انتاج الاحذية الجلدية عشرة ملايين زوج خلافا للاحذية الكاوتشوك التى بلغ انتاجها ٣٥ مليون زوج .

الصناعات الريفية

توصف الصناعات الريفية في كثير من الاحيان بأنها الصناعات الصغيرة أو الصناعات المنزلية . لأنها تقوم في الغالب على جهود فردية . الا ان انتاجها في مجموعه يمثل اقتصاديات كبيرة ويقرب انتاجها من نسبة ٣٪ من مجموع الانتاج في البلاد .

ومما يجدر التنويه به ان الاحصاءات رغم ضآلتها تشير الى أن هذه الصناعات تستوعب جهدا يقرب من مليون عامل ريفي بعضهم منصرف للصناعة وبعضهم يجمع ما بين عمله الزراعي والعمل الصناعي في وقت الفراغ .

وتشمل الصناعات الريفية عدة صناعات متنوعة .

فمنهاك الصناعات المتعلقة بتوفير الغذاء مثل صناعة منتجات الالبان وتجفيف الخضر والفاكهة وتسكير الفواكه وتمليح الخضر وجرش وتعبئة العدس وانتاج عسل النحل وتعبئة وصناعة العسل الاسود . . الخ .

وهناك الصناعات المتعلقة بالكساء كصناعة النسيج اليدوي وصناعة الاحذية .

وتوجد أيضا الصناعات التي تستعمل منتجاتها في تأثيث المنزل مثل صناعة السجاد والكليم والنجارة وصناعة الفخار والتطقيين وصناعة الاواني النحاسية .

وبجانب ذلك هناك الصناعات التي تمارسها النساء كالحياكة والتطريز والتريكو .

وللصناعات الريفية والحرفية والصناعات الصغيرة أهمية خاصة في مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، اذ هي تمثل قطاعا هاما من قطاعات الانتاج تبلغ قيمة منتجاته الحالية ما يقرب من ٢٥ مليون جنيه سنويا ، كما يبلغ عدد المشتغلين فيه أكثر من مليون عامل ، وتقدر مساهمته في الدخل القومي بحوالي ٥ مليون جنيه سنويا ، كما يصل رقم الصادرات من منتجاته الى أكثر من مليون جنيه سنويا .

ولم يكن هذا القطاع - كصناعة - قد حظى بمثل ما حظيت به الصناعات الكبيرة من رعاية مما أدى الى قصوره وانكماشه ، فنمو

الصناعات الكبيرة - قبل التخطيط الحالى للدولة - كان دائما على حساب الصناعات الصغيرة ، وهذه باعتبارها مؤسسات صغيرة لم تستكمل بعد مقوماتها الفنية والتمويلية والتسويقية ، مما جعل من العسير عليها أن تسير تيار النمو ، رغم أنها تعتبر سبيلا هاما لتوفير العملة وزيادة حجم الانتاج .

وهكذا أصبح من الضروري تعبئة الجهود لاستغلال وتنظيم امكانيات هذا القطاع الفنية والبشرية والطبيعية لتحقيق الاهداف المرجوة منه ، وكان لا بد أيضا من تلمس أسباب ضعفه والعميل على ملافاة هذه الاسباب وبدل الجهود ليلقى هذا القطاع العناية الواجبة وهو ما قامت بتحقيقه الدولة عن طريق الاتجاهين الآتيين :

أولا - وضع سياسة للنهوض بالنواحي الفنية للانتاج عن طريق توفير التدريب وتقديم الخدمات الفنية والتمويلية والتسويقية ، على هذا الاساس تضمن برنامج التنمية في قطاع الصناعات الصغيرة والريفية مشروعات لاقامة وحدات انتاجية تدريبية في مختلف أنواع هذه الصناعات ، كما تضمن انشاء التنظيمات التي تقوم على رعايتها في مختلف النواحي .

ثانيا - اتخاذ الاسلوب التعاونى لتجميع الجهود المشتقة للمستغلين في هذا القطاع في وحدات تعاونية يمكن أن تتوافر لها الامكانيات الفنية والمالية ، ورعاية هذه الوحدات عن طريق ايجاد جهاز مركزى يتولى تدعيمها فنيا وماليا وتجاريا .

ولهذا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٤٨/١٩٦٠ بإنشاء مؤسسة عامة للتعاون الانتاجى تلحق برئاسة الجمهورية .

وكان قد صدر قبل هذا القرار ، القرار رقم ١٤٣١/١٩٦٠ بإسناد الاشراف على الجمعيات التعاونية الانتاجية الى وزارة الصناعة حتى تبعث السياسة في قطاع الصناعات التي ينظمها النشاط التعاونى من السياسة العامة للتصنيع التي تشرف عليها هذه الوزارة وحتى يتم التنسيق بين الجهود المبذولة في قطاع الصناعة ككل عن طريق الوزارة المنوط بها الاشراف .

خطة تنمية الصناعات الصغيرة والريفية والحرف اليدوية في مشروع السنوات الخمس الثانى للصناعة :

ترتكز الخطة الخمسية على الاسس التالية :

١ - انشاء وحدات تدريبية انتاجية في مناطق متفرقة من الاقليم بيانها كما يلى :

- ٨٣ وحدة للانتاج والتدريب على الصناعات الريفية .
١٥ وحدة للصيانة والتدريب بالريف .
١٥ وحدة للانتاج والتدريب والتسويق على الصناعات الحرفية واليدوية
١١٣ وحدة المجموع

وتقوم هذه الوحدات بتدريب الافراد في المناطق المختلفة على الصناعات التي تتلاءم وظروف البيئة في كل منطقة وتصل بمستوى منتجاتها الى الحد الذي يعتبر نموذجا يسعى للاقتداء به سائر المنتجين بها ، هذا بالاضافة الى ما تقدمه من خدمات تقصر الصناعات القائمة حاليا بالاقاليم عن تقديمها ، كما انها تعمل على توفير الخامات وتصميم نماذج الانتاج للتنظيمات التعاونية المحلية ، وخصص لذلك في برنامج السنوات الخمس الثاني للصناعة مبلغ ٤٠٨٠٠٠٠ جنية .

٢ - انشاء جهاز يقوم بالاشراف على النواحي الفنية والمالية والتسويقية .

٣ - تقاسى الجمعيات التعاونية من ضعف امكانياتها المالية ، وتوصلا الى توفير هذا العنصر الهام ، الذي يضمن لها اسباب النجاح ، فقد تضمن برنامج التنمية اعتمادات بلغ قدرها ٢ مليون جنية لتوفير الاموال اللازمة للاقراض والتمويل حتى تستطيع هذه الجمعيات مواجهة احتياجاتها ، ومن هذا يتضح ان جملة التكاليف لبرنامج الصناعات الصغيرة تبلغ ٦٠٨٠٠٠٠ جنية .

الخطوات التي اتخذتها وزارة الصناعة لتنفيذ خطة التنمية

اولا - بدأت الوزارة في وضع تفاصيل المشروعات الواردة في البرنامج بعد مناقشتها واجراء بعض التعديلات التي اتضحت ضرورة اجرائها وحددت المرحلة الاولى منها لانشاء ٥١ مركز انتاجي تدريبي تبلغ جملة تكاليفها ٢٠٠٨٠٠٠ جنية ، كما قامت باجراء التحديد النهائى لاماكن هذه المشاريع واختارت المواقع اللازمة وجارى حاليا استلام هذه المواقع تمهيدا للبدء في عملية الانشاء ، وقد قامت الوزارة ايضا بطرح المعدات اللازمة لهذه المشاريع في عطاءات كما يجرى حاليا اعداد التصميمات الخاصة بالمباني والامول ان تتم هذه المرحلة خلال السنة المالية ١٩٦٢/٦١

ثانيا - قامت الوزارة بدراسة حالة الجمعيات التعاونية الانتاجية القائمة حاليا والبالغ عددها حوالى ٧٠ جمعية من النواحي الفنية والمالية والتسويقية ، والوزارة بصدد وضع سياسة جديدة لها تنفق

واسلوب العمل الجديد بما يحقق ارتباطها بالمراكز الانتاجية الجارى انشاؤها ، ويهيىء لها الانتعاش والتنشيط المطلوب .

ثالثا - تقوم الوزارة بدراسة الصناعات الريفية الصغيرة والحرف اليدوية فيما لم يدخل بعد فى اطار التعاون بفرض خلق التنظيمات التعاونية المناسبة لها والتي تتيح لها الاستفادة من مزايا التعاون فى النواحي المختلفة ، وكذلك بفرض تحقيق الاهداف الخاصة بحماية المنتجين فى هذه الصناعات من الاستغلال الذى يواجهونه الآن من التجار والموردين ومن انعزالهم عن التقدم الفنى .

رابعا - ولتنظيم اعمال الاقراض ، خصصت الوزارة من ميزانية العام الحالى مبلغ نصف مليون جنيه وضع لهذا الغرض ، على ان يقوم البنك الصناعى بالاجراءات المصرفية الخاصة به بعد اتخاذ خطوات الفحص الفنى والمالى من جانب الوزارة ، وقد تم فعلا فى الايام القليلة الماضية تقديم سلف قيمتها ٣٥٠٠٠ جنيه بشروط تعاونية .

المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى

مما تقدم يتضح اهمية قيام جهاز يتولى تدعيم الصناعات الريفية والصغيرة والحرف اليدوية فى الاطار التعاونى ، ومن ثم فقد تفضل السيد رئيس الجمهورية باصدار القرار الجمهورى رقم ١٩٦٠/٢٣٤٨ بإنشاء المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى لتتولى توفير المعونة الفنية والمالية والتسويقية للجمعيات التعاونية فى قطاع الصناعات ولتستطيع التجاوب مع اهداف الدولة فى تعبئة مواردها الانتاجية والوصول الى اقصى طاقة انتاجية ممكنة .

وقد نص القرار الجمهورى ايضا على ان يلحق بالمؤسسة صندوق للاقراض التعاونى يقوم على توفير الاموال اللازمة لهذا الغرض حيث تتوافر سبل التمويل والاقراض للجمعيات بفوائد معقولة لتستطيع بهذه الاموال مجابهة احتياجاتها .

ولتستطيع المؤسسة الاضطلاع بالواجبات الملقاة على عاتقها اعد تنظيم مناسب لاجهزتها متعاونة فى ذلك مع الاجهزة المختصة بشئون التعاون الانتاجى بوزارة الصناعة ويرتكز هذا التنظيم على قيام جهاز فنى يرعى الامور الخاصة بالتدريب ووسائل الانتاج والتفتيش الفنى على المنتجات ووضع المواصفات الخاصة بها ، ويكون مصدرا للمعلومات لتستفيد منها كافة الصناعات الصغيرة والريفية والحرف اليدوية والتي يضمها القطاع التعاونى .

وبجانب هذا الجهاز الفنى ، يقوم جهاز تجارى وآخر مالى .

أما الجهاز التجارى فيتولى تنظيم عملية التسويق سواء من ناحية تذليل الحصول على المواد الخام اللازمة بأسعار ومواصفات مناسبة ، او من ناحية العمل على تضريف المنتجات فى الاسواق المحلية والعمالية، ومن ثم اشتمل هذا الجهاز على أقسام للمشتريات والمبيعات ، وكذلك على قسم خاص يتولى الاشراف على المعارض التى تعتبر وسيلة من وسائل الدعاية والاعلان .

وأما الجهاز المالى فيتولى وضع سياسة التمويل وتدبير المال اللازم لتغطية القروض التعاونية كما يقوم بفحص حسابات الجمعيات التعاونية بغرض الاشراف والرقابة على أعمالها وكذلك تحديد المراكز المالية لعمليات التسليف .

هذا وقد احكم الاتصال بين الاجهزة المتقدمة وبين الجمعيات التعاونية ، القائم منها والمزعم انشاؤه عن طريق ايجاد مكاتب اقليمية تتولى الربط بين الجهاز المركزى والجمعيات التعاونية .

معهد الصناعات الصغيرة :

يتوقف النجاح فى تحقيق الاهداف المرجوة من الصناعات الصغيرة والريفية والحرف اليدوية على العناية بالنواحى الفنية والاستفادة من الخبرات الخارجية فى اعداد طائفة مدربة من القادة فى هذه الصناعات وفى تحقيق احسن استفلال للخامات المحلية المتوافرة وتطوير منتجات الصناعة والقيام بالبحوث الفنية اللازمة فى هذا الصدد فى حدود الظروف والامكانيات المحلية . لذلك فقد اشتمل تنظيم المؤسسة على انشاء معهد للصناعات الصغيرة يكون مجالا لتلقى الخبرة الخارجية واعداد القادة الذين سيتولون تنفيذ السياسة الجديدة ومركزا لاجراء البحوث فيما يتعلق بطرق الانتاج واستخدام الخامات وترويج السلع وبحث احتياجات الاسواق .

ولا شك أن المؤسسة الجديدة وهى تضطلع بالرسالة التى حدد اطارها السيد الرئيس لتنظيم الانتاج وتدعيمه فى قطاع صناعى من اهم القطاعات الصناعية الذى يعمل فيه عدد كبير ، والذى ينبغى أن يشمل عددا اكبر من القوة العاملة سيكون من عوامل الاستقرار ويهيىء الفرص للنهوض بالمستوى الفنى للانتاج وتنظيم التسويق والتضريف .

وستعمل المؤسسة فى هذا المضمار متعاونة مع الاجهزة الفنية فى وزارة الصناعة ومع المؤسسات التعاونية الاخرى القائمة فى القطاعين الزراعى والاستهلاكى ومع تنظيمات الحكم المحلى ، حتى تكتمل الجهود لتحقيق الاهداف التى رسمها السيد الرئيس فى اقرب وقت ، وفى احسن صورة .

المشروعات الكهربائية

(أ) انتاج الكهرباء :

واصل انتاج الطاقة الكهربائية في البلاد الزيادة التي اعتاد تحقيقها خلال السنوات الاخيرة فارتفع من ١٩٠.٥٠٣.٣٨١ كيلووات ساعة في سنة ١٩٥٨ الى ٢٢٠.٣٨١.٩٣١ كيلووات ساعة في سنة ١٩٥٩ بزيادة قدرها ٢٢.٠٣٨١.٩٣١ كيلووات ساعة أى بنسبة ١١.٦٪ .

وفيما يلي بيان تفصيلي لانتاج الطاقة الكهربائية في سنة ١٩٥٩ مقارنة بانتاج سنة ١٩٥٨ حسب المحطات المختلفة :

المحطات	انتاج سنة ١٩٥٨	انتاج سنة ١٩٥٩	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة
القاهرة	٧٥٢٣١٩٢٥٠	٨٦١٥٧٣١٠٨	١٠.٨٥٢٣٨٥٨	١٤.٢٪
الاسكندرية	٣٤٢٢٢٧٣٧٦	٣٥٢٧٤١٢٤١	١.٠٥١٣٨٦٥	٣.٦٪
البلديات	١.٢١٩٢٧٤٧	١.٢٢٨٩٨٦٤	٢٩٧١١٧	٠.٣٪
محطات الري والصرف	١٤٩.٢.٨٥٤	١٩١.٥١٨.١٤٩	٤٢.٤٨٧.٤٩٥	٢٨.٥٪
محطات التوليد الخاصة بالصناعة	٥٥٨.٣٦٣.٢٥٤	٦١٧.١٩٣.١٥٠	٥٨.٨٢٩.٧٩٦	١٠.٥٪
المجموع	١٩٠.٥٠٣.٣٨١	٢٢٠.٣٨١.٩٣١	٢٢.٠٣٨١.٩٣١	١١.٦٪

ومن المعروف ان الطاقة الكهربائية في البلاد تقوم بتوليدها ١١٨ محطة حرارية وثلاث محطات مائية تضاف اليها محطة توليد كهرباء خزان أسوان التي بدأ توليد الكهرباء منها في مستهل سنة ١٩٦٠ .

وقد تطورت القدرة المركبة في محطات التوليد من ٣٨٤٦٨٧ كيلووات في سنة ١٩٥٢ الى ٨٢٧.٥٤٠ كيلووات في سنة ١٩٥٩ بزيادة قدرها ٤٤٢.٨٥٣ كيلووات أى بنسبة ١١.٥٪ ومن المنتظر أن تصل هذه القدرة المركبة في سنة ١٩٦٥ نتيجة لتنفيذ خطة كهربة الاقليم المصرى الى ١.٣٩.١٥١.٦١٩ كيلووات .

(ب) استهلاك الكهرباء :

يوضح الجدول التالى استهلاك الطاقة الكهربائية فيما بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٩

١٩٥٤ : ١٩٧.٧٩٩.٢٧٠.٢٠٠ كيلووات ساعة .

١٩٥٩ : ١٩٥.٤٠٣.٨٦.٠ كيلووات ساعة . الزيادة السنوية ١.٤٪

ومن المقدّر أن يرتفع استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية نتيجة لتنفيذ خطة كهربة الاقليم الجنوبي خلال السنوات الخمس القادمة من ٨٢ كيلوات ساعة تقريبا في سنة ١٩٥٩ الى ٢٢٥ كيلوات ساعة في سنة ١٩٦٥ وذلك كما يتضح من التقدير التالي الذي أعدته لجنة كهربة الجمهورية العربية المتحدة :

السنة	الاستهلاك السنوي بالكيلوات ساعة	الاستهلاك السنوي للفرد بالكيلوات ساعة
١٩٦١	٣٦٤٣.٠٠٠	١٤١
١٩٦٢	٥.٣٥٠.٠٠٠	١٩٠
١٩٦٣	٥.٤٤٠.٠٠٠	٢٠٠
١٩٦٤	٥.٨٤٢.٠٠٠	٢٠٩
١٩٦٥	٦.٤٥٠.٠٠٠	٢٢٥

اما في الاقليم الشمالي فقد بلغت القدرة المولدة من الكهرباء خلال عام ١٩٥٨ ٢٩٢.٦٦٩.٠٠٠ كيلوات ساعة وبلغت القدرة المستهلكة ٢٥٨.٦٠٩.٠٠٠ كيلوات ساعة وبلغت القدرة المستهلكة للانارة ١٠١.٦٤١.٠٠٠ كيلوات/ساعة .

الصناعة ١٥٢.٨١٩.٠٠٠ كيلوات ساعة

الترام ٤.١٤٩.٠٠٠ كيلوات ساعة

هذا ومراكز انتاج الكهرباء المؤممة في الاقليم الشمالي تقع في المدن التالية : دمشق - حمص - حماه - حلب - دير الزور - القامشلي .

اما مراكز الانتاج الكهربائية الخاصة فتوجد في عدة مدن منها :

القصر - الكرمة - مورك - ادلب - اريحا - اعزاز - الباب - خان شيخون - سراقيب - سرمين - سلفين - كفر تخاريم - مصرّة - مصرين - البوكمال - الميادين - تل كوجك - دير عطية - تدمر - السلمية - ديريك - السويداء - وقد بلغ انتاج هذه المحطات ٢.٤٠٠.٠٠٠ كيلوات/ساعة استهلك منها ٤.٥٧٠.٠٠٠ كيلوات ساعة اما مراكز الانتاج التابعة للبلديات للاقليم الشمالي فتقع في البلاد التالية : نائياس - بيلا - جيرو - الرحبية - صيدنايا - قطنا - القطيفة - القنيطرة - معمولا - متين .

وقد بلغ المستهلك ٩.١٩٢.٠٠٠ كيلوات ساعة استغل منها في الصناعة وحدها ١.٥٠٦.٠٠٠ كيلوات ساعة .

مشروعات التوسع الكهربائي

١ - خطة كهربة الاقليم الجنوبي في العشرين سنة القادمة
تقوم خطة كهربة الاقليم الجنوبي التي وضعتها لجنة كهربة الجمهورية العربية المتحدة للعشرين سنة القادمة على اساس انشاء

محطات حرارية جديدة لتوليد الكهرباء وانشاء محطة كهرباء السد العالي لتبدأ في توليد الطاقة الكهربائية في سنة ١٩٦٧ وكهربية القناطر المقامة على النيل ، الى جانب توليد الكهرباء من منخفض القطارة . وانشاء الخطوط الكهربائية ذات جهد ٢٢٠ر١٣٢ر٦٦ كيلو فولت ومحطات مفاتيح ومحولات للرفع بين هذه الجهود وخفضها وللخفض بينها وبين الجهد المتوسط لتغذية شبكات التوزيع ولتكون هذه الخطوط حلقة الاتصال والنقل بين محطات التوليد وشبكات التوزيع في سائر انحاء الاقليم الجنوبي .

وكذلك اقامة شبكات التوزيع التي تشمل خطوطا للتوزيع ذات الجهد المتوسط ١١ كيلو فولت ومحطات واكشاك المحولات لخفض هذا الجهد الى جهد التوزيع المنخفض ٢٢٠ر٣٨٠ فولت وشبكات التوزيع ذات الجهد المنخفض اللازمة لتوزيع الطاقة الكهربائية على المستهلكين .

كما تتضمن الخطة أيضا انشاء خطوط لنقل الطاقة الكهربائية التي ستولدها محطة كهرباء السد العالي الى سائر انحاء الاقليم الجنوبي .

٢ - الخطة العاجلة لكهربية الإقليم الجنوبي خلال السنوات الخمس القادمة

تعتبر هذه الخطة المرحلة الاولى من مراحل تنفيذ خطة كهربية الاقليم الجنوبي في العشرين سنة القادمة ، وتقدر تكاليف تنفيذ هذه المرحلة خلال السنوات الخمس القادمة بنحو ١٣٨ مليون جنيه .

وتتضمن انشاء وحدات حرارية كبيرة لتوليد الكهرباء لمقابلة الزيادة المطردة في احمال مناطق القاهرة والاسكندرية والدلتا والسويس - كما تشمل انشاء خطوط رئيسية ومحطات محولات جهد ٢٢٠ر١٣٢ كيلو فولت لربط المحطات الكهربائية الرئيسية ولنقل الكهرباء وكذلك انشاء شبكات جهد عال ٦٦ر٦٣ ، ٣٣ كيلو فولت لتوزيع الطاقة الكهربائية .

ومن بين مشروعات هذه الخطة أيضا مشروعات لتوسيع انشاء شبكات توزيع جهد متوسط ١١ ، ٦٦ر٣ ، ٣٣ كيلو فولت وشبكات توزيع جهد منخفض ٢٢٠ر٣٨٠ فولت للمناطق التي تغذى من محطات التوليد الكهربائية الحالية .

كما تشمل هذه المشروعات انشاء شبكات داخلية كهربائية لكهربية ٨٣ مدينة أخرى في مديريات الاقليم الجنوبي المختلفة تغذى من الشبكات العامة أو من محطات الديزل القريبة منها وذلك كخطوة أولى نحو كهربية الريف في الاقليم الجنوبي .

وتشمل الخطة كذلك مشروعات لتوليد الكهرباء من المساقط المائية بما في ذلك تكملة محطة خزان أسوان وانشاء محطة كهربية السد العالي .

وقد انتهى العمل في مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان خلال سنة ١٩٥٩ ، وبدأت ادارة المحطة في يناير سنة ١٩٦٠ . وتبلغ القدرة المركبة لمحطة كهرباء خزان أسوان ٣٥٢٠٠٠ كيلوات أما جملة الطاقة الكهربائية المولدة منها فستصل سنة ١٩٦٤ الى ٢٢٥٠ مليون كيلوات ساعة . تستغل في صناعة السماد والصناعات الكهربائية الكيماوية في اسوان الى جانب تغذية الري والحياض والبلديات في مديريات اسوان وقنا وجرجا .

وينتظر أن يتم تركيب أولى وحدات توليد الكهرباء من السد العالي في سنة ١٩٦٧ على أن ينتهى العمل في اقامة المحطة سنة ١٩٧٠ بقوة قدرها ٢٠٠٠٠٠٠ كيلوات ، وتقدر تكاليف انشاء المحطة وخطوط النقل الرئيسية بنحو ١٢٠ مليون جنيه . ومن المنتظر أن تبلغ جملة الطاقة المولدة من السد العالي - بعد امتلائه في سنة ١٩٧٠ - عشرة مليارات كيلوات ساعة سنويا .

الاعمال والمشاريع التي قامت بها مؤسسة كهرباء دمشق خلال عام ١٩٥٩ والمشاريع التي حققتها خلال عام ١٩٦٠

ان المهمة الرئيسية لهذه المؤسسة هي تقديم خدمة عامة للمواطنين بالشكل اللائق ، والسهر على ما يؤمن راحتهم ، وتقديم القدرة الكهربائية للصناعة التي أصبحت الطابع المميز للبلد في هذا العهد الانشائي ولذلك فان نشاطها مركز في ميدان القدرة وزيادة انتاجها ، ومن ثم نقلها وتوزيعها على مختلف انحاء المدينة والضواحي بحيث يصل التيار قويا الى المستهلكين .

ففي حقل الانتاج ، تعاقدت المؤسسة مع شركة سيمنز الالمانية على تركيب مجموعة بخارية قدرتها ٥٠٠٠ ك. وفي أرض معمل المؤسسة في الهامة . هذا وتبلغ تكاليف هذه المجموعة ١٥٠٠٠٠٠ ليرة سورية وبالنظر لزيادة الاستهلاك والتوسع في الصناعة، فقد اخذت المؤسسة اهبتها منذ اليوم ، فتعاقدت مع شركة براون بوفري السويسرية على تركيب مجموعتين بخاريتين أيضا قدرة كل منهما ١٥٠٠٠ ك و . في أرض معمل المؤسسة في الهامة ، ومن المنتظر أن تعمل هاتان المجموعتان في عام ١٩٦٢ ، مع الإشارة الى أن تكاليف المجموعة الاولى بلغت ٨٠٠٠٠٠ ليرة سورية ، وتكاليف المجموعة الثانية ٦٥٠٠٠٠ ليرة سورية

والهدف من زيادة القدرة هو مجابهة التزايد الكبير في استهلاك الكهرباء وتقديمها للصناعة .

وفيما يلي ملخص أهم البيانات التخطيطية عن قطاع الكهرباء في الخمس سنوات القادمة

البيان	١٩٦٠/١٩٥٩	١٩٦٥/١٩٦٤
الانتاج	١٨٣ مليون جنيه	٣٥١ مليون جنيه
الدخسل	١١٩ مليون جنيه	٢٣٦ مليون جنيه
الاجور والمرتبات	٢٩ مليون جنيه	٤٣ مليون جنيه
عدد المشتغلين	٨٩ ألف شخص	١١٠ ألف شخص

برنامج السنوات الخمس الثاني للصناعة

بالاقليم الجنوبي

وضعت الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة مستهدفة مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات لرفع مستوى المعيشة وتوفير الرفاهية والرخاء للمواطنين .

ونظرا لان الصناعة يمكن ان تساهم بنصيب كبير في تحقيق اهداف التنمية العامة فقد خصص لها من الموارد المتاحة لاغراض التنمية في الاقليم الجنوبي خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤ مبلغ ٤٣٤ مليون جنيه .

وقد رسم البرنامج الثاني للتصنيع على اساس تنفيذ بعض المشروعات في حدود الاستثمارات المقررة للقطاع الصناعي ، ورئي اعطاء اولوية مطلقة للعوامل الاستراتيجية وللصناعات الاساسية الهامة التي تعتمد عليها الصناعات القائمة او التي تهىء الوسائل للقيام بمشروعات جديدة سواء بمدى بعض ما تحتاج اليه او باستيعاب منتجاتها . ووزعت هذه الاستثمارات على المشروعات الصناعية المختلفة طبقا لما يلي :

الصناعات البترولية	٨٢٥	مليون جنيه
» التعدينية	٣٦٧	» »
» الكيماوية والدوائية	٨٣٢	» »
» الغذائية	٣٠١	» »
صناعات الفزل والنسيج	٤٣٨	» »
الصناعات المعدنية الاساسية	٤٦٨	» »
» الهندسية	٥٧٥	» »
» الريفية	١٩	» »
التدريب المهني	٣٥	» »
المعمل المركزى للمعايرة واختبار المواد	٢٠	» »
الصناعات التكميلية	١٦٠	» »
تجديدات	٣٠٠	» »
اجمالى الاستثمارات	٤٣٤٠	مليون جنيه

وتمثل هذه الاستثمارات ما سينفق فعلا خلال سنوات الخططة للوفاء بالالتزامات المتبقية من البرنامج الاول ، وكذلك تنفيذ المشروعات الجديدة التى ادرجت بالبرنامج الثانى والتى قدرت تكاليفها الكلية بنحو ٣٤٨ مليون جنيه موزعة على الصناعات المختلفة .

الآثار المترتبة على تنفيذ البرنامج الثانى

سيكون لتنفيذ مشروع برنامج السنوات الخمس الثانى أثر واضح على التجارة الخارجية والايدي العاملة ، وكذلك على نصيب الاقليم الجنوبى من العملات الاجنبية بالاضافة الى الزيادة التى ستحققها فى الدخل القومى .

ويمكن اجمال بعض النواحي الاقتصادية التى ستتأثر بتنفيذ البرنامج فيما يلى :

أولا - ميزان المدفوعات

اتجهت الحكومة الى استغلال كافة امكانيات البلاد فى سبيل زيادة الانتاج وكان للصناعة النصيب الاوفى من الاهتمام ، وقد استهدفت سياسة التصنيع غايتين ، الاولى ، تحقيق الاكتفاء الذاتى من منتجات الصناعة التى يمكن انتاجها على أسس اقتصادية ، والثانية ، التوسع فى الصناعات التى يمكن أن تجد لها سوقا فى الخارج . ومما لا شك فيه ان هاتين الغايتين تعملان متضافرتين على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير القدر اللازم من العملات الاجنبية للسير قدما بالتنمية الاقتصادية . ويوضح الجدول الآتى صافى الوفرة فى العملات الاجنبية نتيجة تنفيذ البرنامج :

السنة الاولى (٦٠ - ١٩٦١) - ١٥ ١/٢ مليون جنيه
السنة الثانية (٦١ - ١٩٦٢) - ٢١٨ مليون جنيه .
السنة الثالثة (٦٢ - ١٩٦٣) - ١٥ ١/٢ مليون جنيه .
السنة الرابعة (٦٣ - ١٩٦٤) - ٤٠٠ مليون جنيه .
السنة الخامسة (٦٤ - ١٩٦٥) - ٧٨٣ مليون جنيه .
وباضافة الوفرة الصافى الناتج عن تنفيذ مشروعات البرنامج الاول يصبح الوفرة الصافى خلال السنوات الخمس المقبلة كالاتى :
السنة الاولى ٣٥٥ مليون جنيه والسنة الثانية ٤٣٣ مليون جنيه
والسنة الثالثة ٤٦٤ مليون جنيه والسنة الرابعة ١٠١٧ مليون جنيه
والسنة الخامسة ١٥١٦ مليون جنيه .

ثانيا العمالة :

يقدر عدد العمال والموظفين اللازمين لمشروعات البرنامج الثانى بحوالى ١٩٣١٠٠ عامل ، بخلاف المواطنين الذين ستتاح لهم فرص الانتفاع

بالصناعات الريفية ، وتبلغ جملة أجور هؤلاء العمال حوالى ١/٢ ٣٣ مليون جنيه سنويا .
وفيما يلى بيان توزيعهم على الصناعات المختلفة .

الصناعات	عدد العمال
الصناعات البترولية	٨٣٣٥
صناعات التعدين	١٤٣٣٣
الصناعات الغذائية	٧٢٠٩٩
الصناعات الكيماوية والدوائية	١٢٧٩٠
الفلز والنسيج	٢٢٦١٤
الصناعات المعدنية الاساسية	٧٤٩٦٤
الصناعات الهندسية	٣٠٦٩١
الصناعات الريفية	١٤٩٨٠
التدريب المهني	٣١٤٤
الصناعات التكميلية	٩١٥٠
الاجمالى	١٩٣١٠٠

ولا شك أن زيادة النشاط الصناعى من شأنها رفع نسبة العمالة فى القطاعات الاخرى التى تقوم على خدمة القطاع الصناعى كالتنقل والتسويق وغيرها ، ولذلك فان العدد الاجمالى للأفراد الذين سيعملون نتيجة لتنفيذ هذا البرنامج يزيد عن هذا الرقم زيادة كبيرة .

ثالثا - أثر تنفيذ البرنامج فى زيادة الدخل القومى

تقدر الزيادة فى الدخل القومى المنتظر بعد الانتهاء من تنفيذ البرنامج بنحو ١٣٧١/٣ مليون جنيه سنويا ، ولا يدخل فى هذه الزيادة ما يترتب على أعمال البحث والتنقيب عن البترول وانشاء مراكز التدريب على أعمال البحث والتنقيب عن البترول وانشاء مراكز التدريب المهني ومشروعات المعايرة .

ولا يخفى أن الدخل الذى سيتحقق من التنمية الصناعية سيكون أعلى بكثير ، حيث يجب اضافة العائد المنتظر من مشروعات البرنامج الأول التى لم تبدأ فى الانتاج بطاقتها الانتاجية كاملة ، وبإضافة هذا العائد تصبح الزيادة المقدرة فى الدخل القومى نحو ١٩٠ مليون جنيه فضلا عن الزيادة التى ستتحقق نتيجة لتشغيل الطاقات المعطلة فى المصانع القائمة والنمو الطبيعى فى نشاطها .

وستزداد نسبة الدخل القومى الى الاستثمار عنها عما كانت عليه فى البرنامج الأول وذلك للأسباب الآتية :

١ - تقوم بعض مشروعات البرنامج الثانى على أساس استغلال الطاقة الفائضة والمعطلة فى بعض المشروعات القائمة ، ومعنى ذلك أننا سنحصل باستثمار اقل نسبيا على زيادة اكبر فى الدخل القومى .

٢ - أن كثيرا من المشروعات الواردة في البرنامج الثانى تمثل توسعات فى مشروعات قائمة وبذلك ستتطلب استثمار أقل مما لو كانت عليه الحال لو أقيمت مشروعات جديدة .

٣ - من المنتظر حدوث تحسن فى معدل انتاجية الاستثمار نتيجة لزيادة الكفاية الانتاجية للمشروعات القائمة والمستقبلية .

٤ - يشتمل البرنامج الثانى على تصنيع بعض معدات الانتاج مما سيققل من الانفاق الخارجى ويؤدى الى زيادة اكبر فى الدخل القومى .

ومن ذلك يتبين أن الصناعة يمكن أن تساهم بنصيب وافر فى تحقيق اهداف خطة التنمية لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات .

رابعا - أثر تنفيذ البرنامج فى زيادة الانتاج الصناعى

من أهم الآثار الجوهرية المباشرة التى ستترتب على تنفيذ البرنامج الثانى للصناعة ، الزيادة الكبيرة فى الانتاج الصناعى للبلاد ، والتى تقدر قيمتها بحوالى ٧٠٪ بالنسبة لانتاج سنة ١٩٥٩

فقد بلغت قيمة الانتاج الصناعى فى عام ١٩٥٩ حوالى ١١.٢ مليون جنيه وسترتفع نتيجة لتنفيذ البرنامج الثانى الى ١٨٢٣ مليون جنيه . وبهذا تصبح الصناعة فى المقام الاول بالنسبة لقيمة الانتاج ، وكذلك بالنسبة لنصيبها فى الدخل القومى ، كما تصبح البلاد فى عام ١٩٦٤ دولة صناعية فى المقام الاول لأول مرة فى تاريخها .

وفيما يلى بعض الامثلة التى توضح الزيادة المتوقعة فى انتاج بعض القطاعات الصناعية الهامة نتيجة لتنفيذ البرنامج الثانى للصناعة .

جدول يبين أثر تنفيذ البرنامج فى زيادة الانتاج الصناعى

كمية الانتاج		السلعة
سنة ١٩٦٤	سنة ١٩٥٩	
طن ٨٥٠٠.٠٠٠	طن ٣٤٠٠.٠٠٠	البتروال الخام
طن ١٥٠٠.٠٠٠	طن ٦٢٨.٠٠٠	انتاج الفوسفات
طن ١٣٨٠.٠٠٠	طن ٢٤٦.٠٠٠	خام الحديد
طن ٥٠٠.٠٠٠	—	الفحم
طن ٢٧٠.٠٠٠	طن ٩٣.٠٠٠	حامض الكبريتيك
طن ١٥٠٠.٠٠٠	طن ٢٥٠.٠٠٠ (١٥١٪)	الاسمدة الازوتية
طن ٥٠٠.٠٠٠	طن ١٦٦.٠٠٠	الاسمدة الفوسفاتية
اطار ٤٧٥.٠٠٠	اطار ٢٩٥.٠٠٠	الاطارات
طن ١٤٠.٠٠٠	طن ٤٩.٠٠٠	السورق ولب الورق
طن ٢٢١.٠٠٠	طن ١٥٠.٠٠٠	الاسمنت
طن ٥١.٠٠٠	طن ٤.٠٠٠	الصودا الكاوية

كمية الانتاج		سنة ١٩٥٩		سنة ١٩٦٤	
السكلور	٣٢٠٠	طن	٢٠٨٠٠	طن	
البويات والورنيشات	٢٧٠٠	طن	٤٥٠٠	طن	
المبيدات الحشرية	٥٠٠٠	طن	٢٢٠٠٠	طن	
الصوف الصناعى	—		٤٠٠٠	طن	
السكر	٣٢٠٠٠٠	طن	٥٦٠٠٠٠	طن	
الحديد والصلب	٢٤٣٤٠٠	طن	٨٧٠٠٠٠	طن	
اجهزة البوتاجاز	١٩٢٥٠	جهاز	٤٠٠٠٠	جهاز	
الاسلاك والكابلات					
الكهربائية	١٢٠٠	طن	٧٠٠٠	طن	
العدادات الكهربائية	٤٠٠٠٠	عداد	١٠٠٠٠٠	عداد	
خيوط قطن	٩٥٠٠٠	طن	١١٠٠٠٠	طن	
الاقمشة القطنية	٦٢٥٣١	طن	٧٥٠٠٠	طن	
خيوط صوفية	٦٧٠٠	طن	٨٧١٠	طن	
الاقمشة الصوفية	٢٤٩٦	طن	٣٢٤٤	طن	
غزل كتان	٥٥٠	طن	٢٠٠٠	طن	
نسيج كتان	٤٣٠	طن	١٦٥٠	طن	

وترجع الزيادة فى البترول الخام الى التوسع فى استخراج وتكريره نتيجة استغلال الآبار الجديدة التى تم الكشف عنها ، والبحث عن حقول جديدة صالحة للاستغلال . ومن المنتظر أن يصل انتاجنا من البترول الخام نتيجة تنفيذ مشروعات البرنامج الاول الى ٥ مليون طن سنويا قيمتها ١٨ مليون جنيه ثم تزداد الى ٨٥ مليون طن بعد تنفيذ مشروعات البرنامج الثانى قيمتها ٣٢ مليون جنيه .

وترجع الزيادة فى استغلال الفوسفات الى زيادة انتاج المناجم الحالية فى القصر وسفاجة وفتح مناجم جديدة فى منطقة الحمراءوين على ساحل البحر الاحمر وكذا استغلال الفوسفات فى وادى النيل بين ادفو واسنا .

كما ترجع الزيادة فى استغلال خام الحديد الى زيادة استخراج الحديد الخام من مناجم اسوان ومن المناجم الجديدة فى الصحراء الشرقية فى مناطق وادى كريم وام حميس وام نار وام جريفات . ومن المنتظر أن يصل انتاجنا من الفحم الى ١/٢ مليون طن سنة ١٩٦٤ تقدر قيمتها بمبلغ ٣ مليون جنيه نتيجة استغلال مناجم الفحم فى منطقتى بدعة وثورة فى جزيرة سيناء ومنطقة عيون موسى . ومن المتوقع أن يصل انتاجنا من حامض الكبريتيك الى ٢٧٠ الف طن نتيجة تنفيذ مشروعات التوسع فى انتاجه بمصانع الشركة المصرية

للاسمدة والصناعات الكيماوية وشركة أقطان كفر الزيات وشركة مصر
للحرير الصناعى بكفر الدوار .

وتبلغ قيمة الزيادة فى انتاج الاسمدة الازوتية نحو ٢١ مليون جنيهه
موزعة على انتاج مصانع شركة كيما بأسوان وشركة الاسمدة بالسويس
وانتاج مصنع السماد الازوتى الجديد بحلوان .

هذا علاوة على زيادة انتاج الاسمدة الفوسفاتية الى ١/٢ مليون
طن فى السنة نتيجة التوسع فى المصانع القائمة حاليا والمصنع الجديد
المزمع اقامته فى أسوان .

وسيزيد انتاجنا من الاطارات بنحو ١٨٠ ألف اطار قيمتها ٢ ١/٢
مليون جنيهه ، كما ان انتاج اللب والورق سيزيد من حوالى ٤٩ ألف طن
فى سنة ١٩٥٩ الى ١٠٠ ألف طن بعد تنفيذ البرنامج الاول والى ١٤٠
ألف طن بعد تنفيذ البرنامج الثانى من انواع الورق المختلفة مثل : ورق
الكتابة والطباعة الذى ستقوم بانتاجه شركة (راکتا) وورق اللب والتعبئة
الذى ستقوم بانتاجه شركة كرافت وشركة الورق الأهلية ، وتبلغ قيمة
هذه الزيادة ١٥ مليونا من الجنيهات سنويا .

وسيرتفع انتاجنا من الاسمنت البورتلاندى والحديدى والابيض من
١ ١/٢ مليون طن فى سنة ١٩٥٩ الى ٢٠٠٠ ر٢١٠٠ طن فى سنة ١٩٦٤
نتيجة لبدء الشركة القومية فى الانتاج والتوسع فى انتاج شركات الاسمنت
القائمة حاليا .

ومن اهم الصناعات الجديدة التى تضمنها البرنامج الاول انتاج
٢٠ ألف طن من الصودا الكاوية سنويا و١٧ ألف طن من الكلور قيمتها
نحو ١ ١/٢ مليون جنيهه ستقوم بانتاجها شركة مصر للكيماويات
بالاسكندرية ووحدة جديدة للصودا الكاوية فى البرنامج الثانى .
ويتضمن البرنامج الثانى مشروعا لانتاج ٤٠٠٠ طن من الصوف
الصناعى لاحتلاله محل جزء من الصوف الطبيعى تبلغ قيمتها ٤ مليون
جنيه سنويا ، وانتاج المبيدات الحشرية لمقاومة الآفات الزراعية بكميات
تبلغ قيمتها ٤ مليون جنيهه سنويا .

وسيزيد انتاجنا من السكر بنحو ٢٤٠ ألف طن جديد عن انتاج
سنة ١٩٥٩ نتيجة تنفيذ مشروع مصنع السكر بادفو بقدرة انتاجية قدرها
٨٠ ألف طن وللتوسع فى مصانع السكر القائمة بزيادة قدرتها الانتاجية
بمقدار ١٢٠ ألف طن واقامة مصنع جديد آخر بالوجه القبلى بقدرة
انتاجية قدرها ٤٠ ألف طن .

ومن المقدر ان يزداد انتاج صناعة الحديد والصلب من الالواح
الصاج المسحوبة على البارد والمسحوبة على الساخن والمطيلة ومن
القطاعات المختلفة وقضبان السكك الحديدية ولوازمها وحديد التسليح

والاسياخ والمسبوكات والكتل الصلب والاسلاك والمسامير والمواسير
الزهر والادوات الصحية والمسبوكات الزهر والحبال الصلب
والمطروقات من ١٥٧ مليون جنيه في سنة ١٩٥٩ الى ٥٠ مليون جنيه
نتيجة تنفيذ مشروعات البرنامج الاول وسوف يصل الانتاج بعد تنفيذ
البرنامج الثانى الى ٥٧٠ الف طن سنويا من الواح الصاج والصفائح
ولوازم خطوط السكك الحديدية وشرائح صناعة المواسير ، كما يمكن
لمشروع درفلة الالواح الوارد في البرنامج الثانى تحقيق انتاج اضافى قدره
١٨٠ الف طن من منتجات الالواح للتصدير للخارج بدون اى زيادة في
المعدات . وتقدر قيمة المنتجات من الحديد والصلب بعد تنفيذ البرنامج
الثانى بحوالى ٧٧٥ مليون جنيه سنويا .

ومن المنتظر كذلك أن تحقق صناعات الغزل والنسيج والتجهيز
زيادة كبيرة في الانتاج تتمثل اهمها في المنتجات الرئيسية التالية :

١ - **خيوط القطن** : كانت كمية الانتاج قبل تنفيذ برنامج السنوات
الخمس الاول ٨٢ الف طن قيمتها حوالى ٤٦ مليون جنيه وسوف تصل
الى ٩٩ الف طن قيمتها حوالى ٦٠ مليون جنيه بعد تنفيذ البرنامج الاول
والى ١١٠ الف طن قيمتها حوالى ٦٤ مليون جنيه بعد تنفيذ البرنامج
الثانى وذلك تمشيا مع السياسة المرسومة في التوسع في غزل القطن
الرفيع والمتوسط .

٢ - **الاقمشة القطنية** : بلغت كمية الانتاج في سنة ١٩٥٩ نحو
٦٢٥٠٠ طن قيمتها نحو ٤٧ مليون جنيه سترتفع في سنة ١٩٦٤ الى ٧٥
الف طن قيمتها ٥٧٦ مليون جنيه نتيجة لتنفيذ المشروعات الواردة
في برامج التصنيع .

٣ - **الخيوط الصوفية** : ستزيد قيمة الانتاج من ١١ مليون جنيه
في سنة ١٩٥٩ الى ١٧ مليون جنيه في سنة ١٩٦٤

٤ - **الاقمشة الصوفية** : بلغت قيمة الانتاج في سنة ١٩٥٩ ١٠ مليون
جنيه ومن المقرر أن تزيد الى ١٣ مليون جنيه في سنة ١٩٦٤ .

هذا وقد روعى في اختيار مواقع المشروعات الصناعية أن تشمل
كافة مدن ومراكز الاقليم الجنوبى بغية النهوض بها ، واتاحة فرص
العمل والتعاون أمام جميع أبناء الشعب لزيادة دخلهم ، ورفع مستوى
معيشتهم ، وفى ذلك تحقيق للاسس التى يقوم عليها مجتمعنا الاشتراكى
الديمقراطى التعاونى .

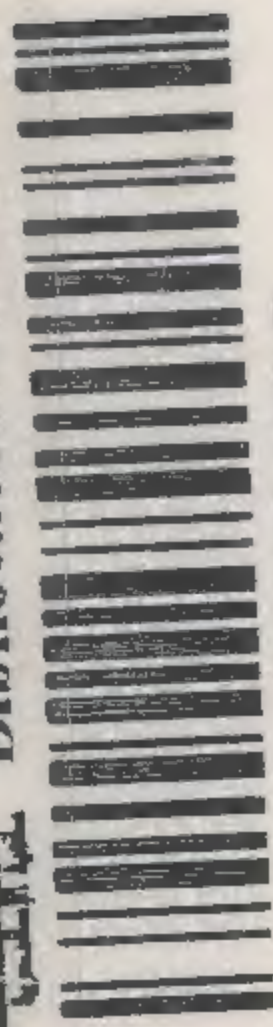
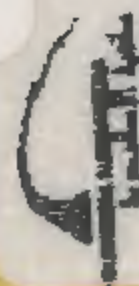
فهرس

صفحة	الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة
٢	مقدمة
٥	تنظيم الصناعة
١٢	التمويل الصناعي
١٧	تطوير الصناعة
١٩	البرنامج الأول للسنوات الخمس لتصنيع الاقليم السورى
٢٢	البرنامج الثانى لتصنيع الاقليم السورى
٣٦	برنامج السنوات الخمس الاول فى الاقليم الجنوبى
٤٦	صناعة الحديد والصلب
٥٨	صناعة القزل والنسيج
٦٣	البترول
٧٨	برنامج السنوات الخمس الثانى للبترول
٨٦	التعدين
٩٨	المحاجر
١٠٤	الصناعات الغذائية
١٠٦	الصناعات البنائية
١٠٧	صناعة الادوية
١٠٩	صناعة الزجاج
١١١	صناعة الجلود
١١٢	الصناعات الريفية
١١٧	المشروعات الكهربائية
١٢١	برنامج السنوات الخمس الثانى بالاقليم الجنوبى

096

15

Bibliotheca Alexandrina



0675026

الجمهورية العربية المتحدة
مكتبة الاستعلامات